دولة ليبيا

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الجامعة الأسمرية الإسلامية

كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية

قسم اللغة العربية _ شعبة النحو والصرف

تعقبات ابن مالك على السِّيرافي وابن خَروف في كتابه شرح التسهيل

دراسة وصفية تحليلية

بحث مقدم استكمالا لمتطلبات الحصول على الإجازة العالية(الماجستير)

إعداد الطالبة:

هنية رمضان بلعيد الحصيني

إشراف الأستاذ الدكتور:

ميلاد عبد السلام السليني

زليتن – ليبيا

العام الجامعي:

2021 -2020

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ رَبِّ ٱشْرَحْ لِي صَدْرِي ﴿٢٥﴾ وَيَسِّرْ لِيٓ أَمْرِي ﴿٢٦﴾
وَٱحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ﴿٢٧﴾ يَفْقَهُوا۟ قَوْلِي ﴿٢٨﴾ ﴾

طه: ٢٥ – ٢٨

الإهداء:

إلى معلم الأمة، وقدوتي ... سيدنا محمد. صلى الله عليه وسلم.

إلى من غمرتني بعطفها وحنانها، إلى الشجرة التي لا تذبل، إلى الظل الذي آوي إليه في كل حين ...أمي الحبيبة. حفظها الله .

إلى من فارقني بجسده، ولكن روحه مازالت معي تساندني وتدعمني.... أبي الغالي . رحمه الله ..

إلى الشموع التي تنير لي حياتي...إخوتي . وفقهم الله ..

إلى معنى الإخلاص وعنوان الوفاء...أخواتي . أسعدهن الله .

إلى من أعانني وساندني طول فترة كتابة هذا البحث ...زوجي . حفظه الله .

إلى نبراس حياتي.... أبنائي . رعاهم الله .

إلى **كل من مد لي يد العون.... . جزاهم الله خيرا.**

أهدي إليكم ثمرة جهدي البحثي.

الشكر والتقدير:

أحمد الله حمدًا كثيرًا، طيبًا، مباركًا، ملء السموات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الرسالة التي أرجو أن تنال الرضا، وانطلاقًا من قوله تعالى:

﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ﴾ لقمان: ١٢

فإنه لا يسعني إلا أن أشيد بالفضل، وأقر بالمعروف لكل من أسهم في إنجاز هذا البحث، وأخص بالذكر الدكتور: ميلاد عبد السلام السليني؛ لتفضله وتكرمه بالإشراف على هذا الموضوع، وعلى ما خصني به من التصويب، والتوجيه، وما علمني من فيض إنسانيته وخلقه الرفيع ومستواه الراقي.

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة؛ لتفضلهم بقبول المناقشة والشكر موصول إلى كل أساتذتي في جميع مراحلي التعليمية حتى تشرفت بإتمام هذه الرسالة.

كما لا يفوتني أن أشكر عميد كلية اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ومكتب الدراسات العليا، وموظفي المكتبات؛ لسعة صدرهم وحسن معاملتهم.

وإلى كل الذين قدموا لي يد العون من قريب أو بعيد، ولو بالدعاء بظهر الغيب- جزاهم الله عني كل خير...

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد الصادق الأمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فمن تكريم المولى ـ سبحانه وتعالى ـ للعرب أن جعل الإسلام خاتم الرسالات السماوية، وجعل دستوره القرآن الكريم متنزل بلغتهم، وبدخول الناس في دين الله أفواجا توافدت على بلاد العرب الأمم الأخرى، فاختل ميزان السليقة عند أهلها، واشتدت الحاجة إلى تعليم لغة الدين الجديد؛ ولهذا تحرك الغيارى من العلماء؛ للمحافظة عليها فظهرت المؤلفات التي تعتني ببنيتها، وتراكيبها، ودلالة ألفاظها، ومن هنا ظهرت الخلافات النحوية، وكانت في بدايتها يسيرة، ثم تطورت وتشعبت حتى صارت تكاد تكون في كل جزئية، ومن نافلة القول أن يعد كتاب سيبويه من أبرز الكتب الكاملة، التي ظهرت في حقبة نشأة النحو، ونظرا لأهميته توالت عليه الشروح، ومن أبرزها شرح السيرافي، وشرح ابن خروف، ومن أبرز العلماء _ الذين تركوا مؤلفات نحوية كتب الله تعالى لها الذيوع في حقبة ازدهار الحضارة العربية_ ابن مالك، فقد كان له باع طويل في هذا العلم، وأثناء اطلاعي على كتاب شرح التسهيل، لفت انتباهي تعرضه للعديد من المسائل والقضايا النحوية، ومناقشة آراء العلماء والموازنة بينها، ومن هنا كان كتاب شرح التسهيل حرِيًّا بالدراسة والبحث، فكان موضوع دراستي بعنوان:

"**تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في كتابه شرح التسهيل**"

"**دراسة وصفية تحليلية**"

أهمية البحث:

- يُسهم هذا البحث في إثراء الدرس النحوي، من خلال عرض المناقشة العلمية بين العلماء.
- يُسهم في التعرف على آراء المتقدمين والمتأخرين في مسائل الدراسة، واختيار الرأي الراجح.

- يلخص آراءَ السيرافي، وابن خروف، من خلال كتاب شرح التسهيل، بالإضافة إلى التعرف على مذهبهما النحوي، والأصول النحوية التي اعتمدا عليها، وموقف ابن مالك من هذه الآراء والأصول التي اعتمد عليها.

أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب دفعتني لاختيار هذا الموضوع من أهمها:

- الأهمية البالغة لكتاب شرح التسهيل في الدراسات النحوية.
- أهمية مسائل التعقب، وبيان القيمة العلمية وإبراز مكانتها.
- ما يتميز به ابن مالك من استقلالية في الرأي، واخترت كتابه شرح التسهيل لأنه يمثل حصيلة آرائه النحوية.
- الرغبة في التعرف على عالمين من أعلام النحو، وإبراز مكانتهما في النحو العربي.

تتعدد أهداف الدراسة ولعل أبرزها:

- التدرب على كتابة بحث علمي وفق الأصول المتفق عليها.
- حصر المسائل التي اعترض فيها ابن مالك على السيرافي وابن خروف.
- معرفة الأصول التي اعتمد عليها ابن مالك في تعقباته.
- عرض نصوص التعقب متلوة بأدلة كلا الفريقين، ومناقشتها بطريقة علمية، تتيح للطالب مادة تطبيقية للقواعد النحوية المتعلقة بها، وذلك يساعد على بناء شخصية الباحث.

الدراسات السابقة:

اطلعت على العديد من الرسائل العلمية، فوجدت بعض العناوين التي لها علاقة بموضوع دراستي وهي:

1. اعتراضات ابن مالك على الزمخشري، تأليف: عادل فتحي رياض، تاريخ النشر 2010م، الناشر دار البصائر.
2. شرح التسهيل لابن مالك . دراسة وتقويما . لخالد بن سليمان القوسي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية اللغة العربية .
3. تعقب ابن مالك النحويين فيما نسبوه لسيبويه، د. سعد بن المضياني _ كلية العلوم والآداب برفحاء جامعة الحدود الشمالية، 1432هـ.
4. مخالفات ابن مالك النحوية للسيرافي جمعا ودراسة، يحيى بن عائض بن عبد الهادي، رسالة ماجستير كلية اللغة العربية _ السعودية.

خطة البحث:

وطبيعة البحث تقتضي أن يتكون من: مقدمة، تمهيد، وثلاثة مباحث ثم خاتمة.

فالمقدمة اشتملت على بيان أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وأهدافه، والدراسات السابقة، وخطة البحث ومحتواها، والمنهج المتبع.

وأما **التمهيد** فوضحت فيه المصطلحات الآتية : التعقبات، والاعتراضات، والاستدراكات، ثم ذكرت ترجمة موجزة لابن مالك، والسيرافي، وابن خروف، ثم عرفت بكتاب شرح التسهيل، والمنهج الذي اتبعه ابن مالك فيه، والأدلة التي اعتمد عليها، وتوضيح بعض المصطلحات التي عبر بها عن تعقباته.

المبحث الأول: تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في الجملة الاسمية ونواسخها:

المطلب الأول: حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة.

المطلب الثاني: عامل النصب في الظرف الواقع موقع الخبر.

المطلب الثالث: الخلاف في مجيء الخبر ظرفا .

المطلب الرابع: تقدم خبر ليس عليها.

المطلب الخامس: إسناد (كان) الزائدة إلى مصدر منوي.

المطلب السادس: تكرار اللام في خبر (إن).

المطلب السابع: حذف أول المفاعيل الثلاثة أو الاقتصار عليه.

المبحث الثاني: تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في الجملة الفعلية وتوابعها:

المطلب الأول: في الاشتغال "أزيد قام؟ " بين الفاعلية والابتداء.

المطلب الثاني: "أزيد ذهب به ؟ " (زيد) بين الرفع والنصب.

المطلب الثالث: نصب اسم الفاعل بمعنى المضي.

المطلب الرابع: النصب بعد المصدر بالأفعال المضمرة.

المطلب الخامس: (لن) مفردة أم مركبة.

المطلب السادس: نصب المضارع بعد (إذن) بـ(أن) مضمرة.

المطلب السابع: اشتراط اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الوقت والفاعل.

المطلب الثامن: مسألة ظرفية كلمة "الشام "في ذهبت الشام.

المطلب التاسع: نصب الظرف مفعولا به بالمتعدي إلى ثلاثة.

المطلب العاشر: الخلاف في إعمال المصدر مضمرا في المفعول معه .

المبحث الثالث: تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في مكملات الجملة:

المطلب الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل.

المطلب الثاني: عامل النصب في المستثنى بعد (إلا).

المطلب الثالث: المستثنى المرفوع هل هو بدل أو عطف؟.

المطلب الخامس: تنوين (غير) في نحو: قبضت عشرة ليس غير.

المطلب السادس: إضمار (كان) مع أفعل للعمل في الحال.

المطلب السابع: تعريف (غير) إذا وقعت بين متضادين.

المطلب الثامن: نصب (ما وصلتها) على الاستثناء.

المطلب التاسع: العامل في الحال المؤكدة.

المطلب العاشر: جملة الحال المصدرة بمضارع منفي بـ(لم) واقترانها بالواو.

المطلب الحادي عشر: عامل البدل والمبدل منه.

وأخيرا الخاتمة: فسأذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها.

وأثناء تسجيل هذا الموضوع واجهتني العديد من الصعوبات، منها ضياع البريد الخاص بتسجيل موضوعي، حيث وضع في غير محله، وكنت حينها أنتظر الموافقة، وبعد الحصول على الموافقة ، ضاع الكثير من الوقت، وكذلك صعوبة الاطلاع على المصادر والمراجع الورقية، بسبب قفل المكتبات بعد جائحة كورونا.

منهجية البحث:

اقتضت طبيعة البحث اتباع المنهج الوصفي التحليلي ممثلا في الخطوات الآتية:

- وضع عنوان مناسب لكل مسألة.
- التوطئة للمسألة بتمهيد عن موضوعها، قبل البدء في دراستها وتحليلها.
- كتابة نص ابن مالك الذي يتضمن رأي ابن خروف، و السيرافي بعد التمهيد.
- مناقشة المسألة وتحليلها، من خلال الرجوع إلى آراء العلماء، الذين أدلوا بدلوهم فيها وبيان أدلتهم، وحججهم فيما أمكن.
- توثيق الرأي المنسوب إلى السيرافي وابن خروف من كتبهما، وكتب النحاة الآخرين مع إيراد الأدلة التي اعتمدا عليها.
- عرض المسألة على مظانها المختلفة، والوقوف على آراء النحاة السابقين لابن خروف، والسيرافي والمتأخرين عنه؛ لبيان إذا كان مسبوقًا إلى الرأي أو منفردًا به أو تابعه أحد فيما ذهب إليه.

- اختيار الرأي الذي يظهر أنه الصواب مصحوباً بالتعليل، وفي بعض الأحيان يقف البحث قانعًا بما ورد في المسألة من أقوال دون ترجيح.
- الاقتصار في الهامش عند ذكر المصدر على اسمه، واسم مؤلفه والجزء والصفحة دون عرض لبيانات النشر اكتفاء بإيرادها في قائمه المصادر والمراجع.
- تخريج الآيات القرآنية من المصحف الشريف بذكر اسم السورة ورقم الآية.
- عند ترجمة الأعلام اقتصرت على ترجمة أعلام الدراسة وشيوخهم، دون ترجمة بقية العلماء لئلا تكثر التراجم وأرقام الهوامش.
- إذا تكرر المصدر مرتين أو أكثر فإنه يكتب المصدر السابق، مع كتابة الجزء والصفحة.
- وقد اعتمدت على مجموعة من المصادر في النحو، واللغة، والتراجم، والتفسير، والمعاجم، حسب ما ادعت إليه الحاجة.

إن هذا العمل البشري يعتريه الخطأ والنسيان، فأرجو أن أكون قد وفقت في إنجاز هذا البحث؛ ليكون موطن رضا وقبول لديكم، فإن كنت قد وفقت فبتوفيق الله، وإلا فمن نفسي .

الباحثـــــــــــــــــــة

التمهيد:

- **معنى تعقبات ـ اعتراضات ـ استدراكات .**
- **التعريف بابن مالك.**
- **كتاب شرح التسهيل.**
- **التعريف بالسيرافي.**
- **التعريف بابن خروف.**
- **منهج ابن مالك في شرح التسهيل.**
- **أدلة ابن مالك ومصطلحاته.**
- **مصطلحات االمستعملة في التعقب.**

معنى تعقب:

يقال "تَعَقَّبَ الخبرّ بمعنى تتبعه، ويقال: تعَقَّبْتَ الأمرَ إذا تدبرتَه، والتعقب التدبر والنظر ثانية" [1]، قال طفيل الغنوي[2]:

فَلَمْ يَجِدِ الْأَقْوَامُ فِينَا مَسَبَّةً إِذَا اسْتُدْبِرَتْ أَيَّامُنَا بالتَّعَقُّبِ

والتعقب عن الخبر الشك فيه وإعادة السؤال عنه، ويقال لم أجد من قولك متعقبا أي متفحصًا، أي أنه من السداد، والصحة بحيث لا يحتاج إلى تعقب.

ومن هنا جاء العنوان بدلالته اللغوية حيث سيتعقب البحث، ويتتبع، وينظر، ويتدبر وسيناقش آراء السيرافي، وابن خروف في كتاب شرح التسهيل، وتعليقات ابن مالك عليها.

معنى اعتراضات:

يُقال: "اعترض الشيءُ دون الشيءِ أي: حال دونه، واعترض الفرس في وسنه: لم يستقم لقائده، ويقال: اعترضتُ البعيرَ بمعنى ركبته وهو صعب"[3].

والاعتراض المنع، والأصل فيه أن الطريق إذا اعترض فيه بناءُ أو غيرُه منعَ السابلة من سلوكه.

واعتراض القول منعه، وإبطاله بحجة تبين وهنه، وضعفه[4].

معنى استدراكات:

استدرك عليه القول أصلح خطأه أو أكمل نقصه أو أزال عنه لبسًا[5].

وفي الاصطلاح رفع توهم تولد عن كلام سابق [1].

---

(1) مادة (ع ق ب) تاج العروس، للزبيدي، 410/3، 411.

(2) البيت من البحر الطويل، وهو لطفيل الغنوي في ديوانه،13/1.

(3) مادة (عرض) الصحاح، للجوهري، 221/4.

(4) ينظر: مادة (عرض) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، 646.

(5) ينظر: مادة (درك) أساس البلاغة، للزمخشري، 285/1، والمعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، 1/ 281.

وبعد تَأَمُّل المصطلحات السابقة، يتبين أنها تدور حول معنى واحد وهو عدم الرضى بالرأي الآخر، والتحقق منه وإثبات ذلك بالحجة والدليل.

واختارت الباحثة مصطلح "تعقبات"؛ لأن ابن مالك أثناء حكمه على كثير من الآراء يتتبع مصدرها، ومدى استيعاب ناقلها لها.

(6) ينظر: التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا،78.

التعريف بابن مالك:

اسمه ونسبه:

"هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك جمال الدين أبو عبد الله الطائي، الجياني، الشافعي، النحوي"[1].

مولده:

اختلفت الروايات في سنة ولادته فقيل: ولد سنة ثمان وتسعين وخمسمائة[2]، وقيل: سنة ستمائة أو سنة إحدى وستمائة [3] .

نشأته:

لم تذكر المصادر شيئًا عن بداية تعليمه، ووضع أسرته الاجتماعي، والعلمي بجيَّان.

مكانته العلمية:

صرف ابن مالك همته إلى إتقان العربية، وأصبح له شأو كبير، وكان عالمًا بالقراءات وعللِها وصنَّف (قصيدةً دالية) مرموزة في قدر الشاطبية، وأما اللغة فكان على دراية بغريبها ووحشيها، وتصدَّر بحلب لإقراء العربية، وتمكن من النحو والصرف وبرع فيهما، بالإضافة إلى سعة اطلاعه على أشعار العرب، وأكثر ما يستشهد بالقرآن، فإن لم يجد فيه شاهدًا عدل إلى الحديث فإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار العرب، ويسهل عليه نظم الشعر رجزه، وبسيطه، وطويله[4].

---

(1) ينظر: فوات الوفيات، لابن شاكر، 408/3، بغية الوعاة، للسيوطي، 130/1.

(2) ينظر: طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، 149/2.

(3) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، 130/1.

(4) ينظر: فوات الوفيات، لابن شاكر، 408/3.

صفاته:

يُشـهد لـه بحسـن الخلـق، وصـدق اللهجـة، ورقـة القلـب، وكمـال العقـل، وكثـرة النوافل[1].

شيوخه:

- **ثابت بن محمد بن حيان الكُلَاعي (ت 628هـ):**

هو ثابت بن محمد بن يوسف بن حيان الكلاعي اللبلي، أبو الحسن الغرناطي، كـان نحويًّـا، فاضـلًا، مقرئًـا، معروفًـا بزهـده، وكرمـه، روى عـن ابـن بشـكوال عـن السلفي.[2].

- **أبو صادق الحسن بن الصباح(ت 632هـ):**

هو الشيخ الجليل أبو صادق الحسن بن يحيى بن صباح بن حسين بن علي المخزومي المصري، وكان مولده بمصر في زقاق بني جمح، في عاشر جمادى الأولى سنة إحدى وأربعين وخمس مائة، حدّث عنه الضياء، وابن خليل، والبرزالي، وابن النابلسي، وولده علي بن صباح، والخطيب محيي الدين، وابن عمه أبو الفضل، وإمام العربية جمال الدين ابن مالك... وغيرهم.[3]

- **ابن يعيش (ت 643هـ):**

أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السرايا بن محمد بن محمد بن علي بن المفضل بن عبد الكريم بن محمد بن يحيى بن حيّان القاضي بن بشر بن حيان الأسدي، الموصلي الأصل، الحلبي المولد والمنشأ، الملقب مُوفَّق الدين النحوي ويعرف بابن الصائغ؛ قرأ النحو على أبي السخاء فتيان الحلبي، وأبي العباس، وسمع

(1) ينظر: فوات الوفيات، لابن شاكر،3/ 407، 408، و البلغة، للفيروزآبادي،270 ، و بغية الوعاة، للسيوطي، 134،130.

(2) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي،482/1.

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي،372، 373.

الحديث على أبي الفضل عبد الله بن أحمد الخطيب الطوسي بالموصل، وعلى أبي محمد بن عبد الله بن عمر بن سويدة التكريتي، وبحلب من أبي الفرج يحيى بن محمود الثقفي والقاضي أبي الحسن أحمد بن محمد بن الطرسوسي وخالد وحدث بحلب وكان فاضلاً ماهراً في النحو والتصريف[1].

- **أبو الحسن السخاوي (ت 643هـ):**

هو علي بن محمد بن عبد الصمد الإمام علم الدين أبو الحسن السخاوي، النحوي، المقرئ، الشافعي.

قال ابن فضل الله: " كان إمامًا علامة، مقرئًا محققًا مجودًا، بصيرًا بالقراءات وعللِها إمامًا في النحو واللغة والتفسير، عارفًا بالفقه وأصوله، طويل الباع في الأدب؛ مع التواضع والدين والمودة وحسن الأخلاق، من أفراد العالم وأذكياء بني آدم، مليح المجاورة، حلو النادرة، حاد القريحة، مطرح التكليف".

أخذ عن الشاطبي والتاج الكندي، ولكن لم يسند عنه القراءات، فقيل: "إن الشاطبي قال له: إذا مضيت إلى الشام فاقرأ على الكندي، ولا ترو عنه". وقيل:" إنه رآه في النوم فنهاه أن يقرأ بغير ما أقرأه".

وسمع بالإسكندرية من السلفي وابن عوف، وبمصر من البوصيري، وابن ياسين[2]، ثم انتقل إلى مدينة دمشق وتقدَّم بها على علماء فنونه واشتهر، وشرح " المفصل " للزمخشري في أربع مجلدات، وشرح القصيدة الشاطبية في القراءات، وكان قد قرأها على ناظمها، وله خطب وأشعار، وكان من المميزين في عصره.وكان الناس بدمشق يزدحمون عليه في الجامع لأجل القراءة لم يزل مواظباً على وظيفته إلى أن

(1) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، 7/ 45، 46.

توفي بدمشق ليلة الأحد ثاني عشر جمادى الآخرة سنة ثلاث وأربعين وستمائة، وقد نيف على تسعين سنة، رحمه الله تعالى[1].

- **أبو علي الشلوبين (ت 645هـ):**

هو إمام النحو أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي، الإشبيلي، الأندلسي النحوي الملقب بالشَّلَوْبِين، ولد سنة 562هـ بإشبيلية، أخذ النحو عن ابن ملكون، وأبي الحسن نجبة، وكان بارعًا في العربية وتصدر لإقرائها ستين سنة، وله على الجزولية شرحان[2].

- **ابن عمرون (ت 649هـ):**

هو محمد بن محمد بن أبي علي بن أبي سعيد بن عمرون الحلبي، تلميذ الموفق بن يعيش. [3]

أقام ابن مالك مدة بدمشق يشتغل بالجامع المعمور بالتربة العادلية، وتخرج عنه جماعات، روى عنه ابنه بدر الدين، والشمس بن أبي الفتح البعلي، والبدر بن جماعة، والعلاء بن العطار[4].

(1) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان،340/3، وبغية الوعاة، للسيوطي، 192/2، وشذرات الذهب، لابن عماد 222/5.

(2) ينظر: المصدر السابق، 207/23.

(3) ينظر: سير أعلام النبلاء، للذهبي، 251/23.

(4) ينظر: فوات الوفيات، لابن شاكر،407/3، 408، والنجوم الزاهرة، لابن تغري، 243/7، 244، وبغية الوعاة، للسيوطي، 130، 134.

وفاة ابن مالك:

توفي يوم الإثنين الثاني عشر من شهر شعبان،سنة اثنتين وسبعين وستمائة، ودفن بالصالحية [1].

مصنفاته:

له العديد من المصنفات هي[2]:

- الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد.
- أفعل وافعل.
- إكمال الإعلام بمثلث الكلام.
- ألف الإبدال.
- بغية الأريب وغنية الأديب في الأصول.
- بلغة ذوي الخصاصة في شرح الخلاصة.
- تحفة الودود في المقصور والممدود.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد.
- التصريف.
- حوز المعاني في اختصار حرز الأماني.
- خلاصة الشافية.
- السبك المنظوم وفك المختوم في حل الموصل.
- شرح التعريف بضروري التصريف.
- شرح الاعتضاد.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح للبخاري.
- الضرب في معرفة لسان العرب.

---

(1) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي،134/1.

(2) ينظر: هداية العارفين، للبغدادي، 130/2.

- ضروري التصريف.
- عدة الحافظ وعمدة اللافظ في النحو.
- فتاوى في العربية.
- الفوائد في النحو.
- قصيدة دالية في القراءات.
- الكافية الشافية في الصرف والنحو.
- لامية الأفعال.
- المثلث في النحو.
- المقدمة الأسدية في النحو.
- المنهاج الجلي شرح قانون الجزولي.
- الموصل في شرح المفصل للزمخشري.
- النظم الأجز فيما يهمز وما لا يهمز.
- نظم الفوائد.
- الوافية في شرح الكافية.

كتاب شرح التسهيل:

تتابعت حركة التأليف حتى جاء القرن السابع الهجري؛ ليسعد بعالم من أبرز علماء النحو والصرف، وهو الشيخ جمال الدين محمد بن مالك، صاحب الألفية التي انكب عليها العلماء، وطلاب العلم حفظًا ودراسةً، فتوالت عليها الشروح والحواشي.

وكتاب التسهيل من مؤلفات المصنف ويقول فيه: " هذا كتاب في النحو جعلته بعون الله مستوفيًا لأصوله مستوليًا على أبوابه، وفصوله(فسميته تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فهو جدير بأن يلبي دعوته الألباء، وتجتنب منابذته النجباء ويعترف العارفون برشد المغرى بتحصيله"[1]، وقال فيه أبو حيان:" فإن كتاب تسهيل الفوائد أبدع كتاب في فنه، ألف، وأجمع موضوع في الأحكام صنف"[2].

ومدحه سعد الدين بن العربيّ بأبيات قائلًا[3]:

إن الإمامَ جمالَ الدين فضَّلَه إلهُهُ ولنشرِ العلمِ أهّله

أمْلَى كتابًا له يُسْمَى الفوائدَ لَمْ يَزَل مفيدًا لذي لب تأمَّله

ذكر الدماميني أن بعضهم علَّل التسمية بأن ابن مالك نظم رجزًا في النحو عظيم الفائدة، تستعمله المشارقة، ثم نثره في كتابه المسمى بـ "**الفوائد النحوية والمقاصد المحوية**" ثم صنف كتابه " **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**" تسهيلًا لذلك الكتاب[4].

ومنهم من يرى أن ابن مالك أحس بصعوبة في الكتب السابقة **كالكتاب والإيضاح والجُمل وغيرها**، فألف "**التسهيل**"، ليتفق مع غرضه[5].

---

(1) ينظر: مقدمة شرح التسهيل، لابن مالك،64.

(2) التذييل والتكميل، لأبي حيان،1/1.

(3) البيت من البسيط ورد ذكره في بغية البغاة، للسيوطي، 133/1، ونفح الطيب، للمقري، 224/2.

(4) ينظر: تعليق الفرائد، 1/ 2.

(5) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 64 وما بعدها.

وقد حظي باهتمام العلماء فتسابقوا في شرحه وتحليله؛ لتوضيح الغموض الذي اكتنفه، بسبب الإيجاز الشديد، وقد اعتنى ابن مالك بتحريره وتهذيبه، وكان يغير ويزيد وينقص حتى نُسخت نسخ مختلفة المعاني، والألفاظ، فعُرض له بأن يشرحه ويوضحه، ثم قام بذلك، وقال في مقدمة شرح التسهيل: "فإن بعض الفضلاء سألني أن أشفع كتابي المسمى بتسهيل الفوائد، وتكميل المقاصد بكتب تشتمل على ما خفي من مسائله، وتقرير ما اقتضى من دلائله، وعلى وجه يظفر معه بأتم البيان، ويُستغنى فيه بالخبر عن العِيان، فأحمدت ما أشار إليه وعمدت إلى تحصيل ما نبه عليه؛ لأن الملتمس بعون الله هين، وإسعاف ذوي الأهلية متعين"[1].

قد شرحه حتى أول مصادر الفعل الثلاثي ثم أكمله ابنه بدر الدين، وقيل إن ابن مالك أكمله، وكان كاملًا عند تلميذه شهاب الدين بن أبي بكر بن يعقوب الشافعي، وعندما توفي المصنف ظن شهاب أنه يجلسونه مكانه، فلما فاتته الوظيفة ذهب إلى اليمن وحمل معه شرح الكتاب، وبقي الكتاب ناقصًا بين الناس في دمشق[2].

ثم توالت الشروح واختلفت طريقتها، فمنهم من اكتفى بالشرح دون مناقشة ما ذكره ابن مالك، ومنهم من كانت له اعتراضات صريحة، ومنهم من دافع عن رأي المصنف.

ومن هذه الشروح:

- شرح السمين الحلبي.
- شرح ابن هشام الأنصاري.
- شرح أبي أمامة النقاش.
- وشرح ابن عقيل.
- شرح ناظر الجيش الحلبي
- شرح الدماميني.

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 65 وما بعدها.

(2) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي،133/1.

- شرح خالد الأزهري[1].

(1) ينظر: كشف الظنون، لابن حاجي، 405/1.

السيرافي (ت368هـ)

اسمه ونسبه:

"هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد القاضي، السِّيرافي، النحوي، وكان أبوه مجوسيًّا ثم أسلم، واسمه بهزاد فسماه أبو سعيد عبد الله" [1]، والسيرافي . بكسر السين المهملة وسكون الياء وفتح الراء وبعد الألف فاء . نسبة إلى مدينة سيراف، وهي بلاد مما يلي كرمان [2].

قال عنه ولده_ رحمه الله _:" أصل أبي من سيراف، وبها وُلِدَ، وبها ابتدأ بطلب العلم، وخرج عنها قبل العشرين، ومضى إلى عمان، وتفقه بها، ثم عاد إلى سيراف، ومضى إلى العسكر فأقام عامه ..."[3].

نشأته:

درَّس السيرافي القرآن، وعلومه، والقراءات، والنحو، واللغة، والفقه، والفرائض والكلام، والشعر، والقوافي، والعَروض، والحساب، بالإضافة إلى عدة علوم أخرى، فكان عالما بنحو البصريين، وينتحل في الفقه مذهب أهل العراق، سكن الجانب الشرقي من بغداد، وتولى بها القضاء[4].

اشتهر بزهده وعفته، فكان لا يأكل إلا من كسب يده، واعتاد أن ينسخ عشر ورقات قبل خروجه من بيته إلى مجلس الحكم أو مجلس التدريس، يأخذ أجرها عشرة دراهم، تكون قدر مؤونته، ويذكر عنه الاعتزال لكنه لم يظهر عليه ذلك، بل كان نزيهًا

---

(1) بغية الوعاة، للسيوطي،1/ 221، 222.

(2) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي ،348/1.

(3) المصدر نفسه، 348/1.

(4) ينظر: معجم الأدباء، لياقوت الحموي، 876/2.

جميل الأمر حسن الخلق[1]، أفتى في جامع المنصور خمسين سنة ، وصام أربعين سنة [2].

وكان كثيرا ما ينشد في مجالسه [3]:

فاسْكُنْ إِلَى سَكَن تُسر به ذهبَ الزمانُ وأنتَ منفردُ

ترجو غدًا وغد كحاملةٍ في الحيِّ لا يَدْرُون ما تَلِدُ

رحلته العلمية:

تميز السيرافي بفطنته وذكائه منذ صغره، وقد سعى لتنمية هذه القدرات فتنقل في عدة بلدان، للتعرف على عدة علوم ومن بين الذين تتلمذ لهم:

- **أبو بكر بن السراج(ت 316هـ):**

هو أبو بكر محمد بن السمري، البغدادي، النحوي المعروف بابن السراج، صاحب المبرد، وكان أديبًا، شاعرًا، عالمًا، له عدة مصنفات من أشهرها كتاب الأصول في النحو، وله احتجاج القراء، والنار، والهواء، والاشتقاق، والموجز، والشعر والشعراء[4].

- **أبوبكر بن دريد (ت 321هـ):**

أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بصري المولد،ونشأ بعمان وتنقل في جزائر البحر وفارس، كان أبوه من ذوي اليسار، طلب العلم والأدب، قدم بغداد وبقي بها إلى آخر عمره، روى عنه عدة علماء من بينهم أبو سعيد السيرافي، وأبو فرج الأصفهاني، وله شعر كثير وروى شعرًا كثيرًا وهو صاحب الجمهرة[5].

---

(1) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان ،2/ 78.

(2) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي،349.

(3) البيتان من البحر الكامل ، وهما في ديوان بشار بن برد، 62،63.

(4) ينظر: ترجمته في الوافي بالوفيات، للصفدي ،73/3.

(5) ينظر: معجم الأدباء، لياقوت الحموي ،385/2، وإنباه الرواة، للقفطي ،3/ 92.

- **أبو بكر بن مجاهد (ت324هـ):**

أبو بكر بن مجاهد المقرئ هو أحمد بن موسى بن العباس التميمي، من أهل بغداد كبير العلماء بالقراءات، وكان حسن الخلق جوادًا فطنا، له كتاب القراءات الكبير وكتاب (قراءة ابن كثير) و(قراءة أبي عمرو) و(قراءة عاصم) و(قراءة نافع) و(قراءة حمزة) و(قراءة الكسائي) و(قراءة ابن عامر) وكتاب الياءات، وكتاب الهاءات [1].

- **أبو بكر المبرمان (ت 326هـ):**

هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل العسكري، اشتهر بلقبه الذي أطلقه عليه معلمه المبرد "مبرمان" لكثرة ملازمته إياه، ولد في طريق رامهرمز، وعلى الرغم من مكانته العلمية إلا أنه يحكى عنه بأنه سيء الخلق، وهو من طبقة السيرافي وأخذ العلم عنه، مات في سنة ست وعشرين وثلاثمائة أو قريب منها[2].

مكانة السيرافي العلمية:

للسيرافي مكانته العلمية، وقد أثنى عليه العديد من العلماء، ومن ذلك ما ورد في كتاب الإمتاع: " أبو سعيد أجمع لشمل العلم، وأنظم لمذاهب العرب وأدخل في كل باب، وأخرج من كل طريق، وألزم للجادة الوسطى، في الدين والخلق، وأروى في الحديث وأقضى في الأحكام، وأفقه في الفتوى، وأحضر بركة على المختلفة، وأظهر أثرا في المقتبسة..."[3].

كتب إليه عدة ملوك كتبا تعظمه، تحتوي الاستفسار عن مسائل في الفقه، واللغة، والعربية، ومن الأوصاف التي كانوا يدعونه بها : شيخ الإسلام، إمام المسلمين، الشيخ الجليل، الشيخ الفرد، شيخ الدهر...[4].

---

(1) ينظر: الفهرست، لابن النديم، 1/ 47.

(2) ينظر: ترجمته في إنباه الرواة، للقفطي، 189/3.

(3) الامتاع والمؤانسة، لأبي حيان التوحيدي، 101/1.

(4) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطيي،507/1.

بالإضافة إلى أنه كان يتميز بحسن الخط فطلب منه أن يقرر في ديوان الإنشاء فامتنع، وكان زاهدا، ورعا، له دأب بالنهار من القرآن والخشوع، و ورد في الليل من القيام والخضوع، وإذا ذُكر أمامه الموت والبعث بكى وجزع، فكان شديد التأسف على أيام الشباب التي مضت.

وفاته:

كان عمره عندما توفي ثمانين سنة، مات في يوم الإثنين الثاني من رجب سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وقيل سنة أربع وستين، وقيل سنة خمس وستين والصحيح هو الأول، وكانت وفاته بين صلاتي الظهر والعصر. ودفن في مقبرة الخيزران[1].

مصنفاته:

له العديد من المصنفات وهي:

- جزيرة العرب[2].
- شرح مقصورة ابن دريد
- شرح كتاب سيبويه.
- صناعة الشعر والبلاغة.
- كتاب أخبار النحاة.
- كتاب الإقناع في النحو، أكمله بعده ابنه بعد وفاته.
- كتاب ألفات الوصل والقطع[3].
- المدخل إلى كتاب سيبويه.
- الوقف والابتداء.

(1) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي، 349.

(2) ينظر: وفيات الأعيان، للصفدي، 47/12.

(3) ينظر: المصدر السابق، 348.

ابن خروف(ت 609 هـ)

اسمه ونسبه:

أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الحضرمي الإشبيلي، من أهل رندة من نواحي إشبيلية، ومما تجدر الإشارة إليه أن ابن خروف النحوي غير ابن خروف الشاعر، وإن اتفقا اسمًا وكنية، فقد اختلفا نسبًا ووطنا، وقد نبَّه إلى هذا ابن خلكان بقوله:"ابن خروف بفتح الخاء المعجمة هو غير ابن خروف الشاعر" [1].

لم تذكر المصادر سنة ولادته، وإنما اقتصرت على سنة وفاته، على أنه توفي سنة 609هـ.

نشأته:

قيل إنه اشتغل خياطًا، وإذا اكتسب شيئًا كان يقسمه بينه وبين أستاذه نصفين وكان يشكو الفقر إلى أستاذه ويقول له: إنك لتأخذ مني أكثر مما تأخذ من الأعيان، فقال: إن شَرَّك أعظمُ من شرهم علي في المجلس، وذكر أن شيخه كان يأمره بنقل الماء إلى المسجد إذا احتاج إليه، فيشكو له ذلك فيقول ابن طاهر لا أحب أن تجلس بغير عمل، ولعل ذكر هذه العيوب أثناء الترجمة له يرجع إلى الخلط بين الشخصيتين، لكن المتفق عليه أنه كان يخدم شيخه ابن طاهر زمن طلبه للعلم، ويبدو أن هذه الخدمة كانت في استنساخ الكتب وتعاطي الورق، وأنه كان فاضلًا وقورًا متعففًا منشغلًا بطلب العلم وتحصيله حتى شغله ذلك عن الزواج وباقي أمور الحياة[2].

ثقافته:

شغل ابن خروف اهتمامَه بالعربية وخدمة الدين الحنيف، وله العديد من المؤلفات في الفقه والأصول والحديث، درس النحو وأجاده، فكان إمامًا في اللغة والنحو محققًا

(1) ينظر: وفيات الأعيان، لابن خلكان، 3/ 335

(2) ينظر: إنباه الرواة، للقفطي،192/4، ومعجم الأدباء، للحموي،1970/5.

ومدققًا في الأصول، تجوّل في مدن الأندلس وأفاد غيره بعلمه، أقام بحلب مدة، وتنقل في البلاد في طلب التجارة، وأكثر ما اشتهر به علم النحو فقد كان نحويًّا ماهرًا حتى سمي بإمام النحو في زمانه.وقيل بأنه أخذ كتاب سيبويه عن أبي بكر بن طاهر وأبي إسحاق ابن ملكون[1].

شيوخه:

تتلمذ أبو الحسن بن خروف على أغلب أعلام عصره المشهورين، ولم يلتزم عالماً واحدًا، وإنما تنوعت موارد ثقافته، فأخذ من بعض العلماء وهم:

- **أبو القاسم الرِّمَاك(ت 541هـ):**

هو عبد الرحمن بن محمد بن عبد الرحمن بنعيسى أبو القاسم الأموي المعروف بابن الرماك الأموي فقيه، نحوي، لغوي مشهور، أقرأ النحو والأدب بإشبيلية، وكان مدققًا بكتاب سيبويه، أخذ عن ابن الطراوة وابن الأخضر [2].

- **أبو العباس بن زَرْقُون(ت 545هـ):**

هو أحمد بن علي بن أحمد بن يحيى بن أفلح بن زرقون بن سحنون بن مسلمة القيسي، يكنى: أبا العباس، أصله من باجة القيروان، تصدر للإقراء بالجزيرة وأخذ الناس عنه، وكان فقيهًا مشاورًا، محدثًا، حافظًا، مقرئًا، نحويًّا، مفسرًا [3].

- **أبو محمد الزُّقَاق (ت 559هـ):**

هو القاسم بن محمد الزقاق، قرأ عليه ابن خروف السبع، كان مقرئًا متقدمًا في صنعة التجويد، ماهرًا، أديبًا، حافظًا، حسن الخلق، صنف البديع في القراءات، وأقرأ طويلًا بإشبيلية.[1].

---

(1) ينظر: البلغة، للفيروزآبادي،214، 215، و وفوات الوفيات، لابن شاكر، 3/ 84،85.

(2) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي،86/2.

(3) ينظر: التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار البلنسي، 51/1.

- **أبو مروان بن قزمان (ت 564هـ):**

هو الفقيه أبو مروان عبد الرحمن بن محمد بن عبد الملك بن قزمان القرطبي،ولد سنة 479هـ، سمع من محمد بن فرج الطلاعي، والحافظ أبي علي الغساني، وأبي الحسن العبسي، روى عنه أبو الخطاب البلنسي، وإبراهيم علي الخولاني، ومحمد ابن اليتيم، وكان أديبًا، فاضلًا[2].

- **أبو سليمان السعدي (ت 573هـ):**

هو داود بن يزيد السعدي، كان فاضلًا ورعًا، أخذ عن ابن الباذش ولازمه حتى مات، وتصدر للإقراء فكان يدرس اللغة والأدب، وكان آخر النحاة في غرناطة،روى عنه كثيرون من بينهم ابن خروف . [3].

- **أبو عبد الله بن الرمامة (ت 657هـ):**

هو محمد بن علي بن جعفر بن أحمد بن محمد القيسي المعروف بابن الرمامة، له تصانيف: منها كتاب التبيين في شرح التلقين،وتسهيل المطلب في تحصيل المذهب، توفي بفاس، ودفن فيها [4].

---

(1) ينظر: الذيل والتكملة، للمراكشي، 481/3.

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء، 20/ 518.

(3) ينظر: بغية الوعاة، للسيوطي، 564/1.

(4) ينظر: التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار، 158/2.

منهج ابن مالك في (التسهيل):

المتتبع لكتاب التسهيل يلاحظ منهجًا متبعًا في التأليف، وطريقة واضحة في التصنيف، وذلك في استشهاده، وتعامله مع التراكيب اللغوية، والآراء النحوية، وغير ذلك مما ارتضاه وجعله طريقًا سار عليه، ومن أبرز ذلك ما يأتي:

1.الإكثار من الاستشهاد بالحديث النبوي [1] .

2.التفصيل في بعض المسائل، وذلك ببيان أوجه الإعراب المختلفة، وبيان كُلِّ الاحتمالات ومن ذلك :" **تنوين "غير" يؤول على أنه معرب، لأنه إما للصرف، وإما للتعويض من المضاف إليه. وأيهما كان لزم كون ما هو تنوينه فيه معربا، لأن تنوين الصرف لم يلحق مبنيّا، وتنوين العِوَض يوجب للمنوّن ماله مع المضاف إليه من بناء أو إعراب، لأنه قام مقامه، ولذلك حُكم ببناء "إذْ" وإعراب "كل وبعض"**[2].

3.استخدام أسلوب الحوار، ومن أمثلة ذلك: فإن قلت:.....قلت، قال فلان كذا.... وقلت كذا، ومن ذلك قوله :" **قال ابن خروف: يريد بهذا ما أراد بقوله: –من لد أن كانت شولا؟ لأنه لا يضمر الموصول مع بعض الصلة، فكلامه هنا محمول على المعنى...،قلت يكفي من الردّ على ابن خروف اعترافه بأن الموضع لا يصلح لفعل...**"[3].

4.رد بعض الآراء؛ لمخالفتها لقول سيبويه أو عدم فهم نص سيبويه، ومن أمثلة ذلك:

- في مسألة (أزيد قام؟) السيرافي يقول: (فاعلية زيد راجحة على الابتداء عند الأخفش ومرجوحة عند الجرمي وفي قول سيبويه احتمال) اعترض ابن مالك على

(1) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك، خالد سعد باشا، 37.

(2) شرح التسهيل، لابن مالك،317/2

(3) المصدر السابق، 2 /256.

قول السيرافي(وفي قول سيبويه احتمال) وقال ابن مالك: وليس كما زعم بل صرح بوجوب الفاعلية[1].

- لم يرتض إضمار العامل في قولهم:(تَمْرُنا رطبًا أطيبُ منه بُسرًا) ؛ موضع الخلاف هو جواز إعمال أفعل التفضيل فيما قبله تشبيهًا له باسم الفاعل؛ لكونه يتضمن حروف الفعل ووزنه، أو عدم جوازه تشبيها له بالجوامد، باعتبارها لا تعمل فيما قبلها. فسيبويه يجوز ذلك و السيرافي يمنع ذلك، ويعرب (بسرا) خبر كان على تقدير (إذا كان هو) لما يستقبل أو (إذ كان هو) إذا كان لما مضى، وسيبويه يمنع هذا لأن فيه تكلف إضمار ستة أشياء، وهي(إذا كان هو مع بسرا وإذا كان هو مع رطبا) [2].

5.استيعابه في مسائل عديدة لجل مذاهب النحويين، وهذا يدل على الإحاطة والشمول، التي تَميز بها ابن مالك، ثم يعرض الآراء محللًا وناقدًا ولا يتوانى عن نقدها، ومن ذلك عرضه لآراء النحاة في العامل في المستثنى النصب، ومن عرضه للآراء قوله: "**قال أبو سعيد: "والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح أن تنصب زيدا بالفعل الذي قبل " إلا ". وذلك: أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به. على اختلاف وجوه المنصوبات به وكل منصوب به. فمن ذلك المفعول الصحيح كقولك: " ويُبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهما إلا ضربت زيدا، والمصدر..."** [3].

وقوله: "وكان أبو العباس المبرد والزجاج يذهبان إلى أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير: " استثنى " ويجعلان " إلا " نائبة عن " أستثني " وكأنه

(1) ينظر: المصدر السابق،2/ 146، 147.

(2) ينظر: المصدر السابق، 344/2.

(3) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 60/3.

قال: أتاني القوم أستثني زيدا، وهذا غير صحيح لأنا نقول: أتاني القوم غير زيد فننصب غير" [1].

6.ترتيب وتبويب موضوعات كتاب شرح التسهيل، كان ترتيبًا موافقاً لترتيب كتاب التسهيل، فكان المصنف يأتي بالمتن ثم الشرح.

(1) شرح كتاب سيبويه، 60/3.

أدلة ابن مالك ومصطلحاته:

اعتمد ابن مالك في تعقباته على مجموعة من الأدلة وهي:

1) السماع:

ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، ويشمل القرآن الكريم، والحديث النبوي، وكلام العرب شعرًا ونثرًا.

أولا: القرآن الكريم:

أما القرآن" فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواترًا، أو آحادًا، أم شاذًا" [1].

احتل القرآن الكريم المرتبة الأولى لدى ابن مالك، وكان أمة في القراءات، وجعله ذلك يكثر من الاستشهاد به مصنفاته[2].

وهذه بعض النماذج لشواهده في تعقباته:

- قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ﴾[3] استدل ابن مالك بقراءة ابن عامر، وذلك بجعل(زُين) مبنيا للمجهول، ورفع(قتلُ) على أنه نائب فاعل ونصب(أولادَهم) على المفعولية، وجر شركائِهم بالإضافة إلى (قتل) وهو من إضافة المصدر إلى فاعله.

- وابن مالك يُجوز إفراد الضمير إذا كانت جملة الحال مبدوءة بفعل مضارع منفي بـ(لم)، و يجوز اجتماع الواو والضمير وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ

(1) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي ،39 .

(2) ينظر: المدارس النحوية، لشوقي ضيف،310.

(3) سورة الأنعام من الآية 137.

وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ ﴾[1] الشاهد فيه قوله(ولم يوح إليه) وقوله تعالى ﴿ قَالَتۡ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٞ وَلَمۡ يَمۡسَسۡنِي بَشَرٞ وَلَمۡ أَكُ بَغِيّٗا ٢٠ ﴾[2] الشاهد فيه قوله(ولم يمسسني).

ثانيًا: الحديث النبوي:

أكثر ابن مالك من الاستدلال بألفاظ الحديث النبوي في إثبات القواعد النحوية، وقد أنكر عليه ذلك الكثير من النحاة؛ لأن الأحاديث تروى بالمعنى، كما أن الأعاجم والمولدين قد تداولوها قبل التدوين، وبالتالي فقد وقع اللحن في كلامهم.

قال أبو حيان في (شرح التسهيل):" قد أكثر هذا المصنف من الاستدلال بما وقع في الأحاديث على إثبات القواعد الكلية في لسان العرب، وما رأيت أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك هذه الطريقة غيره" [3] .

على أن الواضعين الأولين لعلم النحو، المستقرئين للأحكام من لسان العرب كأبي عمر بن العلاء، وعيسى بن عمر ،والخليل، وسيبويه من أئمة البصريين، والكسائي، والفراء، وعلي بن المبارك الأحمر، وهشام الضرير من أئمة الكوفيين _ لم يفعلوا ذلك، وتبعهم على هذا المسلك المتأخرون من الفريقين وغيرهم من نحاة الأقاليم كنحاة بغداد، وأهل الأندلس.[4]

قال أبو الحسن ابن الضائع في شرح الجمل:" تجويز الرواية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الأئمة، كسيبويه وغيره، الاستشهاد على إثبات اللغة بالحديث، واعتمدوا في ذلك على القرآن الكريم، وصريح النقل عن العرب، ولولا تصريح العلماء بجواز

(1) سورة الأنعام الآية 93.

(2) سورة مريم الآية 20.

(3) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي، 44.

(4) ينظر: المصدر السابق، 44

النقل بالمعنى، لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام النبي صلى الله عليه وسلم، لأنه أفصح العرب " [1] .

وقال: " وابن خروف يستشهد بالحديث كثيرا، فإن كان على وجه الاستظهار والتبرك بالمروي فحسن، وإن كان يرى أن من قبله أغفل شيئا وجب عليه استدراكه، فليس كما رأى "[2].

استشهد ابن مالك على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور بقوله . صلى الله عليه وسلم .:"هل أنتم تاركو لي صاحبي" [3] (تاركو) خبر وهو مضاف وحذفت النون للإضافة وأصلها(تاركون) ثم أضيقت إلى (صاحبي) مضاف إليه ، وفصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور(لي) [4] .

ثالثًا: الشعر:

استشهد بالشعر كثيرًا، ومن ذلك:

- استدل على جواز تكرار (اللام) في خبر (إن) وفي معمولها، ومن ذلك قول الشاعر [5]:

إنِّي لَعِندَ أَذَى المَوْلَى لَذُو حَنَقٍ يُخْشَى، وحِلْمي إذا أُوذيتُ مُعْتادُ

الشاهد في البيت تكرار اللام في خبر (إن) وفي معمولها(لعند)(لذو حنق).

- من اجتماع الواو والضمير في جملة الحال المصدرة بفعل مضارع منفي بـ "لم" قول كعب[1]:

---

(1) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي،45.

(2) المصدر السابق،،45.

(3) هذا جزء من حديث شريف رواه أبو الدرداء، قاله الرسول صلى الله عليه وسلم حين وقع خلاف بين أبي بكر وبعض الصحابة؛ فغضب النبي صلى الله عليه وسلم وقال: "فهل أنتم تاركو لي صاحبي".

والحديث أخرجه البخاري: 7/ 18.

(4) ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 734/1.

(5) البيت من البسيط، وهو مجهول القائل، من شواهد التذييل والتكميل، لأبي حيان، 122/5، وهمع الهوامع، للسيوطي، 504/1، ومعنى الحنق الغيظ، الصحاح، للجوهري،151/5.

لا تأخذنّي بأقوال الوُشاةِ ولم أُذنب وإن كثرتْ فيَّ الأقاويلُ

و يعدُّ السماع من أهم الأصول النحوية التي اعتمد عليها ابن مالك في إثبات الأحكام النحوية، فيقدم حكمًا ورد السماع به ويرفض غيره؛ لعدم السماع به.

2) القياس:

" قيل في حده: إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب.

للقياس أربعة أركان: أصل وهو المقيس عليه، وفرع وهو المقيس، وحكم، وعلة جامعة"[2].

ومن نماذج القياس:

- قياسه حذف الخبر بعد واو المصاحبة على "سقيا" وأمثاله في الاستغناء بهما عن الخبر، فكما يستغنى بالمصادر عن الأفعال وكما أن الحذف هناك أي حذف الفعل ونيابة المصدر محله مثل (سقيا) يحذف الفعل(اسق) ، فكذلك حذف الخبر هنا لازم، في نحو: (كل رجل وضعته) فيستغنى عن الخبر ؛ لأنه مفهوم من السياق [3].
- أن الظرف الواقع موقع الخب،ر نحو: زيد خلفك نظير المصدر من نحو: ما أنت إلا سيرًا، في أنه منصوب(سيرا) مغن عن مرفوع(الخبر) ،والمصدر منصوب بغير المبتدأ(منصوب بالفعل المضمر)، فوجب أن يكون الظرف(خلفك) كذلك إلحاقًا للنظير بالنظير[4].

3) كثرة الاستعمال:

وذلك في مسألة (ذهبت الشام)، والاختلاف في وجه نصب كلمة (الشام).

---

(1) هذا البيت من البحر البسيط، لكعب بن زهير في ديوانه،65، وهو من شواهد التذييل والتكميل، لأبي حيان، 183/9، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 2341/5، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 507/3.

(2) ينظر: الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي،79،81.

(3) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 285/1.

(4) ينظر: المصدر السابق، 285/1، 1/ 315،313 .

" **ففي عدم معاملة غير ذهبت بهذه المعاملة دلالة على أن باعثهم على ذلك إنما هو كثرة الاستعمال، ولذلك شبهه سيبويه بدخلت البيت**"[1]

استعمل العرب كلمة(الشام) منصوبة على الظرفية، والسبب يرجع إلى كثرة الاستعمال، وشبهوها بـ(دخلت البيت).

التأويل:

وجد النحاة أنفسهم أمام نصوص نقلها الفصحاء، ولكنها مع ذلك تخالف القياس والمشهور، فخطأها بعضهم، وبعضهم يؤولونها بتقديرات صناعية؛ لتتماشى مع القواعد ومن الشائع احتجاج النحاة بالمسألة بأكثر من توجيه، وقد يعدُّ الاستعمال ضرورة أو لغة قوم، ومن ذلك قول الشاعر[2]:

تمر على ما تستمر وقد شفت غلائل عبد القيس منها صدورها.

- ذكر السيرافي البيت السابق للاحتجاج به على الفصل بين المتضايفين بالفاعل، و جعل ابن مالك (غلائل) غير مضافة وأسقط التنوين؛ لأنها اسم ممنوع من الصرف، وانجرار(صدورها) على أنها بدل من الضمير في (منها)، وعلى هذا التقدير فالبيت له العديد من النظائر ولا يوصف بالشذوذ أو القبح[3].

وقيل عند نسبة البيت السابق بأنه مجهول القائل، وقال الأنباري لا يجوز الاحتجاج به، بَيْدَ أن المصنف وجهه وقدره؛ لكي يناسب القواعد المشهورة، وقد سلك طريقه العديد من النحاة طالما من أنشده ثقة ويوثق في عربيته وخير دليل شواهد كتاب سيبويه فهي تحتوي على خمسين بيتًا مجهول القائل[4].

---

(1) شرح التسهيل، لابن مالك، 228/2.

(2) هذا البيت من الطويل، وهو من الأبيات التي لا يعرف قائلها، من شواهد شرح الرضي على الكافية 2/ 260، الإنصاف، للأنباري، 350/2، المقاصد الشافية، للشاطبي، 190/4.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 242/2، وشرح التسهيل، لابن مالك،274/3.

(4) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي، 379/4.

- ذهب ابن مالك إلى أن العامل في الحال المؤكدة، هو فعل مقدر بعد الجملة، وتقدير عاملها بعد الخبر (أحقه) أو (أعرفه)، إن كان المخبر عنه غير (أنا)، وإن كان (أنا) فالتقدير أحق أو أعرف أو اعرفني[1].

4) التعليل:

علل ابن مالك كثيرًا وفصل في تعليلاته منها:

- منع تقدم خبر (ليس) عليها؛ لأنها فعل لا يتصرف في نفسه فلا يتصرف في عمله[2].
- في مسألة (أزيد ذهب به؟) رد ابن مالك قول السيرافي تجويز نصب زيد وجعل الفعل (ذُهب) مسندًا إلى مصدره، والتقدير (أزيد ذُهب الذهاب به)، فيكون المجرور (به) في محل نصب، فينصب الاسم السابق (زيدا) الذي شغل عنه بمتعلق ضميره، هذا رأي السيرافي، وهناك من قال به قبله وهو المبرد[3]، وابن مالك لم يرتض هذا ، لعدم الاختصاص أي لا تصح النيابة عن الفاعل بالمصدر وهو منطوق به ؛ لأنه غير مفيد حتى يكون المجرور في محل نصب، فكيف إذا لم ينطق به.

  والكوفيون يجوزون النصب ويقدرون تقديرًا أوضح؛ إذ يجعلون نصب (زيد) بفعل متعد قبله، والتقدير (أأذهب شخص زيدًا ذُهب به)[4] .
- الخلاف في عمل اسم الفاعل المضاف في المنصوب بعده ، فاسم الفاعل الموصول (بأل) إذا كان بمعنى المضي لا خلاف في عمله ؛ لوروده في القرآن الكريم وغيره، وأما إذا أضيف وهو بمعنى المضي، واقتضى بعد الإضافة من جهة المعنى مفعولا جيء منصوبًا، كقولك (هذا معطي زيدٍ أمس درهمًا)، واختلف في

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 358/2.

(2) ينظر: المصدر السابق، 351/1.

(3) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 147/2.

(4) ينظر: شرح الرضي، 471/1.

ناصبه ، فالجمهور بفعل مقدر مدلول عليه باسم الفاعل، و السيرافي يرى أن نصبه باسم الفاعل بعلة شبهه بمصحوب (أل) ولارتباط اسم الفاعل بما بعده إما بالإضافة وإما بالعمل، وابن مالك أيد رأي الجمهور، وضعّف رأي السيرافي ؛لأن عمل ذي الألف واللام لوقوعه صلة والصلة تؤول بفعل، والمضاف لا يؤول بالفعل فقولك: نحن الشاربون الماء مؤول بـ (نحن) الذين يشربون الماء على خلاف (هو معطي زيد أمس درهما) فلا يؤول بالفعل [1].

- فصل في تنوين (غير)، وذكر بأن تنوينه إما للصرف وإما للتعويض[2].
- نصب (ما عدا) و(ما خلا) في نحو: (قاموا ما عدا زيدًا) وهذا الرأي الذي علل له ابن مالك هو رأي السيرافي، وأنه في سياق الحديث عن تدليل ابن خروف على أن العامل في نصب المستثنى بعد (إلا)هو الاستثناء بلا واسطة، ويقوى ذلك نصب (غير) على الاستثناء في نحو:(قام القوم غير زيد) بلا واسطة، فلو افتقر لواسطة لما انتصب (غير) هنا، ثم استطرد ابن مالك وشبه هذه الحالة بحالة نصب (ما خلا) و(ما عدا) في نحو: (قام القوم ما خلا زيدًا) على رأي السيرافي أن ما وصلتها مصدر بمعنى الحال وفيه معنى الاستثناء، وليس كما قال ابن خروف والشلوبين أن نصب ما وما بعدها على الاستثناء، ثم يأتي تعليل ابن مالك رافضا لهذا الرأي ومؤيدا ومصححا لرأي السيرافي، وهو أن (غير وما خلا) مستثنى بهما، وليسا مستثنيين، ولذلك فهما حالان فيهما معنى الاستثناء. [3].

5) عدم النظير:

ولم يذكره الأنباري، وذكره ابن جني وهو كثير في كلامهم، وإنما يكون دليلا على النفي لا على الإثبات.

---

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك،78/3.

(2) ينظر: المصدر السابق، 277/2، 278.

(3) ينظر: المصدر السابق،278/2.

رد ابن مالك العديد من الآراء بحجة عدم النظير وهي:

- قول ابن خروف في العامل في الظرف الواقع موقع الخبر هو المبتدأ نفسه في نحو: (زيد خلفك) يستلزم منه ذكر تركيب كلام تام من لفظين : ناصب ومنصوب ولا ثالث لهما وهذا يؤدي عنده إلى عدم النظير[1].
- يرى ابن مالك بطلان قول من يرى أن العامل في المستثنى الفعل بواسطة (إلا)؛ لعدم النظير، وذلك فيما إذا تكررت (إلا) دون تقدير عاطف في المعنى في نحو(قاموا إلا زيدا إلا عمرا)؛ إذ ليس في الكلام فعل معدى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف ، فوجب اجتنابه. [2].
- ومن أمثلة ذلك أيضًا قوله: " فإن جعل زيد بدلا من أحد إذا قيل ما فيها أحدٌ إلا زيد يلزم منه عدم النظير، إذ لا بدل في غير محل النزاع إلا وتعلّق العامل به مساوٍ لتعلقه بالمبدل منه، والأمر في زيد واحد بخلاف ذلك فيضعف كونه بدلا، إذ ليس في الإبدال ما يشبهه"[3].

6) استصحاب الحال:

عرفه ابن الأنباري بأنه" إبقاء اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل"[4].

وهذا الأصل من أصول النحو المختلف في الأخذ بها، قال ابن جني في الخصائص أدلة النحو ثلاثة: السماع، والإجماع، والقياس، وقال الأنباري في أصوله أدلة النحو ثلاثة: نقل، وقياس، واستصحاب حال، فزاد الاستصحاب ولم يذكر الإجماع، فكأنه

(1) ينظر: المصدر السابق، 314/1.

(2) ينظر: المصدر السابق، 277/2.

(3) المصدر السابق، 282/2.

(4) الاقتراح في أصول النحو، للسيوطي،136 .

لم ير الاحتجاج به في العربية، كما هو رأي قوم... فالسيوطي جعل الأصول أربعة حيث قال: "وأدلة النحو الغالبة أربعة، [1].

ومن النماذج على ذلك:

- قول ابن خروف في أنه لا يجوز حذف أول المفاعيل الثلاثة ولا الاقتصار عليه، ليس له دليل إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه[2].
- ليس للسيرافي دليل بأن (لن) غير مركبة، ولهذا ردَّ ابن مالك هذا القول؛ لعدم وجود الدليل[3].

(1) المصدر السابق، 21، 22.

(2) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 100/2.

(3) ينظر: المصدر السابق، 15/4.

المصطلحات المستعملة في التعقب:

تنوعت طريقة ابن مالك في تعبيره عن تتبعه للسيرافي وابن خروف، فأحيانًا يذكر ألفاظًا صريحة، وأحيانًا يذكر عبارات يُفهم منها عدم تقبله للرأي:

الأَوْلَى: "هو الذي بعد توجه العقل إليه لم يفتقر إلى شيء أصلًا، من حدس أو تجربة أو نحو ذلك، كقولنا: الواحد نصف الاثنين، والكل أعظم من جزئه؛ فإن هذين الحكمين لا يتوقفان إلا على تصور الطرفين، وهو أخص من الضروري مطلقًا" [1].

"**ويبطل هذا المذهب**"[2]

الباطل: "ضد الحق، وهو الذي لا يكون صحيحًا بأصله ولا يعتد به، ولا يفيد شيئًا "[3].

"**ولا حجة له**" [4]

الحجة: البرهان تقول حاجه فحجه أي غلبه بالحجة[5].

وهي ما دل على الدعوى، وقيل الحجة والدليل واحد. وعند قوله لا حجة له أي لا دليل له.

"**فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل**" [6]

---

(1) التعريفات، للجرجاني، 1/ 39. ينظر: شرح التسهيل ، لابن مالك،314/1.

(2) شرح التسهيل، لابن مالك،277/2.

(3) مادة (بطل) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، 966/1.

(4) شرح التسهيل، لابن مالك،100/2.

(5) ينظر: مادة (حجج) الصحاح، للجوهري، 327/2.

(6) شرح التسهيل، لابن مالك،15/4.

الدعوى: ادَّعى كذا زعم أنه له حقًّا أو باطلًا، والدعوى اسم ما يدَّعى ويُقال دعوى فلان كذا قوله، والجمع دعاوى ودعاوٍ، وفي القضاء قول يطلب به إثبات حق على الغير[1].

الدليل: "هو ما يستدل به، وقيل هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر" [2].

"**كذا زعم السيرافي وليس كما زعم**" "**وزعم السيرافي**" [3]

الزعم: القول يكون حقًّا ويكون باطلًا، وقيل الزعم الظن، وقيل الكذب القوة بلا دليل[4].

"**وليس بصحيح**" "**والصحيح قول الجمهور**" [5]

الصحيح: من الأقوال ما يعتمد عليه[6].

"**وهو رأي ضعيف**" [7]

الضعيف: الضعف خلاف القوة وهو ما يكون في ثبوته كلام، كقُرطاس بضم الميم وقِرطاس بكسرها[8].

"**وهو غلط منهما**" [9]

---

(1) ينظر: مادة (دعو) ، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون 287/1.

(2) مادة (دلل) الصحاح، للجوهري، 384/5، والتعريفات، للجرجاني،104.

(3) شرح التسهيل، لابن مالك،1/2،361/147، 274/3.

(4) ينظر: مادة (زعم) لسان العرب، لابن منظور، 264، والتعريفات، للجرجاني ،114.

(5) شرح التسهيل، لابن مالك، 3/3،78/128.

(6) ينظر: مادة (صحح) المعجم الوسيط،507/1.

(7) شرح التسهيل، لابن مالك،147/2.

(8) ينظر: مادة (ضعف) الصحاح، للجوهري،76/5، والقاموس المحيط، للفيروزابادي، 829.

(9) شرح التسهيل، لابن مالك، 278/2.

الغلط: غلط غَلَطًا بمعنى أخطأ وجه الصواب، وغلَّطتُه بمعنى قلت له غلطت أو نسبته إلى الغلط [1].

"**وليس ذلك بلازم**" [2]

اللازم: لزم الشيء بمعنى ثبت ودام، وهو ما يمتنع انفكاكه عن الشيء[3].

"**ويلزم منه عدم النظير**" [4]

النظير: المناظر والمثل والمساوي وفلان منقطع النظير بمعنى منفرد في بابه [5].

"**ولا نقول بذلك، فالقول ما قاله غيره**" [6]

القول: "هو اللفظ المركب في القضية الملفوظة، أو المفهوم المركب العقلي في القضية المعقولة"[7].

"**وليس بمختار**" [8]

المختار: اسم فاعل أو اسم مفعول من الاختيار وهو الاصطفاء[9].

---

(1) ينظر: مادة (غلط) المصباح المنير، للفيومي، 450/2، والمعجم الوسيط،إبراهيم مصطفي وآخرون،658/2.

(2) شرح التسهيل، لابن مالك،227/3.

(3) ينظر: مادة (لزم) المصباح المنير،للفيومي ،8/ 263، المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون، 2/ 823.

(4) شرح التسهيل، لابن مالك، 282/2.

(5) مادة (نظر) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون،2/ 932.

(6) شرح التسهيل، لابن مالك،277/1.

(7) التعريفات، للجرجاني،180/1.

(8) شرح التسهيل، لابن مالك،31/2.

(9) ينظر: مادة (خير) لسان العرب، لابن منظور، 4/ 267.

المبحث الأول:

تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في الجملة الاسمية ونواسخها:

المطلب الأول: حذف خبر المبتدأ بعد واو المصاحبة.

المطلب الثاني: عامل النصب في الظرف الواقع موقع الخبر.

المطلب الثالث : الخلاف في مجيء الخبر ظرفا.

المطلب الرابع: .إسناد (كان) الزائدة إلى ضمير مصدر منوي.

المطلب الخامس: القول في تقديم خبر (ليس) عليها.

المطلب السادس: .تكرار اللام في جملة "إن".

المطلب السابع :حذف المفاعيل الثلاثة أو الاقتصار عليه.

المطلب الأول: مسألة حذف الخبر بعد واو المصاحبة:

تتكون الجملة الاسمية من ركنين أساسيين وهما:المبتدأ والخبر.

فالمبتدأ "هو اسم أو بمنزلته مجرد عن العوامل اللفظية أو بمنزلته مخبر عنه أو رافع لمكتفى به"[1].

فالاسم مثل:الله ربنا، والذي بمنزلته كقوله تعالى﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾"[2] والذي بمنزلة المجرد مثل: بحسبك درهم، والوصف الرافع نحو: أقائم الزيدان؟ ، وفي شرط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام خلاف، فيرى الأخفش والكوفيون عدم اشتراط الاعتماد، بينما يشترط بقية النحاة ذلك[3].

لابد من ذكر ركني الجملة ولا يحذف أحدهما بدون ذكر قرينة دالة على المحذوف، وهناك عدة أغراض تتبع ذلك الحذف، فقد يحذف المبتدأ جوازا أو وجوبا وكذلك الخبر، وهذه مواضع حذف الخبر وجوبا:

1. ذهب الجمهور إلى أن الخبر بعد (لولا) يحذف وجوبا، بناء على أنه لا يكون إلا كونا مطلقا، أما ما ذكره ابن الناظم فهو مذهب بعض النحاة، وهو أن الحذف بعد (لولا) الامتناعية غالبًا، أي في غالب أحوالها، وهو كون الامتناع معلقًا بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق[4].

(1) أوضح المسالك، لابن هشام، 186/1.

(2) سورة البقرة الآية 184.

(3) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام، 187،187.

(4) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، 224/1.

2. ويجب حذف الخبر إذا كان نصًّا في اليمين، نحو: لعمرك لأفعلنَّ، وأيمن الله لأقومنَّ أي لعمرك قسمي، وأيمن الله يميني، فحذف الخبر وجوبًا، وسد جواب القسم مسده، وإذا لم تكن الواو نصًّا في اليمين جاز الحذف والإثبات[1].
3. **قال ابن مالك: "ومن الحذف الواجب حذف خبر المبتدأ بعد (واو) المصاحبة الصريحة، كقولك: أنت ورأيُك، وكلّ عمل وجزاؤه، وكل ثوب وقيمتُه ... قال أبو الحسن بن خروف في هذا: ولا يحتاج فيه إلى حذف خبر؛ لتمامه وصحة معناه، وإن قدر "مقرونان" فلبيان المعنى. قلت: يلزم ابنَ خروف أن يكون الأمر كذلك في كل موضع التزم فيه حذف الخبر، ولا نقول بذلك. فالقول ما قاله غيره: أن الخبر محذوف"[2].**

تحدث ابن مالك في هذا النص عن الخبر الواقع بعد اسم مقرون بواو المصاحبة الصريحة، نحو: أنت ورأيك، وكلّ عمل وجزاؤه، وكلّ ثوب وقيمته، وكلّ رجل وضيعته أي مقترنان ونحوه، فهو يرى بأن الخبر محذوف وجوبا ويقيسه على (سقيًا)، فكما أن حذف الفعل مع المصدر واجب، فحذف الخبر بعد واو المصاحبة واجب أيضا كما في الأمثلة السابقة، بينما ابن خروف يقول بأن معنى الكلام تام وصحيح، ولا يحتاج إلى تقدير خبر.

اتفق النحاة على وجوب حذف الخبر إذا لم تكن الواو نصًّا في المعية، بينما اختلفوا إذا كانت الواو نصًّا في المعية، ولهم في ذلك آراء منها:

أما البصريون فيرون أن الخبر في المثال السابق محذوف وجوبًا تقديره"مقرونان"[3] وحذف الخبر؛ للعلم به وسد العطف مسده [4]؛ ولأن الواو بمعنى" مع "فعطف اسم على

---

(5) ينظر: المصدر السابق ،227/1.

(1) شرح التسهيل ،285/1.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاسترابادي،282/1 .

(3) ينظر: شرح ابن الناظم، لبدر الدين محمد ابن مالك،87/1.

اسم بالواو التي بمعنى "مع" والعطف هنا لفظا، والمعنى معنى الملابسة، أي أن الظاهر كون الواو للعطف، ولكن في الحقيقة هي بمعنى المصاحبة[1].

قال الأخفش والكوفيون: أن نحو:"كل رجل وضيعته"مستغن عن تقدير الخبر؛ لأن الواو بمعنى "مع" فكأنك قلت: كل رجل مع ضيعته فتكون وضيعته خبر المبتدأ،[2] فالمبتدأ أخبر عنه بالظرف "مع" فهو منصوب لفظًا على الظرفية مرفوع محلا؛ لقيامه مقام الخبر[3]، فهو كلام تام لا يحتاج لشيء آخر والبيت التالي ضرورة [4]. قال الفرزدق من الطويل[5]:

تَمنَّوْا لِيَ المَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ الفَتَى ... وَكُل امْرِئٍ والمَوتُ يَلْتَقِيَانِ

الشاهد في هذا البيت قوله:"وكل امرئ والموت يلتقيان" ، حيث أثبت فيه ذكر خبر المبتدأ المعطوف عليه بالواو، ولأن الواو ليست صريحة في المصاحبة، فلم يجب الحذف، وأما إذا كانت الواو صريحة في المصاحبة، فلا يجوز ذكر الخبر، وذلك نحو: كل عمل وجزاؤه.

وفي قولنا: "كل رجل وضيعته" الواو وإن كانت بمعنى مع إلا أنها تكون في اللفظ للعطف فتكون"وضيعته"عطفا على المبتدأ وليست خبرًا[6]، وكذلك وإن كانت الواو بمعنى (مع)إلا أن ما بعدها ليس مفعولا معه؛لأنه غير مسبوق بفعل أو ما في معناه[7].

---

(4) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش،246/1.

(1) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري، 228/1.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، 282/1.

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري،228/1.

(4) البيت للفرزدق في المقاصد النحوية 516/1، وليس في ديوانه، وفي شرح الأشموني 208/1، وفي أوضح المسالك 220/1، ومعنى يشعب :يفرق ينظر: مادة (شعب) المعجم الوسيط 483/1.

(5) ينظر: شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، 282/1.

(6) ينظر: شرح شذور الذهب، لابن هشام، 314/1.

والفرق بين الواو التي بمعنى "مع" والواو التي لمطلق العطف، أن الواو التي بمعنى (مع) تتضمن معنى الملابسة، والواو التي لمطلق العطف قد تخلو من ذلك، ألا ترى أنك إذا قلت:"ما صنعتَ وأباك " المعنى ما صنعت مع أبيك، وما صنع أبوك معك، وكذلك إذا قلت: كل رجل وضيعته، فالمعنى مع ضيعته، وليس منه زيد وعمرو خارجان ؛لأنه ليس هناك ما يدل على المحذوف، وليس كذلك كل رجل وضيعته لأن معناه مع ضيعته ومع تدل على معناه مع المقارنة[1].

وقدر ابن أبي الربيع –في مثل: كل رجل وضيعته – خبرين محذوفين، وجعل الكلام جملتين فقال: «التّقدير: كلّ رجل مع ضيعته وضيعته معه؛ فحذف من الأول ما دلّ الثّاني عليه وحذف من الثّاني ما دلّ الأول عليه»[2].

وبعد عرض الآراء السابقة يتضح بأن المعنى واضح وتام، في نحو قولنا:(كل رجل وعمله)، وإنما تقدير الخبر ؛ لأجل الصناعة النحوية، فالمعنى جلي ولا يحتاج إلى تقدير خبر، وبهذا أرجح قول ابن خروف، كما أن الحذف والاختصار نهج فصحاء العرب.

(1) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش246/1.

(2) البسيط،596.

المطلب الثاني: عامل النصب في الظرف الواقع موقع الخبر:

الخبر هو الركن الثاني من الجملة الاسمية، وهو الجزء المتم الفائدة، وهو إما أن يكون مفردًا أو جملة أوشبه جملة.

فالخبر المفرد إما أن يكون جامدا فلا يحتوي على ضمير مثل: زيد أسد، إلا إذا أوِّل بمشتق فنقول: زيد أسد، أي: شجاع، وإما أن يكون مشتقًا، فيحتوي على ضمير مثل: محمد قائم.

وجملة الخبر إذا كانت هي المبتدأ في المعنى، مثل: نطقي الله حسبي، فلا تحتاج إلى رابط يربطها بالمبتدأ، وأما إذا كانت جملة الخبر ليست هي المبتدأ في المعنى، فلا بد من رابط يربطها بالمبتدأ[1]، وهو أربعة أنواع:

أَحدهَا: الضمير وهو الأصل في الربط، وذلك كقولك: زيد أبوه قائم، فـ(زيد) مبتدأ أول، و(أبوه) مبتدأ ثان، و(قائم) خبر المبتدأ الثاني، وجملة (أبوه قائم) خبر المبتدأ الأول، والرابط هو الضمير (الهاء) في (أبوه) .

الثَّانِي: الإشارة كَقَوْلِه تَعَالَى﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ ﴾[2]" ف(لباس) مُبْتَدأ و(وَ(ذَلِكَ) مُبْتَدأ ثَان و(خير) خبر المبتدأ الثاني، وجملة (ذلك خير) خبر المبتدأ الأول، والرابط اسم الإشارة (ذلك).

الثَّالِث: إعادة المبتدأ بلفظه، نَحْو قوله تعالى﴿ ٱلۡحَآقَّةُ ١ مَا ٱلۡحَآقَّةُ ٢ ﴾[1] فـ(الحاقة) مبتدأ أول، و(ما) مبتدأ ثان، و(الحاقة) خبر المبتدأ الثاني، وجملة (ما الحاقة) خبر المبتدأ الأول، والرابط تكرار لفظ (الحاقة) .

---

(1) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام، 194/1. 196.

(2) سورة الأعراف من الآية 26.

الرَّابِع: العموم نحو: زيد نعم الرجل، فـ(زيد) مبتدأ، وَ(نعم الرجل) جملَة فعلية خَبره والرابط بينهما العموم ، فلفظة (الرجل) عامة تشمل جميع الأفراد، و(زيد) فرد من الأفراد ، فدخل في العموم وحصل الربط [2].

ويقع الخبر ظرفًا أو جارًا ومجرورًا بشرط أن يكونا تامين؛ لتتم الفائدة[3] مثل قوله تعالى: "﴿وَٱلرَّكۡبُ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ﴾"[4] وقوله تعالى :﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ۝٢﴾[5].

واختلف في حقيقة الخبر، فقيل هو نفس الظرف والمجرور[6]، ومن قال بهذا الرأي نظر إلى الظاهر[7]، وقيل الخبر هو الظرف والمجرور و متعلقهما[8]، والقائل بهذا القول نظر إلى توقف مقصود الخبر على كل منهما[9].

و"قيل الخبر في الحقيقة متعلقهما المحذوف لا هما و لاهما مع متعلقهما"[10]، فالعامل هو الأصل، والمعمول قيد له، ولابد من تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه أو أول بما يشبهه أو ما يشير إلى معناه..." [11] .

ويرى ابنا طاهر[12] وخروف أنه لا تقدير في نحو: زيد عندك، وعمرو في الدار، والناصب لهما المبتدأ[1]، واعترض ابن مالك على هذا الرأي فقال:

---

(3) سورة الحاقة الآية 1،2.

(1) ينظر: شرح قطر الندى ، لابن هشام، 1/ 118، 119.

(2) ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 1/ 206.

(3) سورة الأنفال من الآية 42.

(4) سورة الفاتحة الآية 2.

(5) ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 206/1

(6) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، 1/ 318.

(7) ينظر: شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، 244/1.

(8) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني،218/1.

(9) شرح التصريح، للأزهري، 206/1.

(10) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، 318/1.

(11) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 1/ 585

"**وذهب ابن خروف إلى أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه، وقال: هو مذهب سيبويه** ""[2].

ويبطل ابن مالك هذا الرأي من عدة نواح: ما ذهب إليه ابن خروف من أن عامل النصب في الظرف المذكور المبتدأ نفسه، واحتماله أظهر من الوجهين المتقدمين، وهو أيضا مخالف لمراد سيبويه، ودّ ذلك سيبويه نصا لم يُعَوَّل عليهن؛ لأنه يبطل من سبعة أوجه:

"**أحدها:** أنه مخالف للمتعارف عليه عند البصريين والكوفيين.

الثاني: أن قائله يوافقنا على أن المبتدأ عامل رفع، ويخالفنا بكونه عامل نصب.

الثالث: أنه يستلزم تركيب كلام تام من لفظين: ناصب ومنصوب، لا ثالث لهما، ولا نظير له.

الرابع: أنه قول يستلزم ارتباط متباينين دون رابط، ولا نظير لذلك.

الخامس: أن نسبة الخبر من المبتدأ كنسبة الفاعل من الفعل، والواقع موقع الفاعل من المنصوبات لا يغني عن تقدير الفاعل.

السادس: أن الظرف الواقع موقع الخبر، من نحو: زيد خلفك، نظير المصدر من نحو: ما أنت إلا سيرًا.

السابع: أن عامل النصب في غير الظرف المذكور بإجماع من ابن خروف "[3].

---

(1) ينظر: المصدر السابق، 1/ 566، وشرح التسهيل، لابن مالك،1/ 314.

(2) شرح التسهيل، 314/1 ، وينظر: الكتاب، لسيبويه 403/3، 404 .

(3) شرح التسهيل، 1/ 315.

ويتفق ابنا طاهر وخروف مع الكوفيين في عدم التقدير، ويختلفان في العامل، فالكوفيون يقولون بأن العامل في الظرف أمر معنوي وهو المخالفة[1] ، ويبطل ابن مالك هذا الرأي أيضا من أربعة أوجه:

- أن تخالف المتباينين في معنى لا يرجح العمل.
- أن المخالفة معنى غير مختصة بالأسماء دون الأفعال ، فلايصح أن تعمل.
- أن المخالفة لا تعمل في جميع المواضع.
- أن المخالفة لو صحت فلا تعمل في الظرف على مذهب الكوفيين ؛ لأنه يحتوي على ضمير عائدا هو رافع المبتدأ . [2].

ويقول الأنباري:

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ، وإذا قلت "زيد أمامك، وعمرو وراءك" فأمامك ليس هو زيد، ووراءك ليس هو عمرو، فلما كان مخالفًا له وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف" قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونَهُ مخالفًا للمبتدأ لكان "المبتدأ" أيضًا يجب أن يكون منصوبًا؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف كما أن الظرف مخالف للمبتدأ؛ لأن الخلاف لا يتصور أن يكون من واحد وإنما يكون من اثنين فصاعدًا؛ فكان ينبغي أن يقال "زيدًا أمامك" وعمرًا وراءك" وما أشبه ذلك؛ فلما لم يجز ذلك دلّ على فساد ما ذهبوا إليه"[3].

أما البصريون فيقولون بضرورة تقدير محذوف لفظي يتعلق به الظرف، إذ مخالفة الشيء للشيء لا توجب نصبه[4].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 583.

(2) ينظر: شرح التسهيل، 313. 315.

(3) الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 198.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية، للرضي، 244/1.

ويتضح رفض ابن هشام لرفع الظرف بالمبتدأ أو المخالفة بقوله: " ولا معول على هذين المذهبين"[1].

وذهب أبو العباس أحمد بن يحيى ثَعْلَب من الكوفيين إلى أنه ينتصب بفعل محذوف؛ لأن الأصل في قولك: "أمامك زيدٌ" حلَّ أمامك، فحذف الفعل وهو غير مطلوب واكتفى بالظرف منه فبقي منصوبًا على ما كان على مع الفعل. وذهببعض البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر، والتقدير فيه: زيد استقرَّ أمامك، وعمرو استقرَّ وراءك

وأما قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب: "أنه انتصب بفعل محذوف غير مقدر، إلى آخر ما قرر" ففاسد أيضًا؛ وذلك ؛لأنه يؤدِّي إلى أن يكون منصوبًا بفعل معدوم من كلوجه لفظًا وتقديرًا، والفعل لا يخلو، إما أن يكون مظهرًا موجودًا أو مقدرًا في حكم الموجود[2].

وبهذا يبطل كون العامل في الظرف المبتدأ نفسه أو المخالفة، فالعامل محذوف وجوبًا؛ لأنه كون عام واختلف في تقدير المتعلق:

فيرى الأخفش، والفارسي، والزمخشري[3]، وابن الحاجب أن تقديره كان أو استقر، وحجتهم في ذلك أن الفعل هو الأصل في العمل، أما تعلق الظرف باسم الفاعل فهو محمول على مشابهته للفعل، فتقدير الأصل أولى والقياس على الذي في الدار، وكل رجل في الدار فله درهم، والمتعلق في كلا المثالين فعل لا غير[4]، ولتعينه في الصلة[5] .

"والذي يدل على صحة ما ذكرناه أنَّا وجدنا الظرف يكون صلة للذي، نحو: "رأيت الذي أمامك، والذي وراءك" وما أشبه ذلك؛ والصلة لا تكون إلا جملة، فلو كان المقدر

---

(5) مغني اللبيب، 584/1.

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري،197/1، 198.

(2) ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 1/ 206.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية، للرضي، 245/1.

(4) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 376/1.

اسم الفاعل الذي هو مستقر لكان مفردًا؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة، وإنما يكون مفردًا، والمفرد لا يكون صلة البتة، فوجب أن يكون المقدر الفعل الذي هو استقر، لأن الفعل مع الضمير يكون جملة؛ فدل على ما بيَّنَّاه"[1].

بينما يرجح ابن مالك تقديره باسم الفاعل للتعليلات الآتية:

أن تقدير اسم الفاعل لا يحتاج إلى تقدير آخر؛ لإمكان تقديره في جميع المواضع التي يكون فيها الظرف خبرًا، وذلك نحو: أما في الدار فزيد؛ لأن (أما) لا تنفصل من الفاء إلا باسم مفرد أو جملة شرط دون الجواب، ومن هنا يتضح إمكانية تقدير اسم الفاعل [2].

وابن هشام لا يرجح تقديره اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المعنى يُقدَّر المتعلَّق، "فيُقدر بـ " كائن أو مستقر أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نَحو: الصومُ اليوم، أو في اليوم، والجزاء غدًا أو في الغد، ويقدر كان أو استقر أو وصفهما إن أريد المضي هذا هو الصواب..."[3].

فمن قدَّر المتعلق بالفعل كان الخبر من قبيل الجملة، ومن قدَّره باسم الفاعل كان الخبر من قبيل المفرد، فلا يخرج عن النوعين السابقين[4]، ومذهب ابن السراج أن الظرف والمجرور قسم بذاته، فلا يعتبر من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، ونقل أبو علي الفارسي عنه هذا المذهب حيث قال: " وقد جعل أبو بكر هذا التأليف في بعض كتبه قسمًا برأسه، وذلك مذهب حسن " [5].

---

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري،198/1.

(1) ينظر: حاشية الصبان، للصبان،1/ 320، 321، وشرح التصريح، للأزهري، 206/1.

(2) مغني اللبيب، 585/1.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي،376/1.

(4) المسائل العسكريات،105/1.

ومن خلال الاطلاع على هذا النص يتبين لنا موافقة الفارسي لابن السراج، ودليلهما على ذلك أن العرب عاملت الظرف معاملة خاصة تختلف عن المفرد والجملة، بدليل قولهم: إنَّ في الدار زيدًا، ولو قلت: إنَّ استقر في الدار زيدًا، أو إنَّ مستقر في الدار زيدًا، لم يجز ذلك.

فلو كان الظرف أو المجرور بمنزلة مستقر أو استقر، لم يجز تقديمه على اسم (إنَّ)، كما لا يجوز تقديم استقر ومستقر، وقد جاز ذلك في الظرف، فدلَّ عل أنه ليس بمنزلتهما.

وقد ردَّ أبو حيان هذا الدليل بقوله:

" والصحيح أن تركيب الاسم والظرف أو المجرور لا بد أن يكون في الأصل راجعًا إلى تركيب الاسم مع الاسم، أو الاسم مع الفعل، وإنما وجه جعله نوعًا ثالثًا مخالفة حكمه بعد الحذف لحكمه قبل الحذف فيما ذكرناه، ومخالفة الحكم لا يلزم عنها مخالفة التركيب...فإن جهلت فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها" [1].

ويبدو أن رأي ابن هشام أرجح الآراء؛ لاهتمامه بالمعنى، وهو مؤيد لابن مالك، ويتضح ذلك من خلال الاطلاع على آخر نصه السابق: " فإن جهلت فقدر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها" [2]، وهذا دليل على أن اسم الفاعل أعم وأشمل من غيره.

(1) التذييل والتكميل، لأبي حيان،4/5،6.

(2) مغني اللبيب، 585/1

المطلب الثالث: الخلاف في مجيء الخبر ظرفا :

المسألة الأولى: احتواء الخبر على ضمير إذا كان ظرفًا:

الخبر هو الركن الثاني في الجملة الاسمية، وبه يكتمل معنى الجملة، وهو إما أن يكون اسماً أو جملة أو ظرفًا أو جاراً ومجرورًا، واختلف العلماء في حقيقة النوع الثالث، فذهب ابن كيسان إلى أن الخبر هو العامل المحذوف حقيقةً، وأما القول بأن الظرف هو الخبر فهو من باب المجاز[1].

وتبعه ابن مالك قائلا: "وما يعزى للظرف من خبرية وعمل فالأصح كونه لعامله"[2] وهو ظاهر قول السيرافي، وكذلك إذا قلت: زيد خلفك أبوه، فأبوه فاعل للعامل المحذوف وليس فاعلا للظرف، وكذلك فهو يتحمل ضميرًا مستكنًا في العامل المحذوف والظرف حال من الضمير[3].

وذهب الفارسي[4] وابن جني[5] إلى أن الظرف هو الخبر حقيقةً، وتنوسي العامل وبالتالي فكل الأحكام تنتقل للظرف، واستدل أصحاب هذا المذهب بعدم جواز نحو: "قائما زيد في الدار" عند حذف العامل مع جواز ذلك عند حذف العامل، ورد بأنه لما حذف العامل وصار نسيا منسيا ضعف فلم يجز التقديم[6].

ومن شواهد أصحاب هذا المذهب، قول الشاعر[7]:

---

(1) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 376/1.

(2) شرح التسهيل، 313/1.

(3) ينظر: شرح كتاب سيبويه، 293/2.

(4) ينظر: العسكريات،لأبي هلال العسكري، 108.

(5) ينظر: الخصائص،386/2.

(6) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 376/1.

(7) البيت من الطويل وهو لجميل بثينة في ديوانه،73، وخزانة الأدب، للبغدادي، 359/1، بلا نسبة في أوضح المسالك، لابن هشام،201/1 ،و،شرح الأشموني على الألفية،93/1.

فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضٍ سِوَاكُم فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدّهرَ أَجْمَعُ

فكلمة "أجمع" توكيد مرفوع، لهذا فهو ليس توكيدًا لـ "فؤادي" ولا لـ "الدهر" ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار لتناقض التوكيد والحذف، وليس توكيدًا لمحل اسم إن لزوال المحل بدخول الناسخ، فببطلان هذه الاحتمالات تعين أن تكون كلمة "أجمع" توكيدًا للضمير المستقر في الظرف، ولا يشكل الفصل بالأجنبي وهو كلمة "الدهر" فهو جائز في الضرورة[1].

ويعطف على الضمير المنتقل إلى الظرف، كقول الشاعر[2]:

أَلَا يَا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ

وينصب عنه الحال، كقوله تعالى: ﴿فَفِي ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[3]

المسألة الثانية: جواز أن يكون صاحب الحال نكرة دون مسوغ:

قال ابن مالك:

"**وزعم ابن خروف أن الخبر إذا كان ظرفًا أو جارًّا ومجرورًا لا ضمير فيه عند سيبويه والفراء، إلا إذا تأخر، وأما إذا تقدم فلا ضمير فيه؛ واستدل على ذلك بأنه لو كان فيه ضمير إذا تقدم لجاز أن يؤكد، وأن يعطف عليه، وأن يبدل منه، كما فعل ذلك مع التأخر**"[4].

وابن خروف يقول بأن الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا فلا ضمير فيه عند سيبويه، وكلام سيبويه يحتمل ذلك وعدمه.

---

(1) ينظر: شرح التصريح،للأزهري،207/1، وأوضح المسالك،لابن الناظم،200/1.

(2) البيت من الوافر ونسب للأحوص وليس في ديوانه، من شواهد التذييل والتكميل، لأبي حيان، 192/3 ،والمقاصد الشافية، للشاطبي،608/4.

(3) سورة هود من الآية 108.

(4) شرح التسهيل، 333/2.

هذه المسألة من المسائل التي ناقشها ابن مالك في سياق ذكره لمسوغات مجيء صاحب الحال نكرة، ومثل له بقوله: (فيها رجل قائما) فأعرب (قائما) حال وهو إعراب ضعيف لاحتمال أن يكون تابعا للمبتدأ، وذكر أن سيبويه على إعراب (قائما) حالا يجعل صاحب الحال المبتدأ (رجل) وهو نكرة هذا رأي سيبويه، وقال هذا هو الصحيح ، ولم يرتض أن يجعل صاحب الحال الضمير المستكن في الظرف ، وعلل ابن مالك لذلك قائلا: " لأن الحال خبر في المعنى فجعله لأظهر الاسمين أولى من أغمضهما" وأظهر الاسمين هو (رجل) وأغمضهما هو الضمير المستكن في الظرف المتقدم، والتقدير (استقر هو فيها رجل قائما)[1] ، وهذا تقدير مصطنع ؛ فرارا من نقض القاعدة النحوية التي تنص على وجوب أن يكون صاحب الحال معرفة.

والمنقول عن البصريين "أن الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أو تأخر، بينما يرى الفراء أنه لا ضمير فيه إلا إذا تأخر، أما إذا تقدم فلا ضمير فيه، فلو كان فيه ضمير لجاز توكيده والعطف عليه والإبدال منه، كما هو الحال عند تأخيره"[2]، وقيل لا ضمير فيه مطلقًا تقدم أو تأخر، وأن الضمير حذف مع المتعلق [3].

ومنع السهيلي رفع الاسم بعد الظرف أو الجار والمجرور، على أنه فاعل للاستقرار، وإن كان خبرا أو صفة، وذلك نحو قولك: زيد في الدار أبوه فأبوه مبتدأ وليس فاعلًا[4].

فالمجرورات إذا كانت معتمدة على ما قبلها سواء صفةً أوحالًا أو خبرًا، فأكثر النحويين على أن الاسم المرفوع بعدها فاعل، والمجرور في موضع الصفة أو الخبر أو الحال، ومنهم من رأى أن المجرور خبر مقدم، والاسم المرفوع مبتدأ مؤخر، والجملة في

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 333/1.

(2) همع الهوامع، للسيوطي، 376/1.

(3) ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 207/1.

(4) ينظر: نتائج الفكر،422.

موضع الصفة أو الحال أو الخبر، ومنهم من أجاز الوجهين مثل قول أبي الحسن، فكلام سيبويه محتمل، وكل تأوله على مذهبه[1].

(5) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 57/4.

المطلب الرابع: إسناد كان الزائدة إلى مصدر منوي:

تستعمل (كان) على خمسة أوجه:

- أن تكون ناقصة، وهي التي تدل على زمن دون حدث نحو: كان زيد قائماً.
- أن تكون تامة وهي التي تدل على زمن وحدث كسائر الأفعال، ولا تحتاج إلى خبر[1]، فهي تحتاج إلى مرفوع دون منصوب[2].
- أن تأتي بمعنى (صار) ، نحو قوله تعالى: ﴿فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴿٤٣﴾﴾[3].
- أن يكون فيها ضمير شأن هو اسمها، والجملة التي بعدها خبرها، وذلك نحو: كان زيد قائم، أي كان الشأن أو الحديث زيد قائم.
- أن تكون زائدة غير عاملة، فلا تحتاج إلى مرفوع و لا إلى منصوب[4].

اتفق النحاة على جواز زيادة (كان) بلفظ الماضي، بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا، نحو: ما كان أحسن زيدًا، و زيد كان قائم[5]ومنه قوله[6]:

أَرَى أُمَّ عَمْرو دَمْعُهَا قَدْ تَحدَّرا بُكَاءً عَلَى عَمرو ومَا كَانَ أَصْبَرَا

الشاهد في هذا البيت زيادة (كان) بلفظ الماضي بين (ما) و(أصبرا) وهما متلازمان، ويكونان معًا صيغة التعجب.

---

(1) ينظر: أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري،113./1

(2) ينظر: شرح قطر الندى، لابن هشام،138/1.

(3) سورة هود من الأية 43.

(4) ينظر: أسرار العربية ، للأنباري، 113/1.

(5) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل،268/1.

(6) البيت من الطويل لأمرئ القيس في ديوانه، 69.

أما زيادة (كان) آخرًا فمختلف فيه، فذهب الفراء إلى جواز ذلك ، فيقال: زيد قائم كان قياسا على: زيداً قائما ظننت، والصحيح منع ذلك؛ لأن الزيادة خلاف الأصل فيقتصر فيها على السماع[1]، ولم يذكر شاهدًا على ذلك.

وزيادتها بلفظ المضارع كقول أم عقيل بن أبي طالب[2]:

أَنْتَ تكُونُ مَاجِدُ نَبِيلُ إِذَا تهبُّ شَمْأَلُ بَلِيلُ[3]

الشاهد في هذا البيت زيادة (تكون) بلفظ المضارع بين المبتدأ (أنت) والخبر (ماجد).

وتزاد بين الجار والمجرور كقوله[4]:

سُرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْر تَسَامَى عَلى كَانَ المُسَوَّمَةِ العِرَابِ

الشاهد زيادة(كان) بين الجار (على) والمجرور (المسومة) وهما من المتلازمين.

وليس معنى الزيادة عدم دلالتها على معنى البتة، بل هي زائدة لتوكيد المعنى وإسنادها إلى الضمير لا يمنع زيادتها [5] كقوله:

فَكَيف إِذَا مَرَرْت بِدَار قَوْمٍ وجِيرَانٍ لَنَا كَانُوا كِرَامِ

---

(1) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل ،268/1.

(2) الرجز لأم عقيل بن أبي طالب في أوضح المسالك 249/1، شرح التصريح، للأزهري، 251/1، همع الهوامع، للسيوطي،1 /438.

(3) البيت من الرجز لأم عقيل بن أبي طالب، وهو من شواهد أوضح المسالك،لابن هشام، 249/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 438/1. ومعنى شمأل: رياح الشمال ينظر: مادة (شمل) أساس البلاغة، للزمخشري، 522/1.

(4) البيت من الوافر وهو بلا نسبة في أوضح المسالك، لابن هشام، 251/1،وشرح التصريح، للأزهري،252/1، واللمع في العربية، لابن جني،39/1، المسومة: المرسلة وعليها ركبانها، ينظر: مادة(وسم) لسان العرب، لابن منظور،312/12.

(5) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد،لابن عقيل270/1.

الشاهد في البيت السابق اتصال (كان) بواو الجماعة لا يمنع كونها زائدة لتوكيد المعنى.

وهناك من لا يجوّز زيادة (كان) ها هنا ، وإنما المعنى وجيرانٍ كرامٍ كانوا لنا مجاورين، فأبادهم الزمان، وانقطع عنهم ما كان[1].

ومن جعل (كان) زائدة، قاسها على إلغاء (ظن) عند إسنادها، نحو: زيد ظننت قائم، وهذا مذهب سيبويه والخليل[2]، ويقول ابن هشام: "ولا نعني بزيادتها أنها لم تدل على معنى ألبتة بل أنها لم يؤت بها للإسناد"[3].

قال السيرافي:

" تكون زائدة " ليس المعنى بذلك أنّ دخولها كخروجها في كل معنى، وإنما يعني بذلك أنه ليس لها اسم ولا خبر، ولا هي لوقوع شيء مذكور، ولكنها دالّة على زمان، وفاعلها مصدرها: وذلك قولك: " زيد كان قائم " و " زيد قائم كان " تريد ذلك الكون، وقد دلّت كان على الزمان الماضي؛ لأنك لو قلت: " زيد قائم " ولم تقل: " كان " لوجب أن يكون ذلك في الحال"[4].

قال ابن مالك:

"وزعم السيرافي أن كان الزائدة مسندة إلى ضمير مصدر منوي ولاحاجة إلى ذلك... "[5].

يتضح من النص السابق اعتراض ابن مالك على السيرافي، ويرى بأنه لا حاجة لإسناد (كان) الزائدة إلى ضمير مصدر منوي، ومن نص السيرافي يتبن أنها تدل على زمان، وفاعلها مصدرها المنوي، و وافقه الصُّمَيري على إسناد كان الزائدة إلى مصدر منوي فقال: "تستعمل كان الزائدة لتبيين معنى الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم

(1) ينظر: الجامع لأحكام القرآن، لابن العربي، 476/1.

(2) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل،270/1.

(3) شرح قطر الندى،لابن هشام،138.

(4) شرح كتاب سيبويه، 296/1.

(5) شرح التسهيل،361/1.

واحد ولا على جملة ويكون فاعلها المصدر مضمرا فيها كقولك: زيد قائم كان أي كان ذلك الكون"[1] ، ومنه قول الشاعر[2] :

سُرَاةُ بَنِي أبي بكر تَسَامَى عَلَى كَانَ المُسَومَة العِرَابِ

أي تساموا على المسومة العراب كان ذلك فهي زائدة لتوكيد المعنى.

واختيار المصنف هو مذهب الفارسي نقله عنه ابن عصفور[3]. فقال في البغداديات:" كان أبو بكر يقول في قولهم ما كان أحسن زيدًا : إن كان ملغى لا فاعل له..."واستدل على مذهبه السابق بقوله: " إن الفعل إذا استعمل استعمال ما لا يحتاج إلى فاعل استغنى عن الفاعل، ويدل على ذلك أن "قلما" فعل لكن العرب استعملته للنفي، فقالت قلما يقوم زيد في معنى ما يقوم زيد، فلم تحتج إلى فاعل كما أن "ما "لا تحتاج إلى فاعل بل صارت "قلما" بمنزلة الحروف التي تصحب الأفعال، فكذلك "كان" لما زيدت للدلالة على الزمان الماضي، صارت بمنزلة أمسى فكما أن "أمسى" لا يحتاج إلى فاعل، كذلك ما استعمل استعماله"[4].

وبعد الاطلاع على حجة كلا الفريقين يتبين أن الأرجح عدم تقدير فاعل، استناداً على القاعدة عدم التقدير أولى من التقدير، فالمعنى جلي من دون تقدير، وكذلك لسلامة القياس الذي اتضح في قول الفارسي.

(1) ينظر: التذكرة والتبصرة، للصميري،191/1.

(2) سبق تخريج هذا البيت ص49.

(3) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، 1157/3

(4) ينظر: البغداديات، 98.

المطلب الخامس: القول في تقديم خبر "ليس" عليها:

(ليس) من أخوات (كان) وتلحق بها في العمل، فترفع الاسم على أنه اسم لها وتنصب الخبر على أنه خبر لها[1] قال ابن مالك:

ككان ظل بات أضحى أصبحا أمسى وصار ليس زال برحا

ولـ (ليس) مع اسمها وخبرها أحوال من التقديم والتأخير، فيجوز تقديم خبرها على اسمها باتفاق النحاة، بينما الاختلاف في جواز تقديم خبرها عليها.

قال السيرافي:

"**قد أنكر بعض النحويين تقديم خبرها عليها، وتقديمه جائز؛ لأن الذي منع (ليس) من التصرف في نفسها: أن معناها في زمان واحد، وإنما جاز تقديم الخبر في (ليس)؛ لأنها فعل يتصل بها الضمائر التي ذكرناها، ولا خلاف بين النحويين في جواز تقديم خبرها على اسمها، كقولك: (ليس قائما زيد) فهذا أحد ما يدل على جواز التقديم؛ لأن تقديم الخبر على الاسم ضرب من التصرف**"[2].

قال ابن مالك:

"**واختلف في تقديم خبر (ليس) عليها، فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشري. ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجاني، وبه أقول، لأن (ليس) فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله...**" [3].

هذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها البصريون والكوفيون، ونلاحظ أن حقيقة الاختلاف بين ابن مالك و السيرافي يكمن في علة جواز تقديم خبر "ليس"عليها،

(1) ينظر: شرح المكودي للألفية، للمكودي، 58/1.

(2) شرح كتاب سيبويه، 413/1.

(3) شرح التسهيل،351/1.

فالسيرافي يرى جواز تقدمه عليها ؛ لأنها متصرفة وتقدم اسمها على خبرها نوع من التصرف، ويقارن بينها وبين(نعم)، و(بئس)، و(فعل التعجب).

فيقول: "بين (ليس)، و(فعل التعجب)، و(نعم، بئس) فرق وذلك؛ لأن"ليس" لا يمتنع دخولها على الأسماء كلها، مضمرها ومظهرها، ومعرفتها ونكرتها، ويتقدم اسمها على خبرها، وخبرها على اسمها، و(نعم، وبئس) لا يتصل بهما كناية المتكلم، ولا يقعان على الأسماء الأعلام، وفعل التعجب يلزم طريقة واحدة، ولا يكون فاعله إلا ضمير "ما"، فكانت " ليس" أقوى منها"[1].

وابن مالك لا يوافقه على ذلك فيقول:

"قلت: فعلية (نعم) و (بئس) أظهر من فعلية (ليس) من ثلاثة أوجه:

أحدها: أن معنى (نعم) و(بئس) يستقل باسم واحد، فمعنى ليس لا يستقل إلا بجزأين: مسند ومسند إليه.

الثاني: أن (نعم) و(بئس) يقوم كل واحد منهما مقام فعل صريح، ويقوم الفعل الصريح مقامه،وليس لا تقوم إلا مقام حرف، ولا يقوم مقامها إلا حرف.

الثالث: أن (ليس، ونعم، وبئس) مشتركة في مفارقة الأصل. "[2].

اختلف النقل عن سيبويه في هذه المسألة فنقل قوم الجواز ونقل قوم المنع، ولا يوجد نص يثبت ذلك[3]، ويقول ابن السراج: "الأفعال التي لا تتصرف لا يجوز أن يتقدم عليها شيء مما عملت فيه ..."[4]، ويعد ابن جني من المجوزين لهذه المسألة، وينكر على المبرد منعه لها[5].

---

(1) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 413/1.

(2) شرح التسهيل، 352/1.

(3) ينظر: الإنصاف، للأنباري، 132/1، وشرح ابن عقيل ،277/1.

(4) الأصول في النحو،228/1.

(5) ينظر: الخصائص، 189/1.

ويستدل المجوزون بقوله تعالى"﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾"[1].

يقول الزمخشري عند تفسيره لهذه الآية: "يوم يأتيهم" منصوب بخبر"ليس"وهو"مصروفاً، وهو دليل على جواز تقديم خبر ليس عليها؛ لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل[2]، وعلى هذا يكون معنى الآية "ليس العذاب مصروفاً عنهم يوم القيامة" [3].

والدليل الثاني هو أن (ليس) فعل، والأصل في الأفعال العمل، و(ليس) فعل يعمل في الأسماء المعرفة، والنكرة الظاهرة، والمضمرة فكان حقها أن تتقدم على معمولها، ولا يجوز قياس (ليس)على (ما) ؛لأنه يجوز تقديم خبر"ليس"على اسمها، بينما لايجوز تقديم خبر "ما" على اسمها وبذلك يتضح الفرق بينهما[4].

وكان قول الأنباري في هذه المسألة مؤيداً لابن مالك، فقال في الإنصاف:"والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون" .

ويبطل الأنباري الدليل الثاني وهو: أن (ليس) فعل والأصل في الأفعال العمل، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة والمظهرة والمضمرة بقوله:"هذايدل على جواز إعمالها؛ لأنها فعل، والأصل في الأفعال أن تعمل، ولا يدل على جواز تقديم معمولها؛ لأن تقديم المعمول على الفعل يقتضي تصرف الفعل في نفسه، و "ليس" فعل غير متصرف، فلا يجوز تقديم معموله عليه"[5]، ليس من شرط القياس أن يكون المقيس مساويا للمقيس عليه في جميع أحكامه، بل لابد أن يكون بينهما مغاير في بعض

(1) سورة هود الآية 8.

(2) ينظر: الكشاف،381/2.

(3) معاني القران وإعرابه، للزجاج ،40/3.

(4) ينظر:الانصاف، للأنباري، 132.131/1.

(5) الإنصاف، للأنباري،132

أحكامه، فليس تشبه "ما" في معنى نفي الحال، وتفارقها في جواز تقديم خبرها على اسمها وهي في ذلك تشبه "كان" فـ "ليس" بين "كان" و"ما"[1].

ويوافق ابن مالك الكوفيين في المنع، ويرد دليل المجوزين ويقول:

وعضد قوم جواز تقديم خبر "ليس"بقوله تعالى:"﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾وقالوا: لا يقع المعمول إلا حيث يقع العامل ويمكن رده بالتالي:

- قد يقع المعمول حيث لا يقع العامل نحو: أما زيداً فاضرب.
- أن "يوم" منصوب بفعل مضمر، أو يكون "يوم"مبتدأ مبني لإضافته إلى الجملة[2].

ويمكن أن يضاف دليل آخر يؤيد ابن مالك: وهو أنه يتوسع في الظرف والجار والمجرور ما لا يتوسع في غيرهما[3].

قال الألوسي: "وعدم صلاحية الآية للاحتجاج بما لا ريب فيه"[4].

ويوافق ابن هشام ابن مالك في رأيه ويعلل لذلك بأنه لم يسمع مثل (ذاهباً لست)؛ لأن "ليس" فعل جامد يشبه عسى[5].

من خلال عرض أدلة الفريقين يتضح بأن رأي ابن مالك الأقرب للصواب؛ لعدم اطّراد القاعدة وهي: "المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل" ومن أمثلة عدم اطّراد القاعدة: أما زيداً فاضرب، لم يلزم تقديم المعمول "زيداً" تقديم العامل بعد أما، ولاحتمال الآية الوجوه السابقة، ولقلة الشواهد، وفي هذا يقول أبو حيان: "وقد تتبعت جملة من دواوين

(1) المصدر السابق،132.

(2) ينظر: شرح التسهيل،لابن مالك،354.

(3) ينظر: البحر المحيط،لأبي حيان 127/6، وشرح قطر الندى، لابن هشام 133.

(4) روح المعاني، 14/12.

(5) ينظر: شرح قطر الندى،133/1.

العرب فلم أظفر بتقديم خبر ليس عليها، ولا بمعموله، إلا ما دل عليه ظاهر هذه الآية"[1] وقول الشاعر[2]:

فَيَأْبَى فَمَا يَزْدَادُ إِلَّا لَجَاجة وكنت أبيّاً في الخفا لَسْتُ أَقْدُم

"في الخفا" جار ومجرور، فهما كالظرف يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره، وبهذا يترجح رأي ابن مالك، ويبطل هذا الشاهد التجوز الحاصل في الجار والمجرور.

(1) البحر المحيط، 127/6.

(2) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، ينظر: البحر المحيط 127/6، اللجاجة: الخفقان من الجوع، ينظر: مادة(لجج) تاج العروس، للزبيدي، 184/6.

المطلب السادس: تكرار اللام في خبر إن:

لام الابتداء هي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد، وسميت بذلك لكثرة دخولها على المبتدأ نحو: لعمرك لينجحن المجد، تدخل على خبر" إن" المكسورة، بشرط أن يكون الخبر اسماً مفرداً نحو:إن زيداً لقائم أو جملة فعلية فعلها ماض غير متصرف نحو: إن زيداً لنعم الفتى، أو فعلها ماض متصرف مقرون بقد، وتدخل على الجملة الفعلية التي فعلها مضارع نحو قوله تعالى:﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾[1] أو جملة اسمية نحو: إن زيدا لأبوه قائم[2].

ويشترط في الفعل الذي تدخل عليه اللام أن يكون مثبتًا فلا تدخل على المنفي؛ لأن أدوات النفي أكثرها أولها لام فكرهوا اجتماع المثلين للثقل[3].

وإنما اشترطوا الشروط السابقة؛ لأن الأصل في اللام أن تدخل على الاسم لا على الفعل، وتدخل على الفعل المضارع لمشابهته للاسم، أما الفعل الماضي المتصرف فلا تدخل عليه إلا بعد اقترانه بقد، وغير المتصرف تدخل عليه من دون "قد"؛ لأنه يفيد الإنشاء، والإنشاء يستلزم الحضور، وهو بذلك يشبه الفعل المضارع[4].

وكان حقها أن تدخل على المبتدأ، فلما كرهوا اجتماع حرفين مؤكدين اتصلت بالخبر، وتدخل اللام على المبتدأ إذا تأخر، ويصح ذلك إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً، نحو: "إن في الدار لزيدًا، ويجُوز دخول هذه اللام على معمول الخبر إذا توسط بشرط أن يكون الخبر صالحًا للاقتران بها نحو: إن زيدًا لطعامك آكل، وكذلك:"إن زيداً لفي الدار قائم"(لفي الدار) معمول الخبر قائم وتعد اللام في هذه الحالة داخلة على الخبر بأكمله.

---

(1) سورة النحل من الآية 124.

(2) ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 1/531،532.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 1/531،532.

(4) ينظر: المقاصد الشافية 2/349،350.

وقال ابن مالك:

"**ذكر السيرافي أن المبرد كان لا يرى تكرار اللام، وأن الزجاج أجاز ذلك، واختار السيرافي قول المبرد، وليس بمختار**"[1].

لم يرتض ابن مالك رأي السيرافي المؤيد للمبرد القائل بمنع تكرار اللام في نحو: إنَّ زيدًا لفي الدار لقائم، وذكر السيرافي بأن الزجاج يجوِّز ذلك، فردَّ رأيه واستدلاله كما هو في نصه، وعقب المصنف على هذا الاختيار بأنه:""**ليس بمختار**"، والصحيح تجويز ذلك.

ونقل ابن عصفور:

أما إن زيداً لفي الدار لقائم" فأجاز ذلك المبرد على أن يكون أعاد اللام توكيداً، ومنع ذلك الزجاج وهو الصحيح؛ لأن الحرف إذا أكد فإنما يعاد مع ما دخل عليه أو مع ضميره نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا﴾[2] ، ولا يعاد من غير إعادة ما دخل عليه إلا في ضرورة الشعر [3].

من خلال الاطلاع على النص السابق يتضح اختلاف نقل ابن عصفور، ونقل السيرافي على ما نقل عنه المصنف عن المبرد والزجاج، وقال أبو حيان:"ويمكن أن يكون لكل منهما قولان"[4].

ولما تتبعت رأي المبرد تبين لي أنه لا يُجوِّز تكرار اللام، فتكفي لام واحدة لتأكيد الخبر ومعموله [5]، أما الزجاج فيمنع ذلك[6].

---

(1) شرح التسهيل، 31/2.

(2) سورة هود من الآية 108.

(3) ينظر: شرح الجمل،432.

(4) ينظر: التذييل والتكميل، 122/5.

(5) ينظر: المقتضب 344/2،345.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه،81/3 وما بعدها.

وابن مالك يُجيز ذلك لوجوده في لسان العرب ومن ذلك قول الشاعر[1]:

إني لعِند أذى المولى لذُو حَنَق ... يُخْشَى وحِلمي إذا أوذيتُ معتادُ

في هذا البيت تكررت اللام فاتصلت بالخبر"لذو حنق" واتصلت بمعموله "لعند أذى المولى".

وورد ذلك في النثر أيضًا ومنه ما رواه الكسائي والفراء أن من كلام العرب: إني لبحمد الله لصالح، فاللام ذكرت في خبر إنّ "لصالح" وفي المعمول[2].

ومن النحويين من يجوز دخول اللام على"إن" إذا أبدلت همزتها هاءً، فتقول: لهنّك قائم، وإنما جاز ذلك على أن لفظة "إن" ليست في الكلام وذلك كقول الشاعر[3]:

أَلَا يَا سَنَا برقٍ عَلَى قُلل الحِمَى لهنّك من برَقٍ عليٍّ كريمُ

ومنهم من ذهب إلى أن هذه اللام هي اللام الواقعة في جواب القسم، كأنه قال:" والله لهنك " ودليل أصحاب هذا المذهب دخول اللام على الخبر نحو قول الشاعر[4]:

لهِنّك بَيْنَ عبْسِيَّةٍ لوَسِيمَةُ علَى هَنَوات كاذبٍ مَنْ يقولُهَا

"لوسيمة" خبر "إن" اقترنت به اللام.

من خلال التمعن في أدلة الفريقين ترى الباحثة جواز تكرار اللام في خبر "إن" وفي معموله طالما ورد السماع به.

---

(1) سبق تخريج هذا البيت ص 24.

(2) ينظر: التذييل والتكميل،لأبي حيان، 122/5.

(3) من أبيات لرجل من بني نمير يتشوق فيها إلى أهله، وكان في الأسر، ينظر مغني اللبيب،لابن هشام، 254،و الخزانة، للبغدادي، 339/4، وأمالي القالي، لابن الحاجب، 200/1.

(4)البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، وهو في التذييل والتكميل، لأبي حيان، 122/5، والشاهد فيه قوله " لهنك وسيمة" حيث زيدت اللام قبل "إن" المبدلة همزتها هاء والخبر مؤكد باللام.

المطلب السابع: حذف أول المفاعيل الثلاثة أو الاقتصار عليه:

ينقسم الفعل باعتبار التعدي واللزوم إلى متعدٍّ ولازم:

فالفعل اللازم هو الذي يكتفي بمرفوعه، والفعل المتعدي هو الذي لا يكتفي بمرفوعه، وقد يتعدى الفعل إلى مفعول به واحد أو يتعدى إلى مفعولين سواء كان أصلهما المبتدأ والخبر أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقد يتعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل والأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل هي: أعلم، وأرى، وحدّث، وأنبأ، ونبّأ، وأخبر، وخبّر.وقد يحذف أحد المفاعيل إذا دلّ عليه دليل.

قال ابن مالك:

"**وزعم ابن خروف أنه لا يجوز حذف أول الثلاثة ولا الاقتصار عليه، ولا حجة له على ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه في ترجمة تأولها الأكثرون**" [(1)].

وقال سيبويه:

"**ولا يجوز أن تقتَصر على مفعول منهم واحدٍ دون الثلاثة، لأنّ المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأوَّل الذي قبله في المعنى**" [(2)].

وإلى هذا الرأي ذهب أبو علي الفارسي فقال: " ولا يجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر، فلما نقلته بالهمزة أو بالتضعيف صار الفاعل مفعولاً أولاً فتعدى الفعل إلى ثلاثة مفاعيل وذلك قولك: أرى الله زيدًا عمرًا خيرَ الناس، وأعلم الله زيدًا عمرًا أخاك، وكذلك أنبأ ونبَّأ" [(3)].

وذكر ابن عصفور علة ذلك فقال: إنما لم يجز ذلك لالتباس "أعلمت" المتعدية إلى ثلاثة بالمتعدية إلى اثنين المنقولة من "علم" بمعنى "عرف"، فإذا قلت: أعلمت زيدًا لم

---

(1) شرح التسهيل، 100/2.

(2) الكتاب،41/1.

(3) الإيضاح العضدي ،175/1.

تعرف إذا كان الفعل متعدياً إلى اثنين فتكون قد حذفت مفعولاً واحداً أو كان الفعل متعدياً إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين، ولم يجز ذلك مع أخوات "أعلمت" حملا عليها، وإن كان ذلك لا يؤدي للبس[1].

ويبدو أن دليل المانعين ليس قويًّا من وجهين:

أن الكثير في "علم" بمعنى "عرف" أن يتعدى بالتضعيف وذلك كقوله تعالى: ﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا ﴾[2]"، فلا وجه للالتباس هنا.

عند تعدي الفعل إلى ثلاثة مفاعيل فالمفعول الأول هو الذي كان فاعلاً قبل النقل والثاني والثالث كانا أولاً وثانياً؛ وللمفعول الأول ما للمفعول الأول من مفعولي كسوت من الحذف والاقتصار، لأن الفائدة لا تعدم بالاقتصار كما يحدث ذلك في ظننت، فمثلاً عند قولك: أعلمت زيدًا، عند قصدك الإخبار بإيصال علم ما إلى زيد.

وعند اعتراض ابن مالك على ابن خروف قال: "ولا حجة له إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه... "[3].

ويؤيد الرضي الاعتراض السابق فيقول: " وظاهر مذهب سيبويه أنه لا يجوز ذكر أولهما وترك الثاني والثالث؛ لأنه قال: لا يجوز أن يقتصر على واحد من الثلاثة، فبعض النحاة أجرى كلامه على ظاهره، ولم يجوّز الاقتصار على الأول" [4].

وقول سيبويه: " لا يجوز أن يقتصر على مفعول واحد دون الثلاثة " ، فإن معناه لا يحسن، ألا ترى إلى قوله: " لأنّ المفعول هاهنا كالفاعل في الباب الذي قبله ". ويجوز الاقتصار على الفاعل في الباب الذي قبله.

---

(1) ينظر: شرح الجمل، 313/1.

(2) سورة البقرة من الآية 31.

(3) شرح التسهيل، 100/2"بتصرف يسير"

(4) شرح الرضي،145/4.

وكثير من مفسري كتاب سيبويه من المتقدمين والمتأخرين، ربما قالوا: لا يجوز الاقتصار على واحد من الثلاثة، تلقّنًا من لفظ سيبويه من غير تفتيش ولا تحصيل، والصحيح ما خبرتك به" [1].

وابن السراج من المجوزين لهذه المسألة وقاسها على جواز الاقتصار على الفاعل دون مفعول فعندما تقول:"علم زيد" فتقتصر على الفاعل، فكذلك يجوز أن تقول: " أعلم الله زيداً "[2].

واحتج خطاب على جواز الاقتصار على المفعول الأول[3] بقوله تعالى﴿ قَالَ نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾[4] وجواز هذه المسألة مقتصر على السماع، فإذا وجد مفعولا مقتصراً عليه ومحذوفاً مفعولا الفعل أو مفعولاً محذوفاً وبقي المفعول الثاني والثالث أجز وإلا فالمنع[5].

ويبدو للباحثة أن رأي ابن مالك أرجح؛ لأن الاقتصار مقصد من مقاصد البلاغة وعند حذف المفعولين تذهب النفس كل مذهب لتدرك المقصود[6]؛ ولبطلان أدلة المانعين؛ وورود السماع به.

(1) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي،287/1.
(2) ينظر: الأصول،285/2.
(3) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 154/6.
(4) سورة التحريم من الآية 3.
(5) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 154/6.
(6) ينظر: اعتراضات الرضي على سيبويه، لمحمد بن صويلح المالكي، 135.

المبحث الثاني:

تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في الجملة الفعلية وتوابعها:

المطلب الأول: في الاشتغال"أزيد قام؟".زيد" " بين الفاعلية والابتداء.

المطلب الثاني: أزيد ذهب به؟ زيد بين الرفع والنصب".

المطلب الثالث: نصب اسم الفاعل بمعنى المضي .

المطلب الرابع: عمل المصدر النائب مناب فعله.

المطلب الخامس: لن مفردة أم مركبة.

المطلب السادس: نصب الفعل المضارع بعد (إذن) بـ(أن) مضمرة .

المطلب السابع: اشتراط اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الوقت و الفاعل .

المطلب الثامن: مسألة ظرفية كلمة "الشام "في ذهبت الشام.

المطلب التاسع: نصب الظرف مفعولا به بالمتعدي إلى ثلاثة.

المطلب العاشر: الخلاف في إعمال المصدر مضمرا في المفعول معه.

المطلب الأول: في الاشتغال(أزيد قام؟) (زيدُ) بين الفاعلية والابتداء:

الاشتغال هو " أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه فعل متصرف، أو اسم يشبهه ناصب لضميره، أو لمُلابس ضميره بواسطة أو غيرِها، ويكون ذلك العامل بحيث لو فرّغ من ذلك المعمول، وسلط على الاسم المتقدم لنصبه "[1].

وتنقسم أحكام نصب الاسم المتقدم إلى واجب، و راجح، ومرجوح، ومساو.

وإذا رفع المشغول شاغله لفظاً أو تقديراً، وتقدمه اسم فإن ذلك الاسم له أربعة أحكام وينقسم ذلك الرفع إلى واجب، وراجح، ومرجوح، ومساوٍ كما انقسم النصب إلى هذه الأحكام.

فمثال الواجب رفعه نحو:"زيد" في قولك: إن زيد قائم قمت. ومثال الراجح رفعه نحو قولك: أزيد قام؟، ومثال المرجوح رفعه في نحو: زيد قائم، والمساوي رفعه في نحو: أنا قمت وزيد قعد[2]، وأضاف ناظر الجيش نوعاً خامساً وهو ممتنع الرفع بالفاعلية نحو: ليتما زيد يقوم؛ نظير ما امتنع نصبه، ووجب رفعه بالابتداء، وهذا النوع لم يذكره المصنف[3].

قال السيرافي:

"**وقد كان أبو عمر الجرمي يختار في قولنا: " أزيد قام؟"، أن يكون " زيد" مرتفعا بالابتداء وكان الأخفش يختار أن يكون مرفوعا بفعل على تقدير: " أقام زيد قام"، وقد فسرنا قول سيبويه: ويكون المضمر ما يرفع أنه يحتمل أن يكون الابتداء، أعني: ويحتمل أن يكون عني فعلا يرفعه بما أغنى عن إعادته** "[4].

---

(1) شرح التصريح، للأزهري، 441/1.

(2) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 146/2.

(3) ينظر: تمهيد القواعد، 1707/4.

(4) شرح كتاب سيبويه، 420/1.

اعترض ابن مالك على رأي السيرافي قائلاً: "**كذا زعم السيرافي، وليس كما زعم**" ونفى المصنف احتمالية هذه المسألة عند سيبويه فقال:" بل صرح بوجوب الفاعلية فإنه قال: " وتقول أعبدُ الله ضربَ أخوه زيدًا؟ لا يكون إلا الرفع، لأن الذي من سبب عبد الله فاعل والذي ليس من سببه مفعول فيرفع إذا ارتفع الذي من سببه كما ينصب إذا انتصب، ويكون المضمر ما يرفع كما أضمرت في الأول ما ينصب. فإنما جعل هذا المضمر بيان ما هو مثله"[1]. هذا نص سيبويه، " **فبان به خلاف ما زعم السيرافي**"[2].

اختلف ابن مالك و السيرافي في تفسير قول سيبويه، في نحو قولنا: أزيد قام؟ أو زيد قام أبوه، فرفع "زيد" هل هو على الابتداء أو بفعل مقدر يفسره المذكور؟

فالمصنف يقول بوجوب الرفع على الفاعلية، ويثبت ذلك بنص سيبويه السابق، وقد سبقه ابنُ يعيش إلى هذا الرأي بقوله:" فالاختيار أن يكون مرتفعاً بفعل مضمر دلّ عليه الظاهر؛ لأنه إذا اجتمع الاسم والفعل كان حمله على الأصل أولى"[3].

فالاستفهام يطلب الفعل؛ لأن المتكلم يستفهم عمّا يجهله، ويشك فيه، والاسم معلوم عند المتكلم، فالأرجح رفعه بإضمار فعل، ويجوز رفعه بالابتداء وذلك حسن لا قبح فيه؛ لأن الاستفهام يدخل على المبتدأ والخبر ،ولا يحتاج إلى تقدير محذوف.

وتتميز الهمزة عن بقية أدوات الاستفهام بجواز دخولها على الأسماء والأفعال، ويقبح دخول بقية أدوات الاستفهام على الاسم فمثلاً: هل زيدُ قام؟ فـ"زيد" مرفوع بفعل مضمر لزوماً، ويقبح رفعه بالابتداء، وإنما اختصت الهمزة بتلك الميزة؛ لأنها أم الباب وأعم الأدوات تصرفاً[4].

---

(1) الكتاب،1/102،103.

(2) شرح التسهيل، لابن مالك، 2/147.

(3) شرح المفصل، 1/216.

(4) ينظر: الكتاب، لسيبويه،1/101، وشرح المفصل 1/217،216

لا خلاف بين النحاة في جواز تقدير فعل بعد الهمزة، فيكون الاسم المرفوع فاعلاً بفعل محذوف يفسره المذكور، أو أن يكون مبتدأ والجملة بعده خبر، لكن أغلب النحاة يميلون إلى ترجيح كونه فاعلاً لفعل محذوف، ومنهم ابن جني[1]، والأخفش، وابن مالك، وأبو حيان[2] ، والسيوطي[3].

والمذهب الآخر هو مذهب الجرمي.

- واختلف بعض النحاة في هذه المسألة، هل تعتبر هذه من مسائل الاشتغال أو لا؟

ابن عصفور أدخل هذه المسألة أثناء تعريفه للاشتغال فقال:" الاشتغال هو أن يتقدم اسم ويتأخر عنه فعل منصرف، أو ما جرى مجراه قد عمل في ضمير ذلك الاسم أو في سببيه، ولو لم يعمل لعمل في الاسم المشتغل عنه أو في موضعه مثل: أزيد قام أبوه؟، فالفعل إن لم يعمل في الأب لا يجوز أن يعمل في الفاعل؛ لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل" [4].

أما المصنف فيبدو أنه اعتبر هذه المسألة من مسائل الاشتغال، ويتضح ذلك من خلال قوله:"إذا رفع المشغول شاغله" فهو ذكر كلا النوعين (الرفع، والنصب) ولم يحدد ذلك في التعريف كما حدده ابن عصفور، وناظر الجيش لا يعتبر هذه المسألة من مسائل الاشتغال؛ لأن «قام» من نحو: أزيد قام؟ أو أزيد قام أبوه؟ لم يشتغل عن زيد أصلًا؛ لأن معنى الاشتغال عنه؛ أن العامل كان موجها للعمل في المعمول. ولم يتوفر ذلك الأمر هنا، ويرد على ابن عصفور ومن وافقه قائلًا: أي أثر لكونه يعمل في موضع الاسم لو لم يعمل في الضمير أو السببي حتى يكون ذلك مدخلا للمسألة في هذا الباب"[5].

---

(1) ينظر: الخصائص، 382/2.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب، 2176/4.

(3) ينظر:همع الهوامع، 138/3.

(4) ينظر: المقرب، لابن عصفور، 130

(5) تمهيد القواعد، لناظر الجيش،1705/4.

المطلب الثاني:مسألة "أزيد ذهب به؟" (زيد) بين الرفع والنصب:

تنقسم أحكام نصب الاسم المتقدم في الاشتغال إلى أربعة: واجب، وراجح، ومرجوح، وجائز على السواء، فيجب نصب الاسم بعد حرف التحضيض، وحرف الشرط؛ لاختصاصهما بالأفعال، فلا يحض إلا على فعل مثل: هلّا ضربت زيداً، والشرط يكون إما للماضي أو الحاضر أو المستقبل فلا يكون إلا فعلاً مثل: إنْ زيداً ضربته ضربته[1].

قال ابن مالك :

" لم يُجز سيبويه في نحو أزيد ذهب به؟ إلا الرفع بالابتداء أو بفعل مضمر كأنه قيل أذهب زيد به؟ وأجاز السيرافي النصب على إسناد (ذهب) إلى مصدره منويا وجعل المجرور في موضع نصب، وزعم أنه مذهب المبرد، وأجاز ذلك أيضا ابن السراج، وهو رأي ضعيف، لأنه مبني على الإسناد إلى المصدر الذي تضمنه الفعل ولا يتضمن الفعل إلا مصدرًا غير مختص، والإسناد إليه منطوقا به غير مفيد فكيف إذا لم يكن منطوقا به"[(2)].

ويفهم من هذا أن المبرد وابن السراج و السيرافي ذهبوا إلى جواز نصب (زيد) في مثل:(أزيد ذهب به؟) على أن يكون الجار والمجرور(به) في موضع نصب، والنائب عن الفاعل ضمير المصدر المنوي الذي يتضمنه الفعل والتقدير: ذهب هو أي الذهاب به[(3)].

اعترض ابن مالك على هذا الرأي مستندًا على قول سيبويه في هذه المسألة:

---

(1) ينظر: الكنّاش، لأبي الفداء عماد الين إسماعيل، 175/1.

(2) شرح التسهيل، 147/2.

(3) ينظر: المصدر نفسه، 147/2.

"فإن قلت: أزيدٌ ذهب به أو أزيد انطلِقَ به، لم يكن إلاّ رفعاً، لأنك لو لم تقل " به " فكان كلاماً لم يكن إلا رفعا، كما قلت: أزيد ذهب أخوه، لأنك لو قلت: أزيد ذهب لم يكن إلا رفعا"[1].

يتضح من نص سيبويه السابق أنه لا يُجوز سوى الرفع إما على الابتداء، وإما الرفع بفعل مقدر على الاشتغال، وهو الأرجح لمناسبة الاستفهام للفعل كما سبق توضيحه.

وأيد هذا الرأي أي رأي سيبويه في رفع زيد في قولك(أزيد ذهب به) العديد من العلماء منهم الزمخشري[2]، وأبو حيان[3]، والدماميني[4].

ضعّف ابن مالك جواز نصب (زيداً) وإقامة المصدر مقام الفاعل للأسباب الآتية:

- لعدم اختصاص المصدر الذي يتضمنه الفعل.
- الإسناد إلى المصدر غير مفيد عندما يكون المصدر مذكوراً، فكيف إذا كان المصدر محذوفاً؟

يوافق أبو حيان المصنفَ في تعيّن الرفع في هذه المسألة، ويختلف معه في تفسير العلة المانعة للنصب، فهو يرى بأن المصدر الذي يتضمنه الفعل غير مختص، لكنه إذا تم الإسناد إليه يكون معرّفاً بـ "أل " ، فإذا كان المصدر مضمراً معرفاً بـ"أل" ، وأسند الفعل (ذهب) إليه ، قدّر ذلك المضمر معرفاً بـ"أل" ، وقاس ذلك على نحو: ضربت زيداً شديداً، فسيبويه لا يعرب "شديداً نعتًا لمصدر محذوف كما يعربه غيره، وإنما يعربه حالاً من المصدر المقدر والتقدير: ضربته أي الضرب في حالة كونه شديداً ، وكذلك قوله تعالى :﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰۖ ﴾[5]ولو ذكر المظهر لكان : العدل أقرب للتقوى.

---

(1) الكتاب، 104/1.

(2) ينظر: المفصل، 76.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب، 2177/4.

(4) ينظر: تعليق الفرائد،304/4

(5) سورة المائدة الآية 8.

ويرجح أبو حيان الرفع في هذه المسألة؛ إما على الابتداء أو على الفاعلية بفعل مقدر على الاشتغال، والمرجح لذلك وجود الهمزة والتقدير "أذهب زيد؟ ذهب به" ولا يجوز النصب؛ لأن المجرور في موضع رفع[1].

وعلق الدماميني على عبارة إسناد الفعل إلى المصدر المنوي بقوله:"حق العبارة بضمير المصدر المنوي؛ لأن المنوي ضمير المصدر لا المصدر"[2].

ويبدو للباحثة أن رأي ابن مالك هو الأيسر، والأولى لمناسبة الرفع للاستفهام.

(1) ينظر: موصل النبيل إلى نحو التسهيل، لخالد الأزهري، 228.

(2) تعليق الفرائد، للدماميني، 304/4، 305.

المطلب الثالث: عمل اسم الفاعل بمعنى المضي:

اسم الفاعل هو ما دل على حدث وصاحبه، ويعمل عمل فعله[1] لمشابهته للفعل المضارع في اللفظ، فهو يجري عليه في حركاته وسكناته ويشابهه في المعنى؛ إذا أريد معنى الحال أو الاستقبال[2].

يعمل اسم الفاعل عمل فعله إذا توفرت شروط عمله، وكان مفردًا باتفاق، وفي عمل المثنى والجمع خلاف يُرجع إليه في مظانه.

ينقسم اسم الفاعل قسمين:

1. المقترن ب(أل) .
2. المجرد منها .

فالمقترن (بأل) هو الواقع صلة لها، وفي عمله خلاف على ثلاثة آراء[3]:

- يرى الجمهور بأنه يعمل مطلقًا سواء أكان بمعنى الماضي أم لا، وسواء أكان معتمدًا أم لا، والسر في ذلك أنه يعمل بالنيابة فنابت (أل) عن (الذي) وناب اسم الفاعل عن الفعل.
- قال الأخفش بأنه لا يعمل وهو بمعنى الحال ومصحوبًا ب(أل)؛ لأنها معرفة وليست موصولة، والنصب على التشبيه بالمفعول له.
- أنه يعمل ماضيًا فقط، وهذا الرأي هو أضعف الآراء، وردّ بورود الأدلة التي تبطله.

أما إذا كان اسم الفاعل مجردًا من (أل) فيشترط لعمله الشروط الآتية:

---

(1) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي،68/3.

(2) ينظر: الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، 141.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 70،71/3.

- اشترط البصريون الاعتماد على الاستفهام نحو: أضارب زيد عمرًا؟ أو الاعتماد على النفي نحو: ما ضارب زيد عمرًا، ومن الاعتماد وقوعه خبرًا أو صفةً نحو: زيد ضارب أبوه عمرًا، ومررت برجل ضارب زيدا.
- أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال، وإذا كان بمعنى الماضي ففي عمله خلاف[1]، ويفرق بينهما السيوطي من النواحي الآتية:

1. إذا كان اسم الفاعل بمعنى الماضي فيتعرف بالإضافة، ولا يعمل إلا إذا اقترن بـ(أل)، وإذا ثني أو جمع لا يجوز فيه إلا حذف النون والجر.
2. أما إذا كان بمعنى الحال فلا يتعرف بالإضافة ويعمل مطلقًا، ويجوز فيه حذف النون إذا ثني أو جمع، ويجوز بقاء النون والنصب[2].

يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل، ومن غير الثلاثي بزنة مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، ويصاغ من المتعدي لمفعول أو اثنين أو ثلاثة.

قال ابن مالك:

"**ا سم الفاعل الذي بمعنى المضي واقتضى بعد الإضافة من جهة المعنى مفعولا به جيء به منصوبًا كقولك: هذا معطي زيد أمس درهما. ونصبه عند الجمهور بفعل مقدر مدلول عليه باسم الفاعل المجرد**"

وأجاز السيرافي نصبه باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضي، لأنه اكتسب بالإضافة إلى الأول شبها بمصحوب الألف واللام ولأن ارتباطه بما يقتضيه لا بد منه والصحيح قول الجمهور"[3].

(1) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام،181/3، 182، وهمع الهوامع، للسيوطي، 68/3،70.
(2) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي،75.
(3) شرح التسهيل،78/3.

واختلف السيرافي وابن مالك في ناصب الاسم في نحو: هذا معطي زيد درهمًا أمس، فالسيرافي يجوِّز نصب(درهمًا) باسم الفاعل (معطي) وإن كان بمعنى الماضي؛ لأنه بعد الإضافة أصبح يشبه للمقترن بـ "أل".

"وقوّى أبو علي الشلوبين مذهب السيرافي بقولهم: هو ظان زيدٍ أمس فاضلًا؛ فإن فاضلا تعيّن نصبه بظانّ، لأنه إن أضمر له ناصب لزم حذف أول مفعوليه وثاني مفعولي ظان، وذلك لا يجوز"[1].

وممن سار على هذا المنهج أيضًا الأعلم وبعضُ المحققين، وعلّلوا ذلك بقوة شبهه للفعل،فعند إضافته اكتسب شبهًا بالمقترن بأل، فالفعل يطلب ما بعده، وكذلك اسم الفاعل هنا[2].

واستدل أبو علي الشلوبين بقولهم:(هذا ظان زيدٍ قائمًا أمس) فاسم الفاعل (ظان) يطلب معموليه (زيدًا) و(قائمًا) ولا يجوز حذف أحدهما اقتصارًا ولو قدرت عاملًا لـ(قائمًا) لاستدعى حذف الثاني ولا يجوز حذفه اقتصارًا فبقي حذفه اختصارًا، والمحذوف اختصارًا كالمذكور، فيستلزم عمل اسم الفاعل فيه، أو نقدر عاملًا للمحذوف، فيلزم حذف الثاني وبهذا التسلسل اعترض ابن جني على أبي علي[3]، وفي هذا قال أبو حيان: "وسألت شيخنا الأستاذ أبا الحسن ابن الضائع عن هذه المسألة وذكرت له المذهبين واعتراض ابن جني وسكوت أبي علي فقال: سكوت أبي علي عنه استهزاء به ويضعف اعتراضه لا قصور والصحيح ما ذهب إليه أبو علي" [4].

ومن هذا النص يتضح جليًا تأييد ابن الضائع لأبي علي الشلوبين.

---

(1) شرح التسهيل،78/3.

(2) ينظر: تمهيد القواعد، لناظر الجيش، 2741/6.

(3) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 328/10، والمصدر السابق 2741/6.

(4) التذييل والتكميل، لابي حيان، 330،329/10.

وقال ابن يعيش:"هذا مُعْطِي زيدٍ درهمًا"، فإن كثيرًا من النحويين يزعمون أن الثاني ينتصب بإضمارِ فعل تقديرُه: "هذا معطِي زيدٍ أعطاه درهمًا"، وليس بالحسن، ألا ترى أنّ ممّا يتعدّى إلى مفعولين ما لا يجوز أن يُذْكَر أحدهما دون الآخر" [1].

والمذهب السابق مشهور عن الكسائي[2]، واستدل بقوله تعالى﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[3]، فهو يرى بأن(باسط) اسم فاعل بمعنى الماضي.

وقد اعترض ابن مالك على رأي السيرافي ومن تبعه، فالاسم عنده منصوب بفعل مضمر تقديره (أعطاه)، وقد أبطل حجتهم في اكتساب الشبه بالإضافة بذي الألف واللام ؛ لأن المقترن ب(أل) يعمل لنيابتها عن (الذي) ولقيام اسم الفاعل مقام الفعل، والذي ذهب إليه هو قول الجمهور ومنهم الجرمي[4]، ويقول الفارسي في هذا الصدد: "فإذا كان اسم الفاعل لما مضى لم يعمل عمل الفعل، لو قلت: مررت برجل ضارب أبوه زيدًا أمس لم يجز. وأجاز بعضهم ذلك" [5].

وأسقط استدلالهم بالآتي:

أن قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾

- "وكلبهم باسط ذراعيه" لا حجة لهم فيه لأنها حكاية الحال، والمعنى: يبسط ذراعيه بدليل قوله" ونقلبهم" ولم يقل قلبناهم فاسم الفاعل هنا بدلالة الحال ومحمول على فعله المضارع، لأنه حكاية حال، ولو حمل على السياق الزمني الذي وقع فيه، لكان بدلالة الماضي، واسم الفاعل بمعنى المضي لا يعمل) [6].

---

(1) شرح المفصل، 101/4.

(2) ينظر: المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي،913/2.

(3) سورة الكهف الآية 18.

(4) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان،328/10.

(5) الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، 142.

(6) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام،181/3.

- علة تشبيه المضاف بالمقترن بـ(أل) ضعيفة ؛ لأن عمل المقترن بأل يصح لوقوعه صلة؛ وإمكان تأوله بفعل ، وذلك لا يتأتى مع المضاف[1].
- وأما هو ظان زيد فاضلا فليس إلا حذف أول مفعولي ظن، المدلول عليه بظان وذلك شبيه بحذف ثاني مفعولي ظن المحذوف في أزيدا ظننته فاضلا؟، وأن (ظان) فليست إضافته على نية العمل [2].

ولقد أيد ابنُ مالك الجرمي، والفارسي، وتبعه ابن هشام، وقال السيوطي بأن هذا الرأي هو منهج الأكثرين[3].

وبعد تتبع الآراء السابقة يتضح للبحث أن رأي ابن مالك محل قبول واستحسان:

- لعدم مخالفته للأصل.
- اعتراضه كان وجيهًا لضعف أدلة المعارضين وحججهم.
- أن رأيه هو قول الجمهور.

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك،78/3.

(2) ينظر: المصدر نفسه،78/3.

(3) ينظر: همع الهوامع، 70/3.

المطلب الرابع: عمل المصدر النائب مناب فعله:

المصدر هو "الاسم الدال على مجرد الحدث من غير تعرض لزمان"[1].

يعدُّ المصدر من الأسماء العاملة، و ينوب عن فعله، ويعمل عمله بشرط أن يدل على ما يدل عليه الفعل من الحدوث والنسبة إلى مخبر، ويتضح ذلك بإمكانية تقديره بـ" أن" والفعل إذا كان ماضياً أو مستقبلاً، ويقدّر بـ"ما" والفعل إذا كان الزمن حالاً، ولهذا لم يعمل المصدر المؤكد نحو: ضربت ضرباً زيداً، فالمعمول"زيداً" منصوب بالفعل باتفاق؛ لعدم إمكانية تقدير المصدر بـ"أن" والفعل[2].

وكذلك يعمل المصدر عمل الفعل إن لم يكن مصغراً، فلا يجوز: أعجبني ضريبك زيداً، وأن لا يكون مضمراً فلا يجوز: ضربي زيداً حسن وهو عمراً قبيح، ولا محدوداً فلا يجوز: ضربتك زيداً، ولا موصوفاً قبل العمل فلا يجوز: أعجبني الشديد زيداً، ولا محذوفاً، ولا مفصولاً عن معموله بالأجنبي، ولا مؤخراً عنه [3].

وإذا توفرت شروط عمل المصدر فأكثر عمله مضافاً، وذلك نحو: أعجبني ضرب زيد عمرًا، وإعماله منوناً أقيس[4]، ومنه قول الشاعر[5]:

بضربٍ بالسيوف رؤوسَ قومٍ أزلنا هامَهُنّ عن المَقِيل

واختلف في عمل المصدر المقرون بـ "أل"، وعمله قليل.

وينقسم المصدر إلى قسمين: بدل من الفعل ونائب منابه، ومنحل لحرف مصدري والفعل.

---

(1) شرح التصريح، للأزهري،3/2.

(2) ينظر: المصدر السابق، 4/2 وهمع الهوامع، للسيوطي،296.

(3) ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 5/2، وهمع الهوامع، للسيوطي،93/2.

(4) ينظر: شرح ابن الناظم، لبدر الدين بن مالك،297/1.

(5) هذا البيت من الوافر، وهو لمرار بن منقذ التميمي، هامهن جمع هامة وهي الرأس ينظر: مادة (هوم) المعجم الوسيط، 1000/2 ،وهو من شواهد الكتاب، لسيبويه،116/1، والمقاصد النحوية، لبدر الدين العيني،1396/3.

والمصدر النائب مناب فعله لا يجمع بينه وبين الفعل وفيه ثلاثة مذاهب:

الأول: "أنه يقتصر فيه على السماع و لا ينقاس.

الثاني: أنه ينقاس في الأمر والدعاء والاستفهام، والخبر المقصود به الإنشاء أو الوعد.

الثالث: أنه ينقاس في الأمر والاستفهام فقط" [1].

وهذه المصادر منصوبة بفعل مضمر فمثلاً (ضرباً زيداً) المصدر(ضرباً) منصوب بفعل مضمر تقديره (التزم) عند سيبويه، وغيره يرون بأنه منصوب بفعل مضمر تقديره (اضرب)[2].

قال السيرافي:

"**اعلم أنك إذا قلت: " ضربا زيدا "، فتقديره: " اضرب ضربا زيدا " فضربًا منصوب بالفعل المضمر، فينبغي أن يكون " زيد " منصوبا بذلك الفعل أيضا، وقد جرت عادة النحويين في هذا بأن يقولوا: إن " زيدا " منصوب بالضرب، وحقيقته ما ذكرته لك**"[3].

قال ابن مالك:

"**ذهب السيرافي –رحمه الله – إلى أن النصب بالأفعال المضمرة، ووافقه على ذلك كثير من النحويين، وليس بصحيح**"[4].

واختلف كذلك في العامل في المعمول (زيداً) فذهب السيرافي إلى أن العامل في المعمول والناصب له الفعل المضمر الناصب للمصدر، واعترض ابن مالك على هذا

(1) ارتشاف الضرب، لأبي حيان،2253/5.

(2) ينظر: المصدر السابق، 2255/5.

(3) شرح كتاب سيبويه،803/2،804 .

(4) شرح التسهيل،128/3.

الـرأي بقولـه: "ولـيس بصـحيح" بـل الناصـب المصـدر نفسـه، وهـذا مـذهب سـيبويه[1]، والفراء[2] ، والزجاج، والفارسي[3].

واستدل ابن يعيش على هذا الرأي بقوله: "ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملًا في "زيد" لنِيابته عن الفعل، لا بحكمِ أنّه مصدرٌ، وجاء كقولك: "زيدٌ في الدار قائمًا"، فالعاملُ في الحال الظرف الموجود لا الفعل العامل فيه، وذلك لنيابته عن الفعل؛ كذلك هاهنا "[4].

ورجح ابن عقيل هذا الرأي بدليل إضافة المصدر إليه في قوله تعالى:﴿ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ﴾[5].

والذي ذهب إليه السيرافي هو قول الخليل[6]، والمبرد[7]، ووضح الرضي موقفه من ذلك بقوله: "اعلم أن المفعول المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة، إذ لو كان كذلك لم يقدر الفعل قبله، وإنما يقال له بدل من الفعل مجازا، إذا لم يجز إظهار الفعل مكانه، فكأنه بدل منه لما لم يجز أن يجمع بينه وبين الفعل لفظا، كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه"[8] ، فهو يعتبر المصدر كالقائم مقام الفعل وليس بدلا منه حقيقة، فلزم تقدير الفعل.

(1) ينظر: الكتاب،116/1.
(2) ينظر: معاني القرآن، 323/1.
(3) ينظر: معاني القرآن ، 51/2.
(4) شرح المفصل،74/4.
(5) سورة محمد من الآية 4.
(6) ينظر: الجمل،338/1.
(7) ينظر: المقتضب، 227/3.
(8) شرح الرضي على الكافية ،410/3.

وقال ابن هشام: " ولا يجوز في قولك: (ضرباً زيداً) أن تعتقد أن زيداً معمول لضرباً خلافاً لقولٍ من النحويين؛ لأن المصدر هنا إنما يحل محله الفعل وحده بدون (أن) و(ما) تقول: اضرب زيداً وإنما (زيداً) منصوب بالفعل المحذوف الناصب للمصدر"[1].

ويترتب على الخلاف السابق الاختلاف في جواز تقدم المعمول (زيداً) على العامل، فمن قالوا بأن المصدر هو العامل اختلفوا في جواز تقدم المعمول على العامل ونقل عن الأخفش القولان، ومن قالوا بأن العامل هو الفعل المضمر(اضرب فيجوز ذلك عندهم، ومن جعلوا المصدر منصوباً بـ (التزم) فالمصدر ينحل إلى حرف مصدري وفعل ولا يجوز تقدم المعمول على الفعل[2].

وبعد عرض أدلة كلا الفريقين يقتضي البحث أن يكون رأي ابن مالك هو الأظهر؛ لأن المصدر ينوب عن الفعل في المعنى فكذلك ينوب عنه في العمل، ولخلو هذا الرأي من تكلف التقدير.

(1) شرح قطر الندى، 261.

(2) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان،2255/5

المطلب الخامس: (لن) مفردة أم مركبة:

اختلف النحاة في علة النصب بـ "لن" فذكر الفراء أن الأصل في (لن) و(لم)،(لا) فأبدلت الألف نوناً في (لن) وأبدلت الألف ميماً في (لم)، وقد أنكر عليه ابن هشام هذا القول؛ لأن الأصل أن تبدل النون ألفاً نحو قوله تعالى:﴿ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴿١٥﴾ ﴾[1]، ولا يجوز إبدال الألف نوناً [2]، وقال الزمخشري بأن (لن) تفيد تأكيد النفي الذي تعطيه (لا)[3]، وهي عند ابن هشام حرف نصب ونفي واستقبال، ولو كانت للتأبيد لم يقيد منفيها باليوم [4] في قوله تعالى:﴿ فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴿٢٦﴾ ﴾[5]، وكذلك لكان ذكر الأبد معها تكرار في قوله تعالى:﴿ وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا ﴾[6].

رجح السيرافي قول سيبويه أثناء عرضه لآراء النحاة بقوله:

"والقول هو الأول (قول سيبويه) لأن " لن " إذا أفردت لها حكم غير متعلق بحكم " أن " كحرف واحد موضوع لمعناه" [7].

وقال ابن مالك:

"وقال السيرافي: المختار أنها غير مركبة، لأن التركيب على خلاف الأصل، فلا تقبل دعواه إلا بدليل، ولا دليل. ولأن لن مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها: لا أن لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال"[8].

---

(1) سورة العلق من الآية 15، ينظر: مغني اللبيب، 374/1.

(2) ينظر: الكشاف ، 154/2.

(3) ينظر: مغني اللبيب، 374/1.

(4) سورة مريم من الآية 26.

(5) سورة البقرة من الآية 95.

(6) شرح كتاب سيبويه،34/1.

(7) شرح التسهيل،15/4.

ذهب الخليل إلى أنها مركبة من (لا أن) فحذفت الهمزة تخفيفاً ثم التقى ساكنان (الألف والنون) فحذف الساكن الأول، وأصبحت (لن)[1]، كما قالوا (وَيْلِمَهْ) أصله (وي لأمه) وكذلك(يومئذٍ) أصلها و(هلّا) فهي بمنزلة حرف واحد وأصله (هل لا).

ولم يرتض سيبويه هذا الرأي وقال: "ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيدُ فلن أضرب، لأن هذا اسم والفعل صلته فكأنه قال:أما زيداً فلا الضرب له" [2].

وبهذا النص يثبت سيبويه بطلان قول الخليل، فلو كان أصل (لن)(لا أن) لما جاز زيداً أن أضرب فيكون زيداً معمولًا للفعل،وما بعده صلة،وما تعمل فيه الصلة لا يجوز أن يتقدم عليها[3].

فـ(أن) وما بعدها مصدر مؤول، ولا يجوز أن يتقدم ما كان في حيزها عليها، وهي بذلك لا تشبه (لن)، وإنما تشترك معها في اختصاصها بالأفعال ونقلها إياها للمستقبل[4].

والمبرد من الرافضين لرأي الخليل فقال:" ليس القول كما قال الخليل، ولكن "لن" حرف بمنزلة أن"[5].

وكان ذلك موقف الأخفش عند إعراب قوله تعالى:﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾[6] فالفعل(يخلف) منصوب بـ(لن) كما ينصب بـ(أن) ثم ذكر نفس الحجة التي ذكرها سيبويه[7].

---

(1) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام،374/1.

(2) ينظر: الكتاب،5/3.

(3) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي، ،. /127.

(4) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 225/4.

(5) ينظر: المقتضب، 8/2.

(6) سورة الحج الآية 47.

(7) ينظر: معاني القرآن، للأخفش،128/1 .

وابن يعيش من المعترضين على رأي الخليل أيضًا؛ لعدم وجود دليل يدل على أنها مركبة، وإذا كان الحرف يدل على معنى فلا داعي للتركيب؛ لأنه خلاف الأصل[1].

ويترجح كون (لن) مفردة للتعليلات الآتية[2]:

1. أن الأصل الإفراد، والتركيب خلافه ولا دليل يثبته.
2. أنها لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز تقديم معمول معمولها عليها نحو: زيدًا لن أضرب، وبهذه الحجة ردّ سيبويه على الخليل.

واحتج أصحاب الخليل بأن قالوا: إن الشيء قد يحدث له مع التركيب حكم لم يكن له قبل وقاسوا ذلك على "لو"، فهي حرف امتناع لامتناع وتليها الأفعال، وعندما دخلت عليها (لا) أصبحت (لولا) حرف امتناع لوجود ووليتها الأسماء.

ولم يرتض المالقي هذه المقارنة لأن (لن) و(لا أن) في المعنى واحد ولا ينتج معنى جديدًا عند التركيب وإنما الغرض التسهيل فقط.

3. لو افترضنا أنها مركبة من (لا أن) لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من "أن والفعل" فمثلًا: لن يقوم زيد يعني لا قيام زيد، فدخلت "لا" على المعرفة من غير تكرير، وإذا دخلت على المعرفة لا بد من تكريرها.
4. إن كانت (أن) وما بعدها في تقدير مفرد فلا يكون: لن يقوم زيد جملة، وقيل بأنه مبتدأ وخبره محذوف وهذا القول ضعيف.

وبعد عرض الآراء السابقة يتضح أن أغلب النحاة يميلون إلى إفراد (لن)، وعدم التركيب، وقد وصف الزجاج مذهب التركيب بالشذوذ.

---

(1) ينظر: شرح المفصل،226/4.

(2) ينظر: المصدر السابق،226/4، والجنى الداني،للمرادي، 271.، ورصف المباني، للمالقي، 287.286.

وروى سيبويه هذا الرأي عن بعض أصحاب الخليل ولم ينفرد برأيه فقد حكاه هشام عن الكسائي، ولم يأخذ به سيبويه ولا أصحابه[1]، بل" لم يقل بمنعه إلا الأخفش الصغير، وهو مردود بحكاية سيبويه ذلك عن العرب؛ ويستثنى من جواز تقديم معمول معمولها التمييز، فلا يجوز: ذرعاً لن أضيق بكذا، على مذهب سيبويه وجمهور البصريين " [2].

وذكر الزجاج بأن للخليل قولًا ثانيًا فـ (لن) عنده حرف استقبال، وعملت النصب كما نصبت (أن) وليس ما بعدها بصلة لها، فهي مفردة لنفي المستقبل، ويجوز نحو: زيداً لن أضربَ[3].

وبهذا يتبين للباحثة بأن للخليل قولين، لا يُعلم أيهما الأسبق فقد يكون صرّح بالتركيب في موضع ثم تراجع عن رأيه وقال بأنها مفردة في موضع آ خر، فالإفراد أرجح؛ لأنه أصل، وهو قول الجمهور، ولقلة أدلة القائلين بضده، وبهذا يتبين بأن رأي ابن مالك في هذه المسألة غير سديد وبعيد عن الصواب.

(1) ينظر: معاني القرآن، للزجاج،161/1.

(2) المساعدعلى تسهيل الفوائد 68،67/3.

(3) ينظر: معاني القرآن، 161/1.

المطلب السادس: نصب المضارع بعد (إذن) بـ(أن) مضمرة:

تُحمل إذن على (أن) فتنصب المضارع عند أكثر النحويين، وقيل بأن الفعل بعد (إذن) منصوب ب(أن) مضمرة ، قال السيرافي في أول شرح الكتاب: "**روى أبو عبيدة عن الخليل أنه قال: لا يُنصب شيءُ من الأفعال المضارعة إلا بـ "أن"مضمرة أو مظهرة في: كي ولن وإذن وغير ذلك**"[1].وعلق ابن مالك على هذا القول:" **وليس في هذا نص على أن انتصاب المضارع بعد (إذن) عند الخليل بـ "أن" مضمرة، لجواز أن تكون مركبة مع "إذ" التي للتعليل، و"أن" محذوفا همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد لن. والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن إذن غير مركبة، وانتصاب المضارع بعدها بأن مضمرة**"[2].

نقل السيرافي في كتابه لرأي الخليل يُعدُّ تبنيًّا له، وموافقة عليه، واعترض ابن مالك على هذا الرأي، ثم وضح بأن هذا الاحتمال في غاية التكلف؛ لأنه يستدعي كون (إذن) مبتدأ لازم حذف خبره أو أنها ظرف مخبر به عن المبتدأ، وأصلها (إذا) ثم قطعت عن الإضافة، وعوض عنها بالتنوين وفي ذلك تكلف واضح، ولهذا يرجح المصنف كونها مركبة من (إذ) و(أن) لأنه أسهل [3].

اختلف النحاة في حقيقة (إذن) فجمهور النحاة يقولون بأنها بسيطة ويزعم البعض بأنها مركبة من (إذ) و(أن)، فهي حرف جواب دائمًا وحرف جزاء غالبًا[4]، وفي مجيئها بهذين المعنيين خلاف[5] .

---

(1) شرح كتاب سيبويه، 35/1.

(2) شرح التسهيل،20/4.

(3) ينظر: المصدر السابق، 20/4.

(4) ينظر: المقرب، لابن عصفور،338، وموسوعة الحروف،إميل بديع يعقوب،83،84، وشرح التصريح،للأزهري،367/2.

(5) ينظر: إعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، جمعان بن بنيوس، 187

واختلفوا في عملها إذا كان الفعل منصوبًا بعدها، فهل الناصب له (إذن) أو (أن) مضمرة بعدها؟

ذهب سيبويه وأكثر النحاة إلى أن (إذن) تعمل في الفعل الذي بعدها النصب بنفسها من دون إضمار (أن) وهو ما سمعه سيبويه عن الخليل فقال:" اعلم أنَّ (إذن) إذا كانت جوابًا وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل (أرى) في الاسم إذا كانت مبتدأة وذلك قولك: (إذن أجيئك) و(إذن آتيك)"[1].

وذكر سيبويه قولاً آخر للخليل في قوله:" وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أن) مضمرة بعد (إذن) ولو كانت مما يضمر بعده (أن) فكانت بمنزلة اللام وحتى لأضمرتها إذا قلت: "عبد الله إذن يأتيك"، فكان ينبغي أن تنصب "إذن يأتيك؛ لأن المعنى واحد؛ ولم يغير فيه المعنى الذي كان في قوله: "إذن يأتيك عبد الله"، كما يتغير المعنى في حتى في الرفع والنصب، هذا ما رووا، وأما ما سمعت منه فالأول"[2].

وقد تبع الخليل في هذا الرأي العديد من العلماء منهم الزجاج، والفارسي، ورضي الدين الاستراباذي.

روى الزجاج كلا القولين حيث قال:"وكلا القولين حسن جميل، إلا أن العامل _عندي النصب في سائر الأفعال "أن"، وذلك أجود، إما أن تقع ظاهرة أو مضمرة "[3].

أما الفارسي فقد نُسب إليه بأن (إذن) لا تعمل بنفسها، وهو مخالف لقوله:" ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تضمر "إذن"، وإنما تعمل في الفعل إذا كان جواباً" وربما يكون له قولان في هذه المسألة[1].

---

(1) الكتاب، 179/1.

(2) المصدر السابق، 16/3.

(3) معاني القرآن، 63/2.

أما رضي الدين فقد تبنى رأي الخليل، ويبرهن بأنها غير عاملة بنفسها بقوله: "وتجويز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم، والنداء، والدعاء، يقوي كونها غير ناصبة بنفسها، كـ "أن" و"لن"، إذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله"[2].

ولم يرتض ابن مالك ما نسب إلى الخليل، ويعلل ذلك بأنه "**لا يوجد نص صريح يدل على أن الفعل منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (إذن) وما ذكره السيرافي من رواية أبي عبيدة عن الخليل ليست نصاً واضحاً لاحتمال أن تكون (إذن) مركبة من (إذ) التي للتعليل و(أن) محذوفاً همزتها بعد النقل، على نحو ما يراه في انتصابه بعد (لن) والقول به على ضعفه أقرب من القول بأن (إذن) غير مركبة**" [3].

وتتميز (إذن) عن بقية النواصب بجواز الفصل بينها وبين معمولها بالقسم والجار والمجرور نحو: "إذن والله أكرمك"، "إذن في الدار آتيك " ولا يجوز ذلك في النواصب الأخرى إلا ضرورةً.

وتعمل في الفعل الذي بعدها إذا كان مستقبلًا، وفي نصبها لما بعدها خلاف، وإن سبقت بحرف عطف جاز إلغاؤها وإعمالها، وإذا كان الفعل الذي بعدها ماضيًا أو حالًا لم تعمل فيه[4].

وترى الباحثة بأن رأي ابن مالك محل قبول واستحسان؛ لبعده عن تكلف التقدير والإضمار، ويحاول أن يتبنى الضعيف من القولين؛ ليبتعد عن القول الأضعف، فهو يسلم بتركيب (إذن) من (إذ) و(أن) ليبعدها عن تقدير(أن)، قياسا لها على (لن) .

---

(1) الإيضاح العضدي، 310/1، 311.

(2) شرح الرضي على الكافية، 46/4.

(3) شرح التسهيل،20/4.

(4) ينظر: المقرب، لابن عصفور، 338.

المطلب السابع: اشتراط اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الوقت الفاعل:

المفعول لأجله "هو المصدر المفهم علة المشارك لعامله في الوقت والفاعل نحو: جد شكراً فـ(شكرًا) مصدر وهو مفهم للتعليل"[1]، ومشارك لعامله في الوقت والفاعل.

وللمفعول لأجله عدة شروط، اختلف في بعضها النحاة:

1. أن يكون مصدرًا قلبيًّا، فلا يجوز نصب نحو: خرجت للقراءة.
2. أن يكون العامل فيه فعلًا من غير لفظه.
3. أن يتحد مع عامله في الوقت[2].
4. أن يتحد مع عامله في الفاعل، فإن اختلف الفاعلان امتنع النصب، ولم يشترط ابن خروف هذا الشرط وقال: " **ولم ينص على منعه أحد من المتقدمين** " [3] أي لم ينص المتقدمون على عدم جواز نصب المصدر على أنه مفعول له، مع عدم اتحاده مع عامله في الفاعل، وحجته بأن قول سيبويه يشعر بالجواز، ولم يرتض ابن مالك هذا الرأي وقال: "**وزعم أنه لم ينص على منعه أحد من المتقدمين**"[4].

واحتج ابن خروف بقوله تعالى:﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾[5].

ومن أدلته قول الفرزدق[6]:

فمِنَّا الذّي اختيرَ الرجالَ سماحةً وخيرًا إذا هبَّ الرياحُ الزعازعُ

---

(1) شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، 2/ 186.

(2) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد،44/3، وتوضيح المقاصد، للمرادي، 664/2.

(3) ينظر: شرح التسهيل، 197/2.

(4) المصدر السابق، 197/2.

(5) سورة الرعد من الآية 12.

(6) هذا البيت من الطويل، الزعازع الريح التي تهب بشدة وعنى بذلك الشتاء،ينظر: مادة (زعزع) المعجم الوسيط،393/1، الشاهد فيه سماحةً وجودًا، كأنه قيل اختير من الرجال لسماحته وجوده، ويجوز أن يكونا حالين أو تمييزين، وفي البيت شاهد آخر وهو حذف حرف الجر(من) وهو من شواهد الكتاب، لسيبويه، 39/1، المقتضب،للمبرد، 330/4، الأصول،لابن السراج، 180/1، نتائج الفكر، للسهيلي، 256/1، شرح الرضي 139/4، المقاصد الشافية، للشاطبي، 273/3.

وقول العجاج[1]:

يركبُ كلَّ عَاقِرٍ جُمْهُور مخافةَ وزعلَ المحبورِ

وأسقط ابن مالك الاستدلال بالآية؛ لأن معنى (يريكم) (يجعلكم ترون) ففاعل الرؤيا هو فاعل الخوف والطمع، ولم يستسغ الصبان هذا التأويل، وقال:"هذا خلاف الظاهر، وأن العامل الذي تتعلق به الأحكام النحوية هو يريكم لا ترون وأنه لا يظهر كون الخوف والطمع علة للرؤية لأنهم لا يرون لأجل الخوف والطمع بل يريهم الله، لأجل أن يخافوا ويطمعوا"[2].

وممن سار على نهج ابن خروف أبو البقاء حيث قال بأن المصدر(خوفًا) و(طمعًا) مفعولًا لأجله[3]، ورد عليه الزمخشري بقوله: " بأنهما ليسا بفعل الفاعل المعلل إلا على تقدير مضاف إرادة خوف وطمع أو يكون المعنى إخافةً وإطماعا أو يكونا حالَّين من البرق"[4]، ويصف الصبان دليل ابن خروف بالقوة، وإن كانت هناك حاجة للتأويل فيؤول على الوجه الذي ذكره الزمخشري[5]، فتكون رؤية البرق بمعنى الخوف والطمع ويفضي هذا الرأي إلى أن يكون للفعل الواحد معان متعددة متناقضة، "وذلك نحو (قلت هذا خوفا منك) و (قلت هذا إظهارا للحق) و (قلت هذا إكراما له) وقلت هذا تحقيرا له، وقلت هذا إطفاء لنار الفتنة. وقلت هذا تملقا، وقلت هذا طمعا في خيره، وغيره ذلك فيكون

---

(1) البيت من الرجز، يصف الشاعر ثور الوحش، والعاقر: الرملة التي لا تنبت أي يركب هذا الثور مخافة الرماة، ينظر: مادة(عقر) القاموس المحيط، للفيروزآبادي،443، والجمهور: المرتفعة العظيمة، ينظر: مادة، (جمهر) المعجم الوسيط،393/1 ، والزعل: النشاط، مادة (زعل) تهذيب اللغة، للأزهري،82/2، الشاهد فيه (مخافةً) حيث نصب على أنه مفعول لأجله وهو من شواهد الكتاب، لسيبويه، 369/1، الإيضاح العضدي، للفارسي، 197، المفصل في صنعة الإعراب، للزمخشري، 87/1 شرح المكودي 1/ 119.

(2) شرح التسهيل، 197/2، وحاشية الصبان، 181/2

(3) ينظر: التبيان في إعراب القرآن، 754/2.

(4) الكشاف، 518/2.

(5) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني، 181/2

معنى (قلت) على هذا: خفت، وأظهرت الحق، وأكرمت، وحقرت، وأطفأت نار الفتنة..." [1].

والقائل باشتراط اتحاد الفاعل هو الأعلم ومجموعة من المتأخرين، وظاهر قول سيبويه يشعر بالجواز، وإذا فقد شرط من الشروط السابقة وجب الجر بحرف من حروف التعليل وهي اللام أو الباء أو في أو من[2]، ففاقد الشروط نحو: ﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴿١٠﴾ ﴾[3]: فـ"الأنام" علة "للوضع"، وليس مصدرًا، فلذلك جر باللام، نحو ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ ﴾[4] فـ"إملاق" مصدر ويعني الفقر وهو علة للقتل، وهو ليس قلبيا، ولذا جر بـ"من" التعليلية، "بخلاف" ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾[5] فـ"الخشية" مصدر قلبي، فلذلك جاء منصوبًا.

بينما يبطل الشاطبي ذلك الدليل لاحتماله عدة وجوه، ويرجح رأي الناظم وينسبه إلى الشلوبين والمتأخرين، وأن مرجعهم في ذلك السماع فالأصل في هذا المفعول حرف الجر، وأغلب كلامهم بتلك الشروط فلا ينبغي أن يقاس على خلافها، ثم عقب على أدلة ابن خروف بقوله: "ولا حجة في هذه الأشياء على قلتها،أما بالنسبة للآية فلاحتمالها الوجوه السابقة، وأما بيت الفرزدق ف(سماحة) فيه تمييز منقول من الفاعل، أي اختيرت سماحته، وأما (زعل المحبور) فالمحبور هو الحمار الموصوف بأنه يركب"[6].

وبعد الجر بحرف الجر، لا يعرب اصطلاحًا مفعولًا لأجله، بل يعرب جارًا ومجرورًا.

---

(1) معاني النحو، لفاضل السامرائي، 224/2.

(2) ينظر: شرح المكودي على الألفية، للمكودي، 118، والتذييل والتكميل، لأبي حيان، 240/7، وهمع الهوامع، للسيوطي، 131/2، 132.

(3) سورة الرحمن الآية 10.

(4) سورة الأنعام الآية 151.

(5) سورة الإسراء الآية 31.

(6) المقاصد الشافية، للشاطبي، 272/3 .

وحكم المفعول لـه جواز النصب إذا تـوفرت الشـروط ومـع جـواز النصـب والجـر والمعنى فيهما واحد فهما يختلفان من حيث القوة والحسن، فنصب المجرد أفضل من جره، وجر المقترن بأل أفضل من نصبه، أما المضاف فالجر والنصب فيه سيان[1].

بعد الاطـلاع علـى الآراء السـابقة يتبين بطـلان أدلـة ابن خـروف فـي عـدم اشـتراط اتحـاد المفعول لأجله مع عامله في الفاعل،صب المفعول لأجله، وإذا لم ينص المتقدمون علـى هـذا الشـرط، فشـواهد المفعـول لأجلـه جـاءت محتويـة عليـه ومتضـمنة لـه، وبهـذا يثبـت بالسماع الوارد عن العرب.

(1) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 238/2.

المطلب الثامن: جواز نصب كلمة (الشام)على الظرفية:

الظـرف هـو زمـان أو مكـان علـى معنـى "فـي" بـاطراد، ومثَّـل لـه المصـنف بقولـه:"امكث هنـا أزمنـا" فـ"هنا" ظـرف مكـان و"أزمنـا" ظـرف زمـان، وينقسـم الظـرف إلـى مـبهم، ومؤقـت أو مخـتص، فـالمبهم مـا لـيس لـه حـدود محصـورة مثـل: الحـين والوقـت والجهات الست، والمختص هو ما له حدود معينة تحدد بدايته ونهايته مثل: اليوم والليلة والسوق والدار[1].

ظروف الزمان كلها تقبل النصب على الظرفية، ويقول ابن يعيش"اعلم أنّ جميع الأفعال يتعدّى إلى كل ضرب من الأزمنة مُبْهَمًا كان أو مُخْتَصًّا، كما يتعدّى إلى كلّ ضرب من ضروب المصادر؛لأنّ دلالته عليهما واحدةٌ، وهي دلالةُ مطابقة، ودلالتُه على كلّ واحد منهما تضمُّنٌ؛ لأنّ الأفعال صِيغت من المصادر بأقسامِ الزمان، فلمّا استويا في دلالة الفعل عليهما، استويا في تعدّيه إليهما، فتقول: "قمتُ اليومَ"، و"قمت يومًاكما تقول: "ضربت ضربًا"، و"ضربت الضربَ الذي تَعْلَمُ"[2].

أما ظروف المكان فلا يقبل النصب منها على الظرفية إلا الأسماء الآتية:

1. ما صيغ من مادة الفعل العامل فيه كـ (مذهب) من مادة الفعل (ذهب) فتقول: ذهبت مذهب عمرو، أما قولهم هو مني مزجر الكلب، ومناط الثريا، فيعتبر شاذ، وتقديره هو مني في مزجر الكلب، وفي مناط الثريا، وهو سماعي، والعامل فيه مستقر[3].

---

(1) ينظر: شرح المكودي على الألفية،121.119، وشرح التصريح، للأزهري،115/1، وهمع الهوامع، للسيوطي، 137/2

(2) شرح المفصل،426/1.

(3) ينظر: شرح الأشموني على الألفية، 488/1، وجامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد،52/3.

2. ظروف المكان التي لا تعرف حقيقتها بنفسها، بل تتضح بما تضاف إليه، كـ: مكان، وناحية، ووراء[1].
3. ظروف المكان المبهمة كالجهات الست، وما بمعناها، أما المختص فلا يصل إليه الفعل إلا بحرف الجر[2].

ويتبين أن ظرف المكان إذا كان مبهمًا، فلا خلاف في نصبه على الظرفية، أما إذا كان مختصًّا فلا يجوز نصبه على الظرفية، وما وجد منه منصوبًا على الظرفية فهو شاذ، والسبب في حذف حرف الجر "في" هو كثرة الاستعمال، وخالف ابن الطراوة النحاة في ذلك، وجوَّز نصب (الطريق)على الظرفية مع أنها ظرف مكان مختص، وجعله من القياس ومنه قول العرب:(أبعده الله وأسحقه وأوقد نارًا إثره) وقال ويقال: ذهبت طريقي ومُرُّوا طرقاتكم)[3] ، وأثناء حديث ابن مالك عن هذه المسألة ذكر قول السيرافي:"**وقال بعض النحويين: إنما قالت العرب هذا في (الشّأم)؛ لأن معناه: " اليسار " وبه سمّي، لأنه شأمة كقولك: " يسره " ولو قلت " ذهبت الشّأمة " و " اليسار " جاز. قال: ومثل هذا: "اليمن"؛ لأنهم يريدون به اليمين واليمنة، فأجاز أن تقول: ذهبت اليمن، ولم يجز ذلك في "عمان" و " مكّة "؛ لأنه ليس فيها ذلك المعنى. ولا أشباهها.**

ويلزمه عندي أن يجيز في " العالية " و " نجد "؛ لأنها مأخوذة من الارتفاع وأنت لو قلت: " ذهب فلان فوق " لجاز؛ لأنه ظرف"[4].

يتفق ابن مالك، والسيرافي في عدم جواز نصب ظرف المكان المختص على الظرفية، وأن الأصل فيه ذكر حرف الجر معه وأنه حذف لكثرة الاستعمال[5]؛ بينما يعترض عليه في القول السابق قائلًا: "**قلت: ولو كان قولهم ذهبت الشام لكونه بمعنى**

(1) ينظر: الكتاب، لسيبويه، 405/1، وشرح التسهيل، لابن مالك، 225/2.
(2) ينظر: شرح المكودي على الألفية،121/1.
(3) ينظر: ارتشاف الضرب، لأبي حيان، 1438/3، والتعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، 60/1.
(4) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي،271/1.
(5) ينظر: المصدر السابق 1/ 271.

يسار لكان غير (ذهبت) أولى بذلك من ذهبت، فكان يقال أقمت الشام كما يقال: أقمت يسار الكعبة، ففي عدم معاملة غير (ذهبت) بهذه المعاملة دلالة على أن باعثهم على ذلك إنما هو كثرة الاستعمال"[1].

من هذا النص يتضح اعتراض ابن مالك على السيرافي في تخصيص كلمة (الشام) لأن معناها اليسار، فهي عند ابن مالك غير مخصصة، ونصبت في نحو: (ذهبت الشام) لكثرة الاستعمال، ولو كانت مخصصة لما كان ذلك مع الفعل (ذهبت) فقط، ولكان الفعل (أقمت) أولى بذلك، ويستدل بتشبيه سيبويه (ذهب الشام) بـ(دخلت) الدار ف(الشامَ و الدارَ) نصبهما لكثرة الاستعمال [2]، وبقول الفراء بأن "ذهب وانطلق يتعديان إلى جميع البلدان فيقال: ذهبت الكوفة، وانطلقت الغور" [3].

وأبو علي الفارسي من النحاة الذين يقولون بأن كلمة الشأم قد تعني اليسار، وقد أجرى مقارنة بين (دخلت البيتَ وذهبتَ الشامَ)، مفادها أن البيت أكثر اختصاصا لأنها لا تحمل إلا معنى واحد ولفظة (الشام) قد تعني إحدى الجهات الست[4]، وبناء على هذا الرأي يبطل وجه الشذوذ، لأن هذه اللفظة تصبح ظرفًا مبهمًا ويجوز نصبها على الظرفية، لكن سيبويه حملها على الاختصاص، والمعتبر في جواز النصب على الظرفية أو شذوذها هو الإبهام أو الاختصاص.

وللنحاة في هذه المسألة أربعة أقوال:

1. أن هذه الظروف منصوبة على الظرفية تشبيهًا لها بالمبهم، وذلك لأن (دخل) و(ذهب) أفعال لازمة لا تحتاج إلى مفعول، ونسب هذا الرأي لسيبويه، والجمهور قال سيبويه: " لأنه إذا قال ذهب أو قعد فقد عُلم أنَّ للحدث مكانًا وإن لم يَذكره

(1) شرح التسهيل، لابن مالك،228/2.

(2) ينظر: الكتاب لسيبويه، 1/ 35.ومجلة العلوم العدد السابع والعشرون،63.

(3) شرح التسهيل، لابن مالك، 228/2.

(4) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، 60/1.

كما عُلم أنه قد كان ذهابٌ، وذلك قولك ذَهبتُ المذهبَ البعيدَ... وقد قال بعضهم ذهب الشامَ، يشبّهه بالمبهَم، إذ كان مكاناً يَقع عليه المكانُ والمذهبُ. وهذا شاذًّ؛ لأنّه ليس في (ذهبَ) دليلً على الشام، وفيه دليلٌ على المذهبِ والمكانِ. ومثلُ ذهبت الشامَ: دخلتُ البيت[1]، واحتج لهذا الرأي لأن الفعل (دخل) مصدره (دخول) على صيغة (فُعُول) وهو في مصادر اللازم أكثر، كما أن نقيضه (خرجت) وهو لازم اتفاقًا[2].

2. رجح ابن مالك كونها منصوبة على إسقاط الخافض، وقد سبقه إلى هذا القول ابن السراج، ويتضح ذلك في قوله : "وهذا الاتساع أكثر في كلامهم من أن يحاط به"[3]، و أبو علي الفارسي إذ يقول: في نحو ذهبت الشام، ودخلت البيت"فإن حكمهما أن يتعدى الفعل إليهما بحرف جر كما يتعدى إلى سائر الأسماء كذلك، لكن حرف الجر حذف للاتساع[4]، وتبع الشاطبي هذا الرأي قائلًا: وكان الأصل ذهبت في الشام، ودخلت في البيت، وقد ردّ تأويل الشلوبين لقول سيبويه بأن نصب الأسماء السابقة على الظرفية، وأنها منصوبة على إسقاط الجار، وليست منصوبة على الظرفية[5].

3. أنها منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وذلك لأن (دخل) يتعدى تارة بنفسه وبحرف الجر تارة أخرى، وتناوب كلا الأمرين يدل على أن كلًّا منهما أصل[6]، ويرى الجرمي بأن (دخل) متعد فما بعده مفعول به، ورُدَّ بأن الأصح كونه لازمًا؛ وذلك لأن هذا الفعل يدخل معه حرف الجر "في" مع الأمكنة، نحو: دخلت في الدار، ومع غيرها نحو: دخلت في الأمر، وصيغة فعول في مصادر اللازم أغلب،

---

(1) ينظر: الكتاب، 35/1، وشرح الأشموني على الألفية ،486/1.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية، للرضي، 492/1.

(3) الأصول في النحو،255/2 .

(4) التعليقة على كتاب سيبويه، 61/1.

(5) المقاصد الشافية، 298/3،299.

(6) ينظر: توضيح المقاصد، للمرادي، 658/2، وشرح الأشموني على الألفية،1/ 486.

والدليل على أن (دخل) غير متعد أن نقيضه (خرج) غير متعد، وهذه الأشياء تعرف بخلافها[1].

4. أنها منصوبة على التشبيه بالمفعول به كما انتصب الاسم بعد الصفة المشبهة[2].

وبعد عرض الآراء السابقة يتضح اختلاف الآراء في ناصب كلمة (الشام) ، ويبدو لي أنها منصوبة على الظرفية، كما اتضح من نص السيرافي.

(1) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، للفارسي، 61/1، وشرح الرضي على الكافية، 1/ 492.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل 2/ 192.

المطلب التاسع: نصب الظرف مفعولًا بالمتعدي إلى ثلاثة:

ينقسم الفعل باعتبار اللزوم والتعدي إلى لازم، ومتعد، فالفعل اللازم هو ما لا ينصب مفعولا به لا بنفسه ولا بحرف الجر.

وهو إما أن يدل على حدوث ذات مثل نبت الزرعُ، أو يدل على صفة حسية: كطال الليل، أو يدل على سجية كَجَبُن زيدُ.

والمتعدي هو ما له مفعول مثل سمعت كلام زيد، فيصل إلى مفعوله بغير واسطة، أو يصل إليه تارة بواسطة وتارة من دونها كشكرته، وشكرت له[1].

هناك العديد من الوسائل التي يصبح الفعل اللازم بها فعلًا متعديًا، وأن كل وسيلة تؤدي مع تعدية الفعل اللازم معنى خاصا لا تؤديه غيرها، وأن تلك الوسائل قياسية مطردة، ما عدا: إسقاط حرف الجر توسعًا، مع نصب المجرور على نزع الخافض، فإن إسقاطه بهذه الصورة مقصور على السماع.

- الجر بحرف الجر الأصلي المناسب للمعنى، وهو بدوره يساعد الفعل للوصول إلى مفعوله المعنوي مثل: قعد المريض على السرير –صاح الجندي بالبوق –خرجت من القرية.
- تضعيف عين الفعل اللازم، نحو: فرح المنتصر –نام الطفل، نقول: فرّحتُ المنتصرَ –نوَّمت الأمُّ طفلَها.
- التغيير إلى صيغة فاعل الدالة على المشاركة، نقول في: جلس الكاتب، ثم مشى، وسار –جالست الكاتب، وماشيته، وسايرته.

(1) ينظر: شرح الحدود في النحو، للفاكهي، 176، والنحو الواضح، علي الجارم، ومصطفى أمين، 313/1، ودور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد،190.

- تغيير الفعل اللازم إلى صيغة: "استفعل" التي تدل على الطلب، أو على النسبة لشيء آخر، فمثال الأول: حضر –عان "بمعنى: عاون" تقول: استحضرت الغائبَ –.استعنت الله؛ أي: طلبت حضور الغائب، وعون الله. ومثال الثاني: حَسُن –قَبُح ... تقول: استحسنت الهجرةَ–استقبحت الظلم: أي: نسبت الحسن للهجرة، ونسبت القبح للظلم
- تحويل الفعل الثلاثي إلى فعل "مفتوح العين" الذي مضارعه "يفعل" "بضمها"، بقصد إفادة المغالبة؛ نحو: كرمت الفارس أكرمه؛ بمعنى: غلبته في الكرم –شرفت النبيل أشرفه؛ بمعنى: غلبته في الشرف ...
- التضمين ومن أمثلته في التعدية: لا تعزموا السفر، فقد عدي الفعل، "تعزم" إلى المفعول به مباشرة؛ مع أن هذا الفعل لازم لا يتعدى إلا بحرف الجر.
- إسقاط حرف الجر توسعًا، كقوله تعالى: ﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾[1] ا، أي: عن أمره.
- التعدية بالهمزة، فيصير بها الفاعل مفعولًا، ولا تقتضي –في الغالب–تكرارا، ولا تمهلًا" نحو: خفي القمر – أخفى السحابُ القمَرَ[(2)].

والفعل المتعدي ثلاثة أنواع:

1. ما ينصب مفعولًا واحدًا.
2. ما ينصب مفعولين يكون أصلهما المبتدأ والخبر، وهي تفيد الشك مع ميل للرجحان وهي: ظن، وحسب، وخال، وزعم، وجعل، وعدّ، وحجا، وَهَبَ، وأفعال تفيد اليقين وهي رأى، وعلم، ووجد، وألفى، ودرى، وتعلّم، وأفعال تفيد التحويل وهي اتخذ، وجعل، ووهب.

   ما ينصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر مثل: سأل، وأعطى، وكسا.
3. ما ينصب ثلاثة مفاعيل وهي أرى، وأعلم، وأنبأ، ونبَّأ، وأخبر، وخبَّر، وحدَّث.

---

(1) سورة الأعراف من الآية 150.

(2) ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، 159/2. 171 .

فـ (أعلم، وأرى) منقولان بالهمزة عن الفعلين (علم، ورأى) المتعديين إلى مفعولين[1]، وهما ينصبان ثلاثة مفاعيل، وفي التوسع فيهما ونصب الظرف مفعولًا بهما خلاف.

والتوسع هو جعل الظرف مفعولًا على سبيل المجاز، وتحذف معه (في) عند الإضمار فيقال: اليومَ سرته، وعند النصب على الظرفية تقدر(في) فيقال: اليوم سرت فيه، ويجوز التوسع في ظرفي الزمان والمكان، ولا تصح الإضافة عند إرادة الظرف لأن تقدير (في) يفصل بين المضاف والمضاف إليه[2].

وللتوسع شروط وهي:

1. أن يكون الظرف متصرفًا، فلا يجوز التوسع في الظرف الملازم للظرفية.
2. ألا يكون العامل حرفًا أو اسمًا جامدًا ؛لأنهما لا يعملان في المفعول به والمتوسع فيه مشبه بالمفعول به.
3. ألا يكون العامل فيه فعلًا متعديًا إلى ثلاثة[3]، وفي هذا الشرط خلاف، **قال ابن خروف في شرحه: "أجاز سيبويه نصب الظرف مفعولا به بالمتعدي إلى ثلاثة، وإنما قاسه ولم يقس النقل، لأن النقل فيه نصب الفاعل ولا ينصب الفاعل إلا تشبيها بما ثبت أصله في الكلام..."** [4].

واعترض ابن مالك هذا الرأي وقدّم تعليلًا لاعتراضه فقال:"**جواز تعدي ذي ثلاثة إلى ظرف على أنه مفعول به يستلزم مشبّها دون مشبَّه به لأنه إذا فعل ذلك بما له مفعول واحد ومفعولان لم يعدم أصلا يحمل عليه بخلاف نصبه ما له ثلاثة، فإنه يلزم منه فرع لا أصل له ومشبَّه دون مشبَّه به فوجب منعه**" [5].

---

(1)ينظر: جامع الدروس العربية، لمصطفى بن محمد، 35/1،36.

(2) همع الهوامع، للسيوطي، 167.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي،167،169.

(4) شرح التسهيل، لابن مالك، 246/2.

(5) المصدر نفسه،246/2.

ويفهم من هذا النص، أن ابن مالك يمنع نصب الظرف بالفعل المتعدي إلى ثلاثة مفاعيل ؛لأن الفعل يصبح عاملا في أربعة مفاعيل، وذلك لا نظيرله، بينما أجاز ابن خروف ذلك، قياسا على المتعدي إلى مفعولين، والمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل.

واختلفت آراء النحاة في جواز التوسع على حسب تعدي الفعل، ولكل منهم تعليلات خاصة به، وجواز ذلك في اللازم، وفي المتعدي إلى واحد، وفي المتعدي إلى اثنين، ولا يجوز في المتعدي إلى ثلاثة؛ والمصنف يرى عدم تجويز ذلك مع المتعدي إلى ثلاثة؛ لعدم السماع به، ولم ينفرد بقوله فقد سبقه أبو علي الفارسي، ورأى بأن علة المنع تكمن في عدم النظير، فحين يتوسع في الظرف الذي فعله متعدٍّ إلى مفعول واحد يشبه بالمتعدي إلى مفعولين، وعندما يتوسع في المتعدي إلى مفعولين يشبه بالمتعدي إلى ثلاثة مفاعيل، حينما لا يتأتى ذلك في المتعدي إلى ثلاثة؛ لأنه ليس له مشبه به فلا يوجد ما يتعدى إلى أربعة مفاعيل[1]، فلم يرد السماع إلا في المتعدي لواحد واللازم، ومنع الرضي ذلك، ونقل علة المانعين فقال:" قالوا: لأنه يخرج إلى غير أصل؛ إذ ليس معنا متعدٍّ إلى أكثر من ثلاثة" [2].

ومذهب الجمهور، وسيبويه، والأخفش جواز التوسع في المتعدي إلى ثلاثة، ولم يبالوا بعدم النظير؛ وإلا لم يجز في اللازم فلم يعهد نصبه للمفعول، وإنما جاز فيه لضرب من المجاز فكذا هنا[3].

وموقف ابن مالك هو المنع، وهذا مخالف لمذهب الجمهور، وسيبويه، والأخفش، والأرجح جواز ذلك كما اتضح.

---

(1) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه، 119/1،120.

(2) شرح الرضي على الكافية ،503/1.

(3) ينظر: الكتاب، لسيبويه، 14/1، والخصائص،لابن جني، 442/2، والهمع، للسيوطي، 169/3.

المطلب العاشر: الخلاف في إعمال المصدر مضمرًا في المفعول معه:

المفعول معه: هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا أو معنى، فإن كان الفعل لفظا، وجاز العطف، فالوجهان مثل: (جئت أنا وزيد–وزيدا)، وإن لم يجز العطف تعيّن النصب مثل: (جئت وزيدا)[1].

ويتعين النصب على المعية إذا لم يجز العطف لمانع لفظي أو معنوي، فالمانع المعنوي، نحو: سرت والنيل، فيستحيل مشاركة الفعل ولهذا يتعين النصب على المعية، والمانع اللفظي نحو: ما لك؟ وزيدًا وما شأنك وعمرًا؟ فلا يجوز إلا النصب على المعية؛لأنه لا يجوز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار[2].

وعلة نصب الاسم بعد الواو (زيدًا، وعمرًا) في"ما لك و زيدًا"، و"ما شأنكُ وعمرًا"، لأنّ الاسم شريكُ الكاف في المعنى، ولا يصِحّ عطفُه عليها، لأنّ الكاف ضميرٌ مخفوضٌ، والعطفُ على الضمير المخفوض لا يصحّ إلّا بإعادة الخافض. ولم يجز رفعُه بالعطف على الشأن، لأنّه ليس شريكًا للشأن، ولأنّه لم يُرَد أن يُجمَع بينهما[3].

ومنع سيبويه الرفع والجر في المثالين السابقين، وذلك للبس وإيهام معنًى غير مراد، ويتضح من كلامه دور العلامة الإعرابية في إزالة الإبهام، وأن التوجيه النحوي يكون بعد فهم معنى السياق[4].

"**وذهب السيرافي وابن خروف إلى أن قول سيبويه: (ما شأنك وملابستك زيدا) مؤول، قال ابن خروف قوله فكأنك قلت (ما شأنك وملابسة زيدا)، إنما قدّر المصدر حين أظهر، ليكون محمولا على الشأن والمضمر الفعل، لأنه لا يجوز أن يعمل المصدر مضمرا، والكوفيون يعملونه مضمرا غير ملفوظ به. ثم قال ابن خروف: يريد بهذا ما**

---

(1) الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، 23/1.

(2) ينظر: شرح الأشموني على الألفية، 1/ 499.

(3) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 442/1،443.

(4) ينظر: قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد، وعبد الصادق سلامة، 1/ 90.

أراد بقوله: –من لد أن كانت شولا؟ لأنه لا يضمر الموصول مع بعض الصلة، فكلامه هنا محمول على المعنى...

قلت يكفي من الردّ على ابن خروف اعترافه بأن الموضع لا يصلح لفعل، واعترافه بأن سيبويه حمل قول الراجز: –من لد شولا فإلى إتلائها على أن أصله: من لله أنْ كانت شولا، فحكم بحذف أن والفعل في هذا الرجز لقوة الدلالة، وحكم بمنع ذلك في: –لعمر أبيك إلا الفرقدان؟ لضعف الدلالة لو صرّح سيبويه بمنع حذف المصدر مطلقا لكان محجوجا بثبوت ذلك عن العرب ... ."[1].

يفهم من هذا النص اعتراض ابن مالك على ابن خروف، وعدم ارتضائه للمقايسة التي قام بها ابن خروف لاختلاف الدلالة ، فابن خروف و السيرافي يقولان في (ما شأنك وزيدا) بأن المحذوف هو(أن والفعل) لأنه لا يجوز عمل المصدر مضمرا.

وتفصيل هذه المسألة كالآتي:

اختلف النحاة في العامل في المفعول معه على أقوال:

1. يرى البصريون بأنه منصوب بالفعل الذي قبله أو شبهه بتوسط الواو، وممن تبنى هذا الرأي سيبويه[2]، وابن السراج[3]، وابن يعيش[4]، وغيرهم.
2. بينما يرى الكوفيون بأنه منصوب بعامل معنوي وهو الخلاف، وقد رُدّ هذا الرأي بأنَّ الخلاف معنى من المعاني، ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ[5].
3. ذهب الأخفش إلى أن ما بعد الواو منصوب بانتصاب (مع)، في نحو: جئت معه، وذلك لأن الواو لما أقيمت مقام المنصوب على الظرفية أخذت حكمه، والواو حرف فلا يظهر عليه النصب، بل يظهر على الاسم الذي بعده.
4. يرى الجرجاني بأن العامل في النصب هو الواو نفسها[1].

---

(1) شرح التسهيل، لابن مالك، 256/2، 257.

(2) ينظر :الكتاب،297/1.

(3) ينظر :الأصول، 210/1.

(4) ينظر :شرح المفصل، 440/1.

(5) الإنصاف، للأنباري، 200/1.

5. ومن النحاة من ذهب إلى أنه منصوب بفعل مضمر بعد الواو، وذلك نحو: ما صنعت وأباك، فالتقدير عندهم ولابست أباك، وهو الظاهر في كلام سيبويه في قوله:" فإذا أضمرتَ فكأنّك قلتَ: ما شأنُك وملابسةٌ زيداً، أو وملابستُك زيدا، فكان أن يكون زيدٌ على فِعْلٍ وتكونَ الملابسةُ على الشأن، لأن الشأن معه ملابسةٌ له، بأحسنَ من أن يُجْرُوا المظهَرَ على المضمَر[2].

من خلال عرض الآراء يتبين أن الأرجح أن يكون المفعول معه منصوبا بالفعل الذي قبله، وهذا رأي سيبويه، والسراج، وابن يعيش؛ لأنه يتضح المعنى بالفعل السابق فالمعية تقتضي المشاركة، أما البحث عن عامل آخر، فذلك مجرد صناعة نحوية،

(1) ينظر: شرح المفصل، 441/1.

(2) الكتاب، 309/1.

المبحث الثالث:

تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في مكملات الجملة:

المطلب الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل .

المطلب الثاني: العامل في المستثنى بعد (إلا) النصب.

المطلب الثالث: المستثنى في الكلام المنفي بين البدل و العطف.

المطلب الرابع: تنوين (غير) في نحو: قبضت عشرة ليس غير.

المطلب الخامس: تنوين (غير) إذا وقعت بين متضادين.

المطلب السادس: نصب جملة(ما) وصلتها على الاستثناء.

المطلب السابع: عمل أفعل التفضيل في الحال.

المطلب الثامن: العامل في الحال المؤكدة للجملة.

المطلب التاسع: جملة الحال المضارعة واقترانها بالواو.

المطلب العاشر: .عامل البدل والمبدل منه.

المطلب الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل:

الإضافة هي إسناد اسم جامد أو مشتق إلى اسم غيره، ولو مؤولًا بتنزيله أي (غيره) من الاسم الأول بمنزلة التنوين فيه أو منزلة ما يقوم مقامه.

ويكون الغرض من العلاقة الإسنادية التعريف أو التخصيص أو التخفيف أو رفع القبح، والأصح أن الأول هو المضاف، والثاني هو المضاف إليه، وأن الأول هو عامل الجر في الثاني[1].

اختلف النحاة في جواز الفصل بين المتضايفين على ثلاثة مذاهب:

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض، واحتجوا بعدة شواهد[2] منها:

قوله تعالى[3]: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ)

على قراءة ابن عامر الدمشقي بنصب (أولادَهم) وجرَّ (شركائهم).

كلمة (قتلُ) مضاف و(شركائهم) مضاف إليه، وفصل بينهما بمعمول المضاف.

وكذلك قول الشاعر[4]:

فَزَجَجْتُهَا بِمَزَجَّةٍ ... زَجَّ القَلُوصَ أَبِي مَزَادَهْ

---

(1) ينظر: شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، 279 . 280.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف، للأنباري، 349/2.

(3) سورة الأنعام من الآية 137.

(4) هذا البيت من مجزوء الكامل، وهو من الشواهد التي لا يعرف قائلها ورد ذكره في شرح المفصل،لابن يعيش، 187/2، الإنصاف، للأنباري، 349/2، الخزانة، للبغدادي، 380/4. الزج : السهم والرمح، مادة (زجج) لسان العرب،لابن منظور، 285/2، المزجة: الحديدة التي أسفل الرمح مادة(زجج) ينظر: المعجم الوسيط،389/1، والقلوص: الإبل الفتية، ينظر: مادة (قلص)لسان العرب،81/7.

ومن شواهد الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل قول الشاعر[1]:

تمرُّ على ما تستمرُّ، وقد شَفَتْ ... غَلَائِلَ عبدُ القَيْسِ منها صُدُورِهَا

"التقدير: وقد شفت غلائلَ صدورِها عبدُ القيس منها" ففصل بين المتضايفين بالفاعل والجار والمجرور، والفاعل هو عبد القيس في نية التقديم على المفعول، وهو غلائل صدورها؛ لأن فيه ضمير الفاعل.

وقال الشاعر[2]:

فَأَصْبَحَتْ بَعْدَ خَطَّ بَهْجَتِهَا ... كأنَّ قَفْرًا رُسُومَهَا قَلَمَا

أما البصريون فيمنعون الفصل بين المتضايفين؛ لأنهما بمنزلة الشيء الواحد، فلا يجوز الفصل إلا بالظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يُتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما.

وقال ذو الرمة[3]:

كَأَنَّ أصواتَ من إيغَالِهِنَّ بنا ... أَوَاخِرِ المَيْسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ

وقد وصفوا أدلة الكوفيين بالقلة وبجهل قائلها، أما الاستشهاد بقراءة ابن عامر فقد ردوها لضعفها ووهم القارئ، وهذا القول في قمة التعسف وفيه ما فيه من الجرأة في الطعن فيما ورد عن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالتواتر[4].

---

(1) هذا البيت من الطويل، وهو من الأبيات التي لا يعرف قائلها، وهو من شواهد شرح الرضي على الكافية 260/2، الإنصاف، للأنباري، 350/2، المقاصد الشافية، للشاطبي، 190/4. الغلائل: الحقد والكره، ينظر: مادة (غلل) أساس البلاغة، للزمخشري،11/ 733.

(2) البيت من المنسرح، وهو مجهول القائل، وتقدير البيت فأصبحت قفرًا بعد بهجتها، ففصل بين المضاف(بعد) والمضاف إليه(بهجتها) بالفعل (خط) وهو من شواهد الإنصاف، للأنباري،352/2، الخزانة، للبغدادي، 383/4.

(3) البيت لذي الرمة في ديوانه، يريد كأن أصوات أواخر الميس من إيغالهن بنا، أواخر الميس: أنقاض أصوات الفراريج،ينظر: مادة (ميس) لسان العرب، لابن منظور،244/7 الإيغال: المضي والإبعاد ينظر: (وغل) لسان العرب، لابن منظور،733/11. وهو من شواهد شرح الكافية الشافية 89/1، والإنصاف ، للأنباري،354/2.

(4) ينظر: الإنصاف، للأنباري، 355/2.

وقد توسط بعض المتأخرين، فابن مالك يُجوز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر وفي غيره.

و أجاز الفصل بمتعلق المضاف إذا كان مفعولًا كقراءة ابن عامر، ومنع الفصل بالنعت والنداء والفاعل[1] كما في قول الشاعر:

تمر على ما تستمر وقد شفت ... غلائل عبد القيس منها صدورها

ذكر السيرافي هذا البيت عند حديثه عن الفصل بين المتضايفين واستشهد به على جواز الفصل بينهما بالفاعل، ولم ينتح نحو الكوفيين في جواز ذلك؛ لأنه أجاز ذلك ثم عقب على ذلك بقوله بجواز ذلك على قبح، ويكون أصل الكلام على هذا الوجه "وقد شفت عبد القيس منها غلائلَ صدورِها[2].

زعم السيرافي أن قول الشاعر[3]:

تَمُر على ما تستمر وقد شفت ... غلائلَ عبدُ القيس منها صدورِها

قد فصل فيه "عبدُ القيسِ" –وهو فاعل شفت –بين غلائل وصدورها، وهو مضاف ومضاف إليه، والذي قاله غير متعين، لإمكان جعل غلائل غير مضاف، وجعله ساقط التنوين لمنعه الصرف، وانجرار صدورها على أنه بدل من الضمير في قوله: منها، وهذا التوجيه راجح على ما ذهب إليه السيرافي لكثرة نظائره، وعدم أمن الاستشهاد بما يرد في الضرورة وعلى سبيل الندور[4].

---

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية، للرضي، 260/2، والارتشاف، لأبي حيان، 1842/4.

(2) ينظر: شرح كتاب سيبويه، 242/2.

(3) البيت من الطويل، وهو مجهول القائل، من شواهد الإنصاف، للأنباري، 350/2، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 190/4.

(4) شرح التسهيل، لابن مالك، 274/3.

من خلال النص السابق يتبين أن ابن مالك لم يرتض توجيه البيت على الوجه السابق؛ لما فيه من القبح والشذوذ.

ومذهب أكثر النحاة أن الفصل بالظرف والجار والمجرور جائز في الشعر، وبغيرهما قليل، أما بالقَسَم نحو: هذا غلام والله زيد، فجائز في السعة؛ وذلك لكثرة وروده في الكلام ويجوز كذلك الفصل إذا كان المضاف شبه فعل، وأما الفصل بالنعت والنداء وبالفاعل إذا كان أجنبيا فهو ضعيف[1].

قال الرضي: "وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة، ولا شك أن الفصل بينهما في الضرورة بالظرف ثابت مع قلته وقبحه، والفصل بغير الظرف في الشعر أقبح منه بالظرف"[2].

وقد قيل في هذا البيت بأنه: " أفحش ما جاء في الشعر ودعت إليه ضرورة " لأنه فصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل وبالجار والمجرور[3].

وجعل ابن مالك (غلائل) غير مضافة وأسقط التنوين؛ لأنها اسم ممنوع من الصرف؛ لأنه على صيغة منتهى الجموع ، وانجرار(صدورها) على أنها بدل من الضمير في (منها)، وعلى هذا التقدير فالبيت له العديد من النظائر ولا يوصف بالشذوذ أو القبح[4].

وقال أبو الحسن الأخفش: إذا كان الشاعر لا يوثق بعربيته فيجوز أن يكون أخرج (غلائل) غير مضافة وقدر فيها التنوين؛ لأنها لا تنصرف ثم جاء بالصدور مجرورة على نية إعادتها، وعلى هذا التقدير نخرج من الفصل بين المتضايفين بالأجنبي، فكلمة غلائل

---

(1) ينظر: شرح ابن الناظم، 289، وشرح التسهيل، لابن مالك، 273/3، وشرح الأشموني على الألفية، 179/2، والمساعد، لابن عقيل، 372/2.

(2) شرح الرضي على الكافية، 261/2.

(3) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي، 379/4.

(4) ينظر: شرح التسهيل، 274/3.

مقطوعة وأصل الكلام وقد شفت غلائل عبدُ القيس منها غلائلَ صدورها، فالشاعر قدَّم المفعول (غلائلَ) وأخر الفاعل (عبد القيس) وحذف المضاف(غلائل) لدلالة ما تقدم عليه، وهذا كله جائز بلا خلاف[1].

يتفق ابن مالك والسيرافي في قبح الفصل بين المتضايفين بالفاعل ولكن ابن مالك أراد الابتعاد بالبيت عن هذا القبح وتخريجه بتأويل آخر يجعل له نظائر، ولم ينفرد بذلك فقد اطلعنا على تأويلات أخرى لهذا البيت، وذلك نأيا به عن القبح.

ويتضح للباحثة أن اعتراض ابن مالك لم يكن وجيها؛ لأن السيرافي يعترف بقبح هذا البيت، وكان الاعتراض حادًّا لقوله (وزعم).

وإذا كانت العلاقة بين المضاف والمضاف إليه تلازمية معنوية، فإن هذه العلاقة لا تمنع من الفصل بينهما، كما دلت عليه الشواهد اللغوية.[2]

(1) ينظر: خزانة الأدب، للبغدادي، 379/4.

(2) ينظر: الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأيوب جرجيس عطية القيسي، 340.

المطلب الثاني:العامل في المستثنى بـ(إلا) النصب:

الاستثناء إخراج ما بعد أداة الاستثناء من حكم ما قبلها، تحقيقًا أو تقديرًا، نحو قوله تعالى:﴿ ٱلۡأَخِلَّآءُ يَوۡمَئِذِۭ بَعۡضُهُمۡ لِبَعۡضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلۡمُتَّقِينَ ٦٧ ﴾[1].

وأدواته بين حروف وأسماء وأفعال وهي: إلا، وغير، وسوى، وحاشا، وخلا، وعدا، وما خلا، وما عدا، وليس، ولا يكون، وإلا أن يكون، ولا سيَّما[2].

"إلا" إحدى أدوات الاستثناء وهي أمُّ الباب ويختلف حكم ما بعدها من وجوب النصب أو جوازه حسب الكلام الذي قبلها، فإذا كان ما قبلها من الكلام موجبًا نحو: قام القوم إلا زيدًا، كان المستثنى منصوبًا، واختلف في عامل النصب على أقوال:

قال أبو سعيد السيرافي:" والذي يوجبه القياس والنظر الصحيح، أن تنصب زيدا بالفعل الذي قبل " إلا ". وذلك: أن الفعل ينصب كل ما تعلق به بعد ارتفاع الفاعل به. على اختلاف وجوه المنصوبات به وكل منصوب به. فمن ذلك المفعول الصحيح كقولك: " ضربت زيدا، والمصدر..."[3].

يعترض ابن مالك على رأي السيرافي ثم يذكر الأدلة التي تبطل هذا المذهب، بقوله:"**ويُبطل هذا المذهب صحة تكرير الاستثناء نحو قبضت عشرة إلا أربعة إلا درهما إلا ربعا، إذ لا فعل في المثال المذكور إلا قبضت، فإذا جُعل معدّى بـ (إلا) لزم تعديته إلى أربعة بمعنى الحطَّ، وإلى الدرهم بمعنى الجَبْر، وإلى الربع بمعنى الحطّ**"[4].

---

(1) سورة الزخرف، الآية 67.

(2) ينظر: اللمع في العربية، لابن جني،121، وشرح التسهيل، لابن مالك،101، وتوضيح المقاصد، للمرادي،669/2.

(3) شرح كتاب سيبويه، 60/3.

(4) ينظر: شرح التسهيل، 277/2.

ويبدو أن هذا القول مخالف للقواعد والأصول النحوية، ويتضح ذلك من قوله: "**وذلك حكم بما لا نظير له، فإنه استعمال فعل واحد معدّى بحرف واحد على معنيين متضادين. وكذا لو كررت إ(لا) دون عطف في المعنى نحو:(قاموا إلا زيدا إلا عمرا) فإن الثاني موافق للأول في المعنى، فلو جُعلا منصوبين بالفعل معدّى إليهما بـ إلا لزم من ذلك عدم النظير، إذ ليس في الكلام فعل معدّى بحرف واحد إلى شيئين دون عطف فوجب اجتنابه**" [(1)].

وما ذهب إليه السيرافي هو قول البصريين، والذي يدل على أن الفعل ليس عاملًا قولهم "القوم إخوانك إلا زيدًا" فينصبون زيدًا، وليس ههنا فعل ألبتة [(2)].

قال السيرافي:

"**وكان أبو العباس المبرد والزجاج يذهبان إلى أن المنصوب في الاستثناء ينتصب بتقدير: " أستثنِي " ويجعلان " إلا " نائبة عن " أستثني " ، وكأنه قال: أتاني القوم أستثني زيدا،" وهذا غير صحيح؛ لأنا نقول: أتاني القوم غير زيد ،فننصب غير،ولا يجوز أن نقول:**

أستثنى غير زيد، وليس قبل " غير " حرف تقيمه مقام الناصب له وإنما قبله فعل وفاعل ولا بد له إذا كان منصوبا من ناصب. فالفعل هو الناصب، وناصب " غير " هو الناصب لما بعد " إلا"[(3)].

قال ابن مالك معقبًا على قول السيرافي:

"وأمّا المبرّد فحكى عنه السيرافي أن نصب المستثنى بعد إلّا بأستثني مضمرا، وكلامه في المقتضب بخلاف ذلك[(4)]، فإنه قال في أبواب الاستثناء: "وذلك أنك إذا قلت

---

(1) شرح التسهيل،277/2.

(2) ينظر: الإنصاف، للأنباري، 212/1، وشرح الرضي على الكافية، للرضي،80/2.

(3) شرح كتاب سيبويه، 60/3.

(4) شرح التسهيل، لابن مالك، 273/2.

جاءني القوم وقع عند السامع أن زيدا فيهم، فلما قلت إلا زيدا كانت إلا بدلا من قولك لا أعني زيدا أو أستثنى ممن جاءني زيدا فكانت بدلا من الفعل" فهذا نصه[1].

فقد يكون الرأي الذي ذكره السيرافي غير موجود في كتابه المقتضب أو قد يكون له أكثر من قول في هذه المسألة.

أما الكوفيون فهم يقولون بأن "إلا" هي العامل، وذلك لأن (إلا) قامت مقام أستثني، ألا ترى أنك إذا قلت "قام القوم إلا زيدًا" كان المعنى فيه: أستثني زيدًا، ولو قلت "أستثني زيدا" لوجب أن تنصب، فكذلك مع ما قام مقامه.

والذي يدل على أن الفعل المتقدم لا يجوز أن يكون عاملًا في المستثنى النصب أنه فعل لازم، والفعل اللازم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء؛ فدلَّ على أن العامل هو "إلا" [2].

ويبطل العكبري تقدير(أستثني)؛لأنه إذا قُدِّر العامِل هنا(أستَثنى) كانا جُملتين، وقد أَمكن أن يُجعَلَ جُملةً فهو أولى[3].

ثم يذكر السيرافي رأي الكسائي:

"**أما الكسائي: فيما حكي عنه فقال: إنما نصبنا المستثنى لأن تأويله: قام القوم إلا أن زيدًا لم يقم** "[4].

ثم يعترض عليه بقوله:

"**والذي يفسد به قول الكسائي: أن " أن " إذا وقعت بعد " إلا " فلها تقدير؛ لأنها واسمها وخبرها في موضع اسم يقدر له عامل يعمل فيه. ...**"[5].

---

(1) المقتضب، للمبرد، 396/4.

(2) ينظر: الإنصاف، للأنباري،212/1.

(3) ينظر: التبيين عن مذاهب النحويين، 400.

(4) شرح كتاب سيبويه،61/3.

(5) المصدر السابق،62/3.

ولم يرتض ابن مالك هذا الرأي أيضا، و وصفه بأنه" **قول في غاية من الضعف، لأنه مبني على ادّعاء تقدير ما لا دليل عليه ولا حاجة إليه**"[1].

يقول السيرافي:

"**وقال الفراء: " إلا " أُخذت من حرفين: " إن " التي تنصب الأسماء ضمت إليها " لا " ثم خففت فأدغمت النون في اللام فصارت إلا، فأعملوها فيما بعدها عملين: عمل " إنّ " فنصبوا بها. وعمل " لا " فجعلوها عطفا** ..."[2] .

وهو قول فاسد من أربعة أوجه:

لأن التركيب خلاف الأصل، ولا دليل عليه، ولو صح لم يثبت العمل قبل التركيب، ولو صح التركيب وكون المنصوب منصوبا بعد إلا بإن لوجب ألا يتم الكلام بالمقتصر عليه كما لا يتم بعد إلا.[3].

من خلال عرض آراء العلماء في هذه المسألة يتضح أن ابن مالك يسقطها جميعها ويوضح ذلك بالأدلة والبراهين، وخلاصة القول فإن ابن مالك يرى بأن العامل في المستثنى النصب هو (إلا) نفسها، ثم يوضح بأن هذا الرأي قد سبقه إليه سيبويه والمبرد والجرجاني، وأن ذلك قد خفي على جمهور شراح كتاب سيبويه ومن بينهم السيرافي[4].

وردّ رأي ابن بأنه لو كان العامل في المستثنى (إلا) فلماذا لا تعمل عندما يكون الكلام ناقصا منفيا، نحو: ما نجح إلا المجدُّ؟

---

(1) شرح التسهيل، لابن مالك، 2/ 279.

(2) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 62/3.

(3) ينظر: شرح التسهيل،لابن مالك، 279/2.

(4) ينظر: المصدر السابق، 2/ 271.

المطلب الثالث:المستثنى في الكلام المنفي بين البدل والعطف:

يتكون أسلوب الاستثناء من مستثنى منه، وأداة استثناء، ومستثنى، وذلك نحو: ذهب القوم إلا زيدًا، فـ"زيدًا" مستثنى"، والقوم"مستثنى منه"، و"إلا" أداة استثناء[1].

وإذا استثني بـ"إلا"وكان الكلام غير تام وهو الذي لم يذكر فيه المستثنى منه، فلا عمل لـ (إلا)، ويكون الحكم عند وجودها مثل فقدها ويسمى الاستثناء مفرغًا، ويشترط فيه كون الكلام غير موجب ويحصل ذلك بالنفي أو النهي أو الاستفهام.

وإذا كان الكلام تامًّا فإن كان موجبًا وجب نصب المستثنى، وإن كان الكلام غير موجب فإن كان الاستثناء متصلًا، فالأرجح إتباع المستثنى للمستثنى منه ويجوز أن يكون بدل بعض عند البصريين، وعطف نسق عند الكوفيين، هذا كله إذا كان المستثنى مؤخرًا،فإن تقدم على المستثنى منه وجب نصبه مطلقاٍ[2].

قال ابن مالك:

"**اختير إتباعه بدلًا عند البصريين وعطفًا عند الكوفيين. قال أبو العباس ثعلب: كيف يكون بدلًا وهو موجب و متبوعه منفيّ؟ وأجاب السيرافي بأن قال: هو بدل منه عمل العامل فيه وتخالفُهما بالنفي والإيجاب لا يمنع البدلية، لأن مذهب البدل فيه أن يجعل الأول كأنه لم يذكر والثاني في موضعه، وقد يتخالف الموصوف والصفة نفيا وإثباتا نحو: مررت برجل لا كريم ولا لبيب. قلت: ولمقوّى العطف أن يقول تخالف الموصوف والصفة كما لو لم يتخالف، لأن نفي الكرم واللَّبابة إثبات لضدَّيهما، وليس**

(1) ينظر: إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، لأبي البهاء حازم أحمد حسني، 119.

(2) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام، 225،222/2، و الجنى الداني ، للمرادي، 514.

لضدّيهما تخالف المستثنى والمستثنى منه، فإن جُعل زيد بدلا من أحد إذا قيل ما فيها أحدٌ إلا زيد يلزم منه عدم النظير... "[1].

إذا كان ما قبل (إلا) منفيا كان ما بعدها تابعًا لها، ويجوز فيه النصب، نحو: ما مررت بإخوتك إلا زيدًا وإلا زيد[2]، و ما حضر إخوتك إلا زيدُ، وارتفاع المستثنى في النفي" فإن قيل: فبماذا يرتفع المستثنى في النفي؟ قيل يرتفع على البدل ويجوز النصب، وإنما يختار الرفع للأسباب الآتية:

1. الموافقة للفظ، فإذا كان اللفظان متفقين في المعنى فالأولى الموافقة في اللفظ؛ لأن المخالفة في اللفظ تشعر بالمخالفة في المعنى.
2. أن البدل يجري في تعلق العامل به كمجراه لو ولي العامل، والنصب في الاستثناء على أنه مشبه بالمفعول، فلما كان البدل أقوى في حكم العامل كان الرفع أولى[3].

وهناك بعض المواضع التي يترجح فيها النصب على الاستثناء وهي:

الأول:أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، نحو قولك: ما زارني إلا زيدًا أحدُ، ورجّح النصب على الرفع، لئلا يلزم تقدم التابع على المتبوع.

الثاني: أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل، نحو أن تقول: لم يزرني أحد أثناء مرضي مع انقضاء زمن طويل إلا زيدًا، واختيار النصب على الاستثناء في هذا الموضع لأن الإتباع إنما يختار للتشاكل بين التابع والمتبوع، وهذا التشاكل لا يظهر مع طول الفصل بينهما، ونازع في هذا أبو حيان.

الثالث: أن يكون الكلام جوابًا، وذلك كأن يقول لك قائل: نجح التلاميذ إلا عليًّا، فتقول له: " ما نجحوا إلا عليا " وإنما اختير النصب على الاستثناء للربط بين السؤال والجواب[1].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 282/2.

(2) ينظر: شرح جمل الزجاج، لابن هشام، 309.

(3) ينظر:أسرار العربية، للأنباري،159/1،158.

ويتبع الاختلاف في الإعراب الاختلاف في المعنى، وذلك نحو قولك:(ما قام أحد إلا زيدًا) أنك إذا نصبت جعلت معتمد الكلام النفي وصار المستثنى فضلة، فتنصبه كما نصبت المفعول.

إذا جعلته بدلًا (ما قام أحد إلا زيدُ) كان معتمد الكلام إيجاب القيام لزيد، وكان ذكر الأول توطئة لما بعده، وجعل التابع المرفوع في الاستثناء المنفي بدلًا مذهب البصريين، فهو عندهم بدل بعض من كل؛ لأنه على نية تكرار العامل، أما الكوفيون فيجعلون المستثنى معطوف بـ (إلا) على المستثنى منه، فـ(إلا) حرف عطف ولا تكون للبدل لما فيه من المخالفة التي لا تكون في البدل، وتكون المخالفة في العطف بـ (بل، ولكن، ولا)، ورد هذا الرأي بأن المخالفة تكون في بدل البعض، فالثاني مخالف للأول في المعنى، وقد قيل: مررت برجل لا زيد ولا عمرو وهو بدل لا عطف؛ لأن من شروط (لا) ألا تتكرر[2].

وقال ابن الضائع: لو قيل إن البدل في الاستثناء قسم على حدته ليس من تلك الأبدال التي عنيت في باب البدل لكان وجهًا وهو الحق [3].

قال ابن دهان: ليس في المبدلات ما يخالف البدل حكم المبدل منه إلا في الاستثناء وحده، وذلك أنك إذا قلت: ما قام أحد إلا زيدُ، فقد نفيت القيام عن أحد، وأثبت القيام لزيد، وهو بدل منه[4].

---

(1) شرح ابن عقيل، 212/2.

(2) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش،69/2.

(3) ينظر: همع الهوامع، للسيوطي، 253/2.

(4)الأشباه والنظائر، للسيوطي، 169/3.

واشترط الفراء في جواز الإتباع في المستثنى أن يكون المستثنى منه معرفة، وقد رد هذا الرأي بالسماع قال تعالى:﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾[1] على قراءة من قرأ بالرفع، فقد قرأ ابن كثير، وأبو عمرو برفع التاء (امرأتُك) ، و قرأ الباقون بالنصب[2] ، وحكى سيبويه ما مررت بأحد إلا زيدًا، وما أتاني أحد إلا زيدًا وبهذا يبطل قول الفراء[3].

(1) سورة هود من الآية 81.

(2) ينظر: النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، 290/2.

(3) ما فات الإنصاف، فتحي بيومي احمودة، 309، 310.

المطلب الرابع: تنوين (غير) في قبضت عشرة ليس غير:

الأصل في (غير) أن تكون صفة لنكرة وقد تحمل على (إلا) وتأخذ حكم الاسم الواقع بعد (إلا) وحكم المستثنى بها الجر، بإضافتها إليه، وذلك نحو: قام القوم غيرَ زيد بالنصب حملًا على قولك: قام القوم إلا زيدًا، أو نحو: ما قام القوم غيرَ زيدٍ وغيرُ زيد بالنصب والإتباع، كما تقول ما قام القوم إلا زيدًا وإلا زيدُ[1].

وقد ذكر السيوطي الأسماء الملازمة للإضافة وهي التي لا تكاد تستعمل مفردة، فمنها ظروف وهي:(الجهات الست، وعند، ولدن، ولدى، وبين،...)، ومنها غير ظروف وهي: (مثل، وشبه، وغير، وبيد، وقيد، وقدا،...)[2].

يتضح أن لفظة (غير) ملازمة للإضافة، وحكم المستثنى بها الجر، بإضافتها إليه،وإذا كانت منصوبة فاختلف في ناصبها على أقوال: فقيل بأنها منصوبة على الاستثناء، ورد هذا القول بأنها لا تكون مستثنى بها ومستثناةً في وقت واحد، وقيل بأنها منصوبة بالفعل السابق وعليه السيرافي، وابن الباذش فهي عنده مشبهة بظرف المكان المبهم[3].

ويجوز حذف المستثنى بعد(إلا) و(غير) وذلك بعد (ليس) والغرض من الحذف التخفيف، فيحذف من الكلام ما هو معلوم لدى المخاطب، فتقول: قبضت عشرة ليس إلا وليس غير، واختلف في تقدير المحذوف فسيبويه يقدره خبرًا ويجعل (غير) اسمًا لـ

(1) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 361/8.

(2) ينظر:الأشباه والنظائر، للسيوطي،191، 192.

(3) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 183/8، وهمع الهوامع، للسيوطي، 274/2.

(ليس)، فيكون تقدير المثال السابق: ليس غير ذلك مقبوضًا، وجوَّز الأخفش أن يكون اسمًا وتكون غير خبرا فيكون التقدير: ليس المقبوض غير ذلك.

قال أبو حيان: "وليس قولهم جاءني زيد ليس إلا، وليس غير استثناء من الأول، لأنه يكون تابعًا لما ليس متبعضا كالشخص، ولأن ما بعد ليس هو الأول كيف كان" [1].

قال السيرافي: "وذكر الأخفش أنّ بعضهم ينوّن غيرا؛ لأنه في اللفظ غير مضاف، وينبغي أن يكون تنوينه على وجهي الرفع والنصب جميعا"[2].

ثم قال ابن مالك معقبا على الرأي السابق: **تنوين "غير" يؤول على أنه معرب، لأن تنوينه إما للصرف، وإما للتعويض من المضاف إليه. وأيهما كان لزم كون ما هو تنوينه فيه معربا، لأن تنوين الصرف لم يلحق مبنيّا، وتنوين العِوَض يوجب للمنوّن ماله مع المضاف إليه من بناء أو إعراب، لأنه قام مقامه، ولذلك حُكم ببناء "إذْ" وإعراب "كل وبعض"[3].**

و أن المستثنى بـ "غير" قد يحذف إذا فهم المعنى، نحو: "ليس غير"، بضم، وبالفتح، وبالتنوين[4].

اختلف النحاة في ترك تنوين (غير) فذهب الجرمي والمبرد وأكثر المتأخرين إلى أنها مبنية على الضم للقطع عن الإضافة وتكون مبنية سواء قيل بأنها خبر (ليس) (غيرُ) وأضمر الاسم فيها، أو أن تكون هي اسم (ليس) والخبر محذوف، ورجح ابن هشام كون (غير) خبرًا لـ (ليس)؛ لأن الخبر في باب كان يضعف حذفه ، وأثناء حديثه عن الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة هي:

---

(1) ينظر: التذييل والتكميل، 361/8.

(2) شرح كتاب سيبويه ،93/3.

(3) شرح التسهيل،317/2.

(4) شرح الأشموني على الألفية، 522/1.

التعريف كغلام زيد، التخصيص كغلام رجل، التخفيف كضارب زيد، ...، والبناء في المبهم نحو: غير، ومثل، ودون[1].

وسبب البناء على الضم تشبيهًا لها بقبل وبعد في الإبهام، والقطع عن الإضافة، وتقدير المضاف إليه [2].

وقد سبق أن الأخفش ذكر بأن بعض العرب ينون غيرًا ، لأنها في اللفظ غير مضافة[3]، ثم عقّب عليه السيرافي بأنه ينبغي أن يكون التنوين في الرفع والنصب[4]، ولم يرتضِ ابن مالك هذا الرأي؛ لأن التنوين إما للصرف وإما للتعويض وكلاهما يقتضي كونها معربةً ثم ذكر أن أكثر النحاة يميلون إلى بناء لفظة (غير)، وأثناء حديث السيرافي عن قولهم : قبضت عشرة ليس غير، فجعلها مبنية فيتفق مع المصنف في كونها مبنية، ولكن لم يتفق معه في ارتضائه لرأي الأخفش وجعل التنوين بالرفع والنصب ؛ لأن ذلك يخرجها عن المشهور عند أغلب النحاة[5].

(1) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 1/ 844، والأشباه والنظائر، للسيوطي، 3/195،194.

(2) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان،362/8، وشرح شذور الذهب، لابن هشام، 138/1.

(3) ينظر: المصدر السابق، 362/8.

(4) ينظر: شرح كتاب سيبويه، 93/3.

(5) ينظر: شرح التسهيل، 2/ 317.

المطلب الخامس: تنوين "غير" إذا وقعت بين متضادين:

تنقسم الإضافة إلى محضة وغير المحضة ، فالمحضة هي التي تفيد التعريف، ويكون فيها المضاف اسمًا جامدًا، وغير المحضة أو اللفظية وهي التي لا تفيد التعريف؛ لأنها على تقدير انفصال والغرض منها التخفيف بحذف التنوين، ويكون فيها المضاف اسم فاعل، أو اسم مفعول، أو صيغ المبالغة، أو إضافة الصفة المشبهة إلى معمولها.

قد سبق الإشارة إلى أن (غير) تُحمل على (إلا) وتأخذ حكم المستثنى بها، إلا أن هناك فرقًا بين غير إذا كانت للاستثناء وبينها إذا كانت صفة، فإذا كانت صفة لم توجب للاسم الذي وصفته بها شيئًا، ولم تنفه عنه؛ لأنها مذكورة على سبيل التعريف فمثلًا: جاءني غير زيد فقد وصفته بالمغايرة.

أما إذا كانت للاستثناء فإنها مخالفة لحكم ما قبلها، فإذا كان ما قبلها نفي كان ما بعدها إيجاب، وإذا كان قبلها إيجابًا فما بعدها منفي، فهي تأخذ حكم (إلا) [1].

ومن الألفاظ التي لا تتعرف بالإضافة (مثل) و(شبه) و(غير) فهي شديدة الإبهام، ويوصف بها؛ لما فيها من معنى اسم الفاعل ونحو: زيد غير عمرو معناه زيد "مغاير" لعمرو، وإنما لم يتعرف نحو: غيرك لأن مغايرة المخاطب ليست مختصة بذات دون أخرى ؛لأن كل شيء سواك هو غيرك[2].

(1) ينظر: الأشباه والنظائر، للسيوطي، 51/4.

(2) ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 556/1، وحاشية الصبان على الأشموني، 367/2.

قال ابن مالك:

"وقد يُعنى بغير ومثل مغايرة خاصة ومماثلة خاصة فيحكم بتعريفهما، وأكثر ما يكون ذلك في "غير" إذا وقع بين ضدّين كقوله[1]:

فلْيكُنِ المغلوبُ غيرَ الغالِبِ ... وليكُنِ المسلوبُ غيرَ السالب

وأجاز بعض العلماء منهم السيرافي أن يحمل على هذا قوله تعالى ﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾[2] لوقوع "غير" فيه بين متضادين، وليس ذلك بلازم، كقوله تعالى ﴿ نَعمَل صَٰلِحًا غَيرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعمَلُۚ ﴾[3] فغير مضاف إلى معرفة وقد قصد به نكرة مع وقوعه بين ضدين، فيجوز كون (غير المغضوب) بدلا لا نعتا..."[4].

وذكر السيرافي أنَّ (غير) إذا وقعت بين ضدين تعرفت وزال إبهامها، ولم يكن سابقًا إلى هذا الرأي فقد سبقه إلى هذا ابن السراج، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ ٱهدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلمُستَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنعَمتَ عَلَيهِم غَيرِ ٱلمَغضُوبِ عَلَيهِم وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ۝٧ ﴾ فالضدان هما (الذين أنعمت عليهم)و(المغضوب) فعنده (غيرِ) نعت(الذين) فهي معرفة؛ لأنها وقعت بين ضدين.

واتبعه الرضي بقوله: فتعرف(غير المغضوب عليهم) لتخصصه بالمرضي عنهم[5]، وعقب ابن مالك على هذا الرأي بالآتي:

---

(1) رجز نسب لأبي طالب عم الرسول . صلى الله عليه وسلم . وهو من شواهد شرح الأشموني 2/ 130، شرح الكافية الشافية،916/2.الشاهد فيه وقوع (غير) بين معرفتين المغلوب والغالب وبذلك ارتفع الإبهام عنها؛ لأن جهة المغايرة تتعين بخلاف خلوها منها كقولك: مررت برجل غيرك.

(2) سورة الفاتحة الآية 7.

(3) سورة فاطر من الآية 37.

(4) شرح التسهيل، لابن مالك، 226/3.

(5) شرح الرضي على الكافية، للرضي، 2/ 210.

1. أن هـذه القاعـدة لا تطـرد، واسـتدل بقولـه تعـالى: ﴿نَعۡمَلۡ صَٰلِحًا غَيۡرَ ٱلَّذِي كُنَّا نَعۡمَلُۚ﴾[1] (غير) مضافة إلى معرفة ولا أثر لإضافتها فقد قصد بها النكرة على الرغم من وقوعها بين ضدين[(1)].

2. يجوز كون (غيرِ) بدلًا، ويجوز أن تكون نعتًا ؛لأنها في المعنى نكرة فـ(الذين أنعمت عليهم) لـم يقصـد تعيينـهم فيجـوز نعـتهم بـالنكرة وإن كـانوا معرفـة فـي اللفظ[(2)]، وقد سبقه إلـى هذا القول الفراء[(3)]، والمبرد يقول بجواز الوجهين إلا أنـه يرى بـأن (غيرًا) وأخواتهـا نكـرات وهـن مضـافات وهـو فـي غيـر خاصـة؛ أمـا الزجـاج فعنـده (غيـر) مجرورة لـوجهين إمـا علـى البـدل مـن الـذين، ويجـوز أن يكـون صـفة(الذين) و(غيـر) نكرة وإنما جاز أن يقع هنا صفة لـ (الذين)؛ لأن الذين ها هنا ليس بمقصود قصدهم فهو بمنزلة قولك إني لأمُرُّ بالرجل مثلك فأكرمه[(4)].

وممن تبع هذا الرأي الأزهري فـ (غير) عنده وُصف بها معرفة لفظًا كالنكرة معنـى، (غير المغضوب) صفة (الذين) فهم جنس مبهم لا قوم بأعيانهم[(5)].

وقـاس ابـن مالـك جـواز وصـف اللفـظ المعـرف لفظًـا المنكَّـر معنـى بـالنكرة بقولـه تعـالى:﴿ وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظۡلِمُونَ ﴾[(6)] أي أن ابـن مالـك جعـل جملـة (نسلخ منـه) فـي محـل رفـع صـفة لـ (اليلُ) ؛ لأنهـا معرفـة لفظـا نكـرة معنـى ، وهنـاك مـن النحاة من يرى أن جملة (نسلخ منه النهار) حال من (الليل)[(7)].

---

(1) سورة فاطر الآية 37.

(2) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك، 227/3.

(3) ينظر: معاني القرآن، للفراء،283/1.

(4) ينظر: معاني القرآن، للزجاج، 53/1.

(5) ينظر: شرح التصريح، 556/1.

(6) سورة يس الآية 37.

(1) ينظر: التذييل والتكميل، لأبي حيان، 110/2.

المطلب السادس:نصب جملة (ما) وصلتها على الاستثناء:

تنقسم الجملة باعتبار محلها من الإعراب قسمين:

- الجملة التي لا محل لها من الإعراب وهي التي لا تقع موقع المفرد، وهي أنواع: الجملة الابتدائية، والجملة المعترضة، وجملة الصلة، والجملة المستأنفة، والجملة التفسيرية، وجملة جواب القسم، والجملة الواقعة جوابًا لشرط غير جازم، والجملة التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.
- الجملة التي لها محل من الإعراب وهي التي تقع موقع المفرد وتحل محله، وهي أنواع: الجملة الواقعة خبرًا، والجملة الواقعة مفعولًا به، والجملة الواقعة صفة، والجملة الواقعة مستثنى، والجملة الواقعة مضافًا إليه، والجملة الواقعة جوابًا لشرط[1].

"ليس" و"لا يكون" فالمستثنى بهما واجب النصب؛ لأنه خبرهما، واسمهما ضمير مستتر وجوبًا يعود على البعض المدلول عليه بكله السابق، فتقدير: "قاموا ليس زيدا": ليس هو أي بعضهم[2]، أما (خلا) و(عدا) ففيهما خلاف، فإذا تجردتا من (ما) المصدرية كانا حرفين وكان ما بعدهما مجرورًا؛ لأنهما حرفا جر، وإذا دخلت عليهما (ما) المصدرية كانا فعلين غير متصرفين وكان ما بعدهما منصوبًا لا غير؛ لأنها لا تدخل إلا على الفعل، وهذا مذهب أكثر النحاة[3].

ومن ذلك قول لبيد العامري[4]:

---

(1) ينظر: مغني اللبيب، لابن هشام، 500 وما بعدها.

(2) ينظر: شرح الأشموني على الألفية، 522/1.

(3) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 49/2، وشرح التسهيل، لابن مالك، 2/ 310، وهمع الهوامع، للسيوطي، 281/2.

(4) البيت من الطويل وهو للبيد بن ربيعة في ديوانه، 85/1.

ألا كل شيء ما خلا اللهَ باطل وكلُّ نعيم لا محالة زائل

الشاهد في هذا البيت (ما خلا اللهَ) حيث أوتي بالاسم منصوبًا، على أنه مفعول به، للفعل الذي قبله(خلا).

والسر في نصب (ما خلا) و(ما عدا) لأنهما فعلان دخلت عليهما(ما) المصدرية فهما معنًى بمنزلة المصدر، وبالتالي انتفت عنهما الحرفية، ووجبت لهما الفعلية، وكان فيهما ضمير الفاعل وهذا يستلزم نصب ما بعدهما [1].

وذهب أبو عمرو، والجرمي، والربعي، إلى جواز الجر بهما، فتكون (ما) زائدة حكى ذلك الجرمي عن العرب، واعترض عليه الكثير من النحاة؛ فإن قالوا بالقياس ففاسد؛ لأن "ما" لا تزاد قبل الجار، بل بعده، وإن قالوا بالسماع فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به[2].

فـ(ما) إذا كانت زائدة فلا بد أن تكون مسبوقة بحرف جر نحو قوله تعالى:"﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ ۖ ﴾[3].

الشاهد في هذه الآية مجيء (ما) زائدة؛ لأنها سُبِقت بحرف الجر (الباء)[4].

وفي هذا يقول السيرافي: وأما (ما عدا) و (ما خلا) فلا خلاف بين البصريين والكوفيين أنّ (ما) في موضع نصب، وأنّ (ما خلا) و (ما عدا) كالمصدر، وفاعل (عدا) و (خلا) مضمر تقديره: ما عدا بعضهم، وما خلا بعضهم، كأنا قلنا: أتاني القوم مجاوزتهم زيدًا[5].

---

(1) ينظر: أسرار العربية، للأنباري، 162، 163.

(2) ينظر: شرح ابن الناظم،268، وشرح الأشموني على الألفية،525/1.

(3) سورة آل عمران من الآية 159.

(4) التبيان في إعراب القرآن، للعكبري، 305/1.

(5) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، 98/3.

واختار أبو حيان مذهب الجمهور قائلًا:" وثبت بالنقل الصحيح عن العرب أن (حاشا) و(عدا) و(خلا) ينتصب الاسم بعدها في الاستثناء، وينجر، فإذا انجر كُنَّ حروفًا، وإذا انتصب كُنَّ أفعالًا"[1].

ويتضح أن الشائع كونهما فعلين وأن الجر بهما لغة من لغات العرب، وجملة (ما عدا) أو (ما خلا) في موضع نصب، واختلف النحاة في إعرابها فقال ابن مالك:

"**ذهب ابن خروف والشلوبين إلى نصب ما وصلتها على الاستثناء، وهو غلط منهما لأن المنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره، ومعنى الاستثناء قائم بما بعد ما وصلتها، لا بها كما هو قائم بما بعد غير، فلا يصح القول بأنهما منصوبان على الاستثناء؛ لأنهما مستثنى بهما لا مستثنيان**" [2].

ويرى المصنف بأن ما وصلتها منصوبان على الحال وذكر بأن ذلك هو اختيار السيرافي أيضًا:" **ومجاوزتهم عندي بمعنى الحال، كالمصادر التي توضع موضع الحال، كقولك: رجع عوده على بدئه، ونظائره، كأنه قال: أتاني القوم مجاوزين، أو خالين من زيد**" [3].

وقد سبقهم سيبويه إلى هذا الرأي فالمصدر عنده منصوب على أنه في موضع الحال كأنه قال حال مجاوزتهم زيدًا[4].

وممن تبنى هذا الرأي ابن عصفور وقال: "ولا يجوز غير ذلك"، ويقول المالقي: "نصب ما بعدهما هو الكثير الشائع، وتكون ما إذ ذاك مصدرية،كأنك قلت: خلوًّا من زيد، فالمصدر في موضع نصب على الحال"[5].

---

(1) ارتشاف الضرب،1534/3.

(2) شرح التسهيل،278/2.

(3) شرح كتاب سيبويه، 98/3.

(4) ينظر :الكتاب،349/2.

(5) شرح الجمل،394، ورصف المباني، للمالقي، 186.

المطلب السابع: عمل أفعل التفضيل في الحال:

الحال هو ما دلَّ على هيئة وصاحبها، واقعًا في جواب (كيف)،غير تابع ولا عمدة، وحقه النصب وقد يجر بباء زائدة[1].

الغالب في الحال أن يكون منتقلًا أي (غير لازم لصاحبها)، وكذلك يكون مشتقا أي(اسم فاعل، واسم مفعول، وصفة مشبهة...)[2].

وقد تقع الحال غير مؤولة بالمشتق وذلك في سبع مسائل:

- أن تكون موصوفة نحو: قوله تعالى:﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾[3]وتسمى حالا موطئة.
- أن تكون دالة على سعر نحو: بعته مدًّا بكذا.
- دلالتها على العدد نحو قوله تعالى: ﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[4].
- أن تكون نوعًا لصاحبها مثل: هذا مالك ذهبًا، أو فرعًا نحو: هذا حديدك خاتمًا.
- دلالتها على طور واقع فيه تفضيل، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رُطبًا[5].

والعامل في الحال "إما فعل نحو: جاء زيد ضاحكًا، وإما اسم جارٍ مجرى الفعل نحو: زيد ضارب عمرًا قائمًا، وزيد مضروب قائمًا، وزيد حسن قائمًا، والعامل الذي بمعنى الفعل نحو: زيد في الدار قائمًا فالعامل في الحال الجار والمجرور لنيابته عن الاستقرار"[6].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك،321/2، وشرح قطر الندى، لابن هشام،234.

(2) ينظر: شرح المكودي على الألفية،133.

(3) سورة طه 113.

(4) سورة الأعراف 142.

(5) ينظر: أوضح المسالك، لابن هشام،254/2.

(6) شرح المفصل، لابن يعيش، 8،6،7/2.

يجوز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا نحو: مسرعًا أتيت، والعامل المتضمن معنى الفعل كذلك، لأنه يشبه الفعل في معناه وحروفه وقبول العلامات الفرعية، ومن العوامل التي يمتنع تقدم الحال عليها المصدر المقدر من أن والفعل أو ما والفعل نحو: سرني ذهابك غدًا غازيًا، والفعل المقرون بلام الابتداء أو القسم، نحو: لأصبر محتسبًا، و لأقومنَّ طائعًا، ويجب تقديم العامل إذا كان فعلًا غير متصرفٍ مثل: ما أكرمك مستنجدًا أوصلة لـ(أل) نحو: أنت المُصَلِّي فذّا.

ومن العوامل التي لا يتقدم عليها الحال (أما)، وحرف التنبيه، والتمني، والترجي، والإشارة، والاستفهام المقصود به التعظيم، والجنس المقصود به الكمال نحو: أنت الرجل علمًا، والمشبه به نحو: أنت زهير شعرًا، وأفعل التفضيل نحو: أنت أكفاهم ناصرًا[1].

ويستثنى من أفعل التفضيل ما وقع بين حالين فإنه يجب تقديم الحال الفاضلة لخوف اللبس، ولما له من شبه الفعل في المعنى وتضمين حروفه، ووزنه ويشابه صيغ المبالغة في زيادة اقتضاء المعنى، وهو لا يقبل علامات التأنيث والجمع، وهو بهذا ينقص عن الصفة المشبهة واسم الفاعل، فيعامل معاملة الجامد إذا لم يقع بين حالين نحو: هو أكفاهم ناصرًا، ويعامل معاملة الصفة المشبهة في جواز تقدم الحال نحو: تَمْرُنا بسرًا أطيب منه رُطبًا، فـ(بسرًا) و(رطبًا) حالان، واختلف النحاة في العامل في هذين الحالين، فابن مالك يرى بأن (أطيب) عملت في كلا الحالين (بسرًا) و(رطبًا)[2]، وفي هذا يقول: "**فنَصب أطيب بُسرا ورطبا ونَصَب خيرا منك خير ما يكون وخير ما تكون. وليس هذا على إضمار كان كما ذهب إليه السيرافي ومن وافقه**"[3].

(1) ينظر: شرح التصريح، للأزهري، 597/1.

(2) ينظر: شرح التسهيل،344/2

(3) المصدر السابق، 344/2.

وتجدر الإشارة إلى أن ابن مالك لم ينفرد برأيه فقد سبقه المبرد[1] ، والزجاج وابن السراج[2] ، فعندهم العامل (كان) التامة صلة لـ(إذ) في الماضي و(إذا) في المستقبل، فإن قلت ذلك وهو بلح فالمقدر "إذا" أو هو تمر فالمقدر"إذ" وصاحبا الحال مضمران في (كان) وليس الضمير في (أطيب) أو في المجرور(منه)[3].

وهذا رأي أبي علي الفارسي في أحد قوليه، فاللفظان منصوبان على أنهما حال، "ومعنى الكلام هذا إذا كان بسرًا أطيب منه إذا كان تمرا"[4].

ولم يرض ابن مالك برأي السيرافي ومن تبعه للأسباب الآتية:

1. لأنه خلاف قول سيبويه فهو يقول: هذا بُسراً أَطْيَبُ منه رُطَباً. فإِنْ شئت جعلتَه حيناً قد مضى، وإن شئتَ جعلتَه حينًا مستقبَلا. وإنَّما قال الناسُ هذا منصوبٌ على إضمارِ إذَا كانَ فيما يُستقبل، وإذْ كانَ فيما مضى، ..." ولو كان على إضمارٍ كانَ لقلت: هذا التَّمْرَ أطيبُ منه البُسْرَ؛ لأنّ كانَ قد يَنصب المعرفةَ كما يَنصب النكرةَ، فليس هو على كانَ ولكنَّه حال "[5].

   ومن هذا النص يتضح جليًّا أن سيبويه يرى أن أفعل التفضيل هو العامل في الحالين.

2. لأن فيه تكلف إضمار ستة أشياء من غير حاجة، وهي (إذ) و (كان) والضمير المستتر(هو) على حسب الزمن أو(إذا) و(يكون) والضمير المستتر فيها.

---

(1) ينظر: المقتضب، 3/ 251.

(2) ينظر: الأصول، 220/1.

(3) ينظر: شرح التصريح،للأزهري، 598/1.

(4) الإيضاح العضدي،201/1.

(5) الكتاب،400/1.

3. ولأن أفعل هناك أفعل في قوله تعالى: ﴿ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِۚ ﴾[1]، في أن القصد بهما تفضيل شيء على نفسه باعتبار متعلقين؛ وقاس اتحاد المتعلقين بعامل واحد وهذا ينطبق على الأمثلة السابقة[2]، " فاللام في قوله: «للكفر» و «للإيمان» متعلقة بأقرب، وجاز أن يعمل أقرب فيهما؛ لأنهما يشبهان الظرف، وكما عمل أطيب في قولهم هذا بسرا أطيب منه رطبا في الظرفين المقدرين؛ لأن أفعل يدل على معنيين على أصل الفعل وزيادته، فيعمل في كل واحد منهما بمعنى غير الآخر ؛ فتقديره: يزيد قربهم إلى الكفر على قربهم إلى الإيمان" [3] .

4. يلزم إعمال أفعل في "إذ وإذا"أن تكون هي العاملة في الحال فيكون ما وقع فيه شبيها بما فُرّ منه[4].

وذهب المازني، والفارسي في تذكرته، وابن كيسان، وابن جني، وابن خروف إلى أن أفعل التفضيل هو العامل في الحالين.

"فـ (بسرًا) حال من الضمير المستكن في أطيب، و (رطبًا) حال من الضمير في منه، ونسب هذا إلى سيبويه، وهو الذي نختاره"[5].

واستبعد أبو علي الفارسي عمل أفعل التفضيل في الحالين بحجة أنه لا يقوى قوة الفعل فيعمل فيما قبله، وبهذا يرجح كون اسم الإشارة هو العامل[6].

---

(1) سورة آل عمران الآية 167.

(2) ينظر: شرح التسهيل،344/2 .

(3) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري،308/1.

(4) ينظر: شرح التسهيل، 2/ 344.

(5) ارتشاف الضرب، لأبي حيان،1588/3.

(6) ينظر: المسائل الحلبيات، 177.

ولم يَسْلَم هذا الرأي من الاعتراض فقد رده الرضيُّ بقوله: "والعامل في هذه الصور أفعل بلا خلاف، ولا يصلح اسم الإشارة؛ لأن العامل في الحال متقيد به فلو كان هذا عاملا في بسرًا؛ لتقيدت الإشارة بالبسرية فلا يقال في غيرها" [1].

وهناك من قدّر (كان) الناقصة بعد (إذ) أو (إذا) وهذا لا يتأتى لأنها تدل على الزمان، والزمان لا يضمر، وإنما يضمر الحدث إذا كان في الكلام ما يدل عليه، وليس في الكلام ما يدل عليه، وكذلك كان التامة لأنهما يرجعان إلى أصل واحد، وإذا لم يجز إضمارها على انفرادها فكيف يجوز الإضمار مع (إذ) و(إذا)[2].

وترى الباحثة ترجيح رأي ابن مالك؛ لبعده عن تكلف التقدير؛ ولأن (كان) لا تحذف إلا إذا دلّ عليها دليل كما أن الموضع ليس من مواضع حذفها.

(1) شرح الرضي على الكافية، 34/2.

(2) ينظر: نتائج الفكر، للسهيلي،311.

المطلب الثامن:العامل في الحال المؤكدة للجملة:

تنقسم الحال باعتبار التبيين والتأكيد إلى مبينة ومؤكدة:

1. الحال المبينة وهي التي تدل على معنى لا يفهم مما قبلها.
2. الحال المؤكدة وهي التي يفهم معناها بدونها، وهي ثلاثة أنواع:

- المؤكدة لعاملها وهي التي تكون موافقة للعامل في المعنى دون اللفظ، وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ ﴿٨٥﴾ ﴾[1]، وقد توافق عاملها في اللفظ والمعنى وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴿٧٩﴾ ﴾[2].
- المؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى:"﴿ وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ ﴾[3].
- المؤكدة لمضمون الجملة وهي ما كانت وصفًا لمضمون الجملة، ويشترط في هذه الجملة أن تكون اسمية، وجزآها معرفتان، جامدان، ويكون الغرض منها إما توكيدًا نحو: هو زيد معلومًا، أو فخرًا نحو: هو حاتم جودًا، أو تعظيمًا نحو:هو فلان جليلًا مهيبًا، أو تحقيرًا نحو: هو فلان مأخوذا مقهورًا،أو تصاغرًا نحو: أنا عبدك فقيرًا إليك، أو تهديدًا نحو: هو الحجاج سفاكًا للدماء، أو غيرَ ذلك نحو: زيد أبوك عطوفًا[4].

واختلف النحاة في العامل في الحال المؤكدة لمضمون الجملة، ذهب ابن مالك إلى: "**أن العامل هو فعل مقدر بعد الجملة الاسمية وتقدير عاملها بعد الخبر أحقه أو أعرفه إن كان المخبر عنه غير أنا، وإن كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف أو اعرفني. وهذا**

---

(1) سورة هود الآية 85.

(2) سورة النساء من الآية 79.

(3) سورة يونس الآية 99.

(4) ينظر:شرح الرضي على الكافية ، 50/2.

أولى من قول الزجاج هو الخبر لتأوله بمسمى، وأولى من قول ابن خروف إن العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى تنبه"[1].

من هذا النص يتبين أن للعلماء ثلاثة آراء في هذه المسألة:

أولها: يرى ابن مالك أن العامل في الحال فعل مقدر بعد الجملة الاسمية، وقد سبقه إلى هذا الرأي سيبويه[2]، والسيرافي[3]، والزمخشري[4]، وابن يعيش[5].

قدّر أصحاب هذا الرأي العامل محذوفًا بما يتفق مع معنى الجملة؛ لأن الجملة التي تسبق الحال جملة اسمية ولا تحتوي على عامل يتعلق به الحال، ويوضح ذلك السيرافي بقوله:

" **أمّا نصب: هو زيد معروفًا، فعلى جهة التوكيد لما ذكرته، وخبّرت به، وذلك أنك إذا قلت: هو زيد، فقد خبّرت بخبر يجوز أن يكون حقًّا، ويجوز أن يكون باطلًا، وظاهر الإخبار يوجب أن المخبر يحقق ما خبّر به، فإذا قال: هو زيد معروفًا، فكأنه قال: لاشكّ فيه، وكأنه قال: أحقّ ذلك، والعامل فيه أحقّ وما أشبهه، وليس في هو ولا في زيد معنى فعل يعمل في (معروفًا)، ولكن الجملة دلّت على أحقّ وأعرف أو نحو ذلك"[6].**

ووضح ابن الحاجب شرطي وجوب هذا الحذف وهما وجود الدليل وهو معنى الجملة ووجود النائب منابه[7].

---

(1) شرح التسهيل، لابن مالك، 358/2.

(2) ينظر:الكتاب ،78/2 ، 79.

(3) ينظر:شرح كتاب سيبويه، 408/2 .

(4) ينظر: المفصل 92/1.

(5) ينظر: شرح المفصل، 22/2.

(6) شرح كتاب سيبويه،408/2.

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية، 1/ 325، 326.

ثانيها: القول المنسوب للزجاج أن العامل في الحال الخبر مؤولًا بمسمى، قال ابن يعيش: "وذهب أبو إسحاق الزجاج إلى أن العامل في الحال الخبر؛ لنيابته عن مسمى أو مدعو، ويُجعَل فيه ذكر من الأول"[1].

وقد رُدّ هذا الرأي لأن هذا التأويل لا يطَّرد إلا إذا كان الخبرُ علمًا، فلا يطرد في نحو: قوله تعالى:﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡ ﴾[2]، وأن الخبر في هذه الحال جامد جمودًا محضًا، والتأويل السابق لا إشعار للاسم به، ولو سلمنا به؛لأصبحت الحال مؤكدة للعامل لا مؤكدة للجملة[3].

ثالثها: قول ابن خروف بأن العامل هو المبتدأ متضمنًا معنى انتبه[4].

وقد رد هذا المذهب بقول الرضي:" وهو بعيد؛ لأن عمل المضمر والعلم في نحو: أنا زيد و زيد أبوك، مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم"[5].

وضعّفه ابن الناظم أيضًا؛ لأنه يستلزم تقديم الحال على الخبر مع أن الحال متأخرة عن الجملة وجوبًا [6].

وكذلك وصف ابن عقيل رأي ابن خروف بأنه أبعد من قول الزجاج؛ لأن الحروف هي التي تتضمن معنى التنبيه وليست الأسماء [7].

ورجَّح ابن مالك كون العامل هو الفعل المقدر واتضح له بأنه أولى من قول الزجاج، وأولى من قول ابن خروف، ولم ينفرد بتعقيبه على ابن خروف فقد اعترض عليه أيضا الرضي وابن الناظم وابن عقيل كما سبق توضيحه.

---

(1) شرح المفصل، 23/2.

(2) سورة البقرة 91.

(3) ينظر: المساعد، لابن عقيل، 43/2.

(4) ينظر: شرح التسهيل، لابن مالك،358/2.

(5) شرح الرضي، 51/2.

(6) ينظر: شرح ابن الناظم على الألفية، 244.

(7) ينظر: المساعد، 43/2.

ولم يذكر المصنف القول الرابع وهو رأي ابن الشجري والرضي فهما ذهبا إلى أن العامل هو معنى الجملة، فمثلًا: هو زيد معروفًا(معروفًا) حال مؤكدة والعامل فيها معنى الجملة، ولهذا لا يجوز تقدم الحال عليها، فلا يقال معروفًا هو زيد[1].

وبعد تتبع الآراء السابقة يتبين للباحثة أن تعقب المصنف كان وجيهًا لكونه مذهب أكثر النحاة، كما أنه لم يتم توجيه الردود إليه، وسلم من النقد، وليس كما هو الحال في بقية المذاهب الأخرى، وبهذا يتضح أن رأي ابن مالك أرجح الآراء؛ لعدم مخالفته لأصول النحو.

(1) ينظر: الأمالي، لابن الشجري، 22/3.

المطلب التاسع: جملة الحال المضارعة واقترانها بالواو:

تنقسم الحال إلى ثلاثة أقسام[1]:

1. الحال المفردة وهي التي ليست جملة ولا شبه جملة، نحو: أشرب الماء صافيًا وسر في الطريق حذرًا.
2. شبه جملة وهي الظرف والجار والمجرور بشرط أن يكون الكلام مفيدًا وذلك نحو: رأيت الهلالَ بين السحاب.
3. ويأتي الحال جملة اسمية أو فعلية نحو: لازمت البيت والمطر هاطل، ولازمت البيت وقد هطل المطر.

ويشترط في جملة الحال أن تكون خبرية، فلا يصح كونها إنشائية سواء أكان الإنشاء طلبيًّا أو غير طلبي، وأن تكون مجردة مما يمحضها للاستقبال كالسين وسوف ولن وأداة الشرط، وأن تشتمل على رابط يربطها بصاحبها؛ ليكون المعنى متصلا بين الجملتين[2] ، والأصل في الربط بالضمير، وقد يكون بالواو وقد يكون بهما معا[3]، وفرق عبد القاهر الجرجاني بين معنى الجملة إذا اقترنت بالواو وإذا تجردت منه بقوله:" اعلم أن كل جملة وقعت حالًا ثم امتنعت من الواو، فذاك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها، فضممته إلى الفعل الأول في إثبات واحد وكل جملة جاءت حالًا ثم اقتضت الواو، فذاك لأنك مستأنف بها خبرًا، وغير قاصد إلى أن تضمها إلى الفعل الأول في الإثبات"[4].

ومعنى هذا القول أنك إذا قلت جاءني زيد يسرع كان بمنزلة قولك:جاءني زيدُ مسرعًا في أنك تثبت مجيئه في إسراع، وأكدت الخبر.

---

(1) ينظر: النحو الوافي،عباس حسن، 393/2.

(2) ينظر: المصدر السابق، 395.

(3) ينظر: الرابط وأثره في التراكيب العربية، حمزة عبدالله،141.

(4) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني،169/1.

"وأما إذا قلت جاء فلان وغلامه في يده، فالجملة التي بعد الواو استأنفت بها خبرًا آخر، واحتجت أن تربط الجملتين بالواو" [1].

والجمل التي يمنع اقترانها بالواو ويجب اقترانها بالضمير هي:

1. أن تكون الجملة مبدوءة بفعل بمضارع مثبت غير مسبوق بقد وذلك نحو قوله تعالى:﴿ وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ ﴾[2]، فجملة "تستكثر" حال من الفاعل ولم تقترن بالواو ولا ترتبط إلا بالضمير، فإن جاء ما ظاهره اقترانها بالواو أوِّل على حذف إضمار مبتدأ بعد الواو وتكون جملة المضارع خبرًا عنه وذلك نحو قولهم: قمت وأصك عينه[3].
2. أن يكون جملة الحال اسمية واقعة بعد عاطف يعطفها على حال قبلها نحو: نحو قوله تعالى: ﴿فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ﴾[4] فلا يصح أن يكون الرابط هنا واو الحال؛ لوجود حرف العطف (أو) وهي لا تجتمع مع حرف العطف.
3. الجملة المؤكدة لمضمون جملة أخرى قبلها، نحو قوله تعالى:﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ﴾[5] جملة (لا ريب) حال مؤكدة لمضمون جملة (ذلك الكتاب) في بعض الأعاريب، (هدًى) في موضع نصب على الحال من الهاء في (فيه) أي لا ريب فيه هاديًا.
4. إذا جاءت الجملة الفعلية التي فعلها ماض بعد (إلا) نحو: ما تكلم العظيم إلا قال حقًّا ، أو كانت اسمية نحو: ما صاحب أحدًا إلا زيد خيرُ .
5. الجملة الفعلية المصدرة بماض متلو بأو مثل: أخلص للصديق حضر أو غاب.

---

(1) معاني النحو، لفاضل السامرائي، 2/ 297، 298.

(2) سورة المدثر الآية 6.

(3) ينظر: شرح ابن عقيل،279/2.

(4) سورة الأعراف الآية 4.

(5) سورة البقرة الآية 2.

6. الجملة المضارعة المنفية بـ(لا) نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ ﴾[1]، ويتضح معناها عند تقديرنا ما لنا غير مؤمنين؟ ما أمرنا ، وما شأننا في الحالة التي نكون فيها غير مؤمنين؟ (ما) في موضع رفع بالابتداء، (لنا) خبر، (لا نؤمن) حال من الضمير في الخبر والعامل في الجار.

7. والمضارعة المنفية بـ(ما)[2]كقول الشاعر[3]:

عهدتك ما تصبو وفيك شبيبة فما لك بعد الشيب صبًا متيّمًا؟

الشاهد في البيت "ما تصبو" جملة في محل نصب حال ولم يسبقها الواو.

وإذا دخلت (لم) على جملة المضارع قلبت معناها إلى الماضي، واختلف في ارتباطها بالضمير والواو،**فابن خروف قال:" فإن كانت ماضية معنى لا لفظا احتاجت إلى الواو، كان فيها ضميرا أو لم يكن، والمستعمل بخلاف ما قال"[4].**

وابن مالك يُجوز إفراد الضمير وذلك:**فإن كانت الجملة مصدرة بمضارع منفي بلم جاز فيها ما يجوز في الجملة الاسمية من إفراد الضمير كقوله تعالى:**﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ وَٱتَّبَعُواْ رِضۡوَٰنَ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ ذُو فَضۡلٍ عَظِيمٍ ١٧٤ ﴾[5] الشاهد فيه جملة" لم يمسسهم" في موضع نصب حال، **وكقوله تعالى:** ﴿ وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِغَيۡظِهِمۡ لَمۡ يَنَالُواْ خَيۡرٗاۚ ﴾[6] الشاهد فيه جملة " لم ينالوا" في موضع نصب حال احتوت على ضمير فقط.

---

(1) سورة المائدة 84.

(2) ينظر: جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد،104/3،105،106، والنحو الوافي،عباس حسن،396،397،398.

(3) البيت من الطويل، مجهول القائل، من شواهد أوضح المسالك، لابن هشام،290/2، وشرح ابن عقيل،658/1.

(4) شرح التسهيل 370/2.

(5) سورة آل عمران الآية174.

(6) سورة الأحزاب الآية 25.

وكقول زهير[1]:

كأنَّ فُتاتَ العِهْنِ في كُلِ منزل ... نزلْنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحطَّم

الشاهد " جملة لم يحطم" في محل نصب حال.

وكقول امرئ القيس[2]:

فأدْرَكَ لم يَجْهدْ ولم يَثْنِ شأوَه ... يَمُرُّ كخُذرُوف الوليد المثقَّبِ

ومن إفراد الواو قول عنترة[3]:

ولقد خَشيتُ بأنْ أموتَ ولم تدُرْ... للحرْب دائرةٌ على ابنَي ضَمْضَم

الشاهد قوله" ولم تدر " جملة حال منفية بلم واقترنت الجملة بالواو.

وكقوله[4]:

وقد كنتُ أخشى أن أموتَ ولم تكنْ ... قرائبُ عَمرو وسْط نَوْح مُسَلّب

الشاهد فيه قوله: "ولم تكن" جملة حال منفية بلم اقترنت بالواو.

ومن اجتماع الواو والضمير قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ ﴾[1] جملة الحال (ولم يوح إليه) وصاحب الحال هو ضمير

---

(1) البيت من الطويل وهو لزهير بن أبي سلمى في ديوانه،77، وهو من شواهد التذييل والتكميل، لأبي حيان،182/9، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 507/3، والمقاصد النحوية، للعيني، 1156/3، الفتات اي المقطع والمفرق، ينظر: مادة (فتت) لسان العرب، لابن منظور،65/2،وأساس البلاغة، للزمخشري،3/2. العهن الصوف المصبوغ، ينظر: مادة (عهن) القاموس المحيط، للفيروزآبادي، 1218 يقول كأن قطع الصوف المصبوغ الذي زينت به الهودج في كل منزل نزلت هؤلاء النسوة حب عنب ثعلب في كل حال غير محطم، شبه الصوف الأحمر بحب عنب الثعلب قبل حطمه.

(2) البيت من الطويل وهو لامري القيس في ديوانه 14/1، وهو من شواهد شرح التسهيل، لابن مالك،369/2. يصف فرسه بأنه أدرك الصيد من غير أن يجهد، وأنه كان سريعا سرعة تشبه خذروف الوليد، والخذروف لعبة للصبيان يديرونها بخيط في أكفهم فلا تكاد ترى لسرعة دورانها. ينظر: القاموس المحيط، للفيروزآبادي، 803/1.

(3)البيت من الكامل التام وهو لعنترة في ديوانه، 20.

(4) البيت من الطويل، وهو لعنترة بن شداد في ديوانه ، 23، النوح :النساء الباكيات، والمسلب صفة النساء اللابسات ثياب الحداد ينظر: مادة(سلب) لسان العرب، لابن منظور، 473/1.

الفاعـل فــي (قــال)، **وقولـــه تعـــالى:**﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِي غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴿٢٠﴾﴾[2] (ولم يمسسني) و(ولم أك بغيا) جملتا حال اقترنتا بالواو والضمير.

وكقول كعب[3]:

لا تأخذنّي بأقوال الوُشاةِ ولم ... أُذنبْ وإن كثرتْ فيَّ الأقاويلُ

الشاهد جملة(ولم أذنب) جملة حال منفية بلم واقترنت بالواو والضمير المستتر في (أذنب).

فإن خلت من الضمير اقترنت بالواو وذلك نحو:" جئت ولم تطلع الشمس" ولا يجوز تركها.

---

(1) سورة الأنعام 93.

(2) سورة مريم 20.

(3) هذا البيت من البحر البسيط، لكعب بن زهير في ديوانه،65، وهو من شواهد التذييل والتكميل، لأبي حيان، 183/9، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش، 2341/5، والمقاصد الشافية، للشاطبي، 3/ 507.

المطلب العاشر: عامل البدل والمبدل منه:

البدل هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة، فلفظة (التابع) تشمل جميع التوابع النعت والتوكيد وعطف البيان،(بلا واسطة) يخرج عطف النسق، وهو في اصطلاح البصريين يسمى بدلًا، أما الكوفيون فيسمونه الترجمة أو التبيين[1].

ويجري مجرى التوكيد في التحقيق والتشديد، ومجرى الوصف في الإيضاح والتخصيص وهو أربعة أنواع:

- بدل الكل
- بدل البعض
- بدل الاشتمال
- بدل الغلط والنسيان[2].

اختلف النحاة في العامل في البدل فقال ابن خروف: " وجميع هذه الأبدال على تقدير عامل آخر، وقد ظهر في قوله تعالى:﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾[3]"لمن آمن منهم" بدل من "الذين استضعفوا"، وهو بدل البعض؛ لأن المؤمنين بعض المستضعفين [4] .

(1) ينظر: شرح المكودي على الألفية، 1/ 233، حاشية الخضري، محمد بن عفيفي، 183/3.

(2) ينظر: اللمع في العربية، لابن جني، 87.

(3) سورة الأعراف الآية75.

(4) ينظر: البحر المحيط، لأبي حيان، 264/2.

وفي قوله تعالى:﴿ وَلَقَدۡ نَجَّيۡنَا بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلۡعَذَابِ ٱلۡمُهِينِ ٣٠ مِن فِرۡعَوۡنَۚ ﴾"[1] (من فرعون) بدل من (من فرعون)، ولذلك بني المفرد في النداء على الضم بعد المضاف والمطول في قولهم: يا أخانا زيد.

وفند ابن مالك هذا الرأي بعد عرضه لرأي سيبويه:" هذا باب من الفعل يستعمل في الاسم ثم يبدل مكان ذلك اسمًا آخر فيعمل فيه كما عمل في الأول وذلك قولك رأيت قومك أكثرهم، ورأيت بني زيد تلثيهم، ورأيت بني عمك ناسا منهم"[2].

ويعدّ المصنف هذا النص تصريحًا بأن العامل في البدل ومتبوعه واحد.

وردَّ على ابن خروف بقوله:"**ولا حجة لابن خروف في لزوم ضم المفرد المبدل من المضاف، كما لا حجة لمن زعم أن عامل المعطوف غير عامل المعطوف عليه محتجا بضم زيد في نحو: يا أخانا وزيد**"[3].

وممن سار على نهج سيبويه المبرد[4]، والسيرافي، فالعامل في البدل هو العامل في المبدل منه كالنعت والتوكيد لتعلقهما به من طريق واحد[5].

وممن اتبع هذا الرأي أيضًا الأعلم[6]، وابن عصفور، وابن أبي الربيع، واحتجوا بأنه لو تكرر العامل لفسد المعنى في نحو: ضربت زيدًا رأسه، وأعجبتني الجارية حسنها، فتكرار العامل يؤدي إلى أن يكون(زيد) و(الرأس) مضروبين ...

---

(1) سورة الدخان الآية 30، 31.

(2) الكتاب، لسيبويه،150/1.

(3) شرح التسهيل، لابن مالك،330/3.

(4) ينظر: المقتضب، 395/4،299.

(5) ينظر: شرح المفصل، لابن يعيش، 264/2.

(6) ينظر: النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، 272/1،273.

والمبدل منه ذكر توطئة للبدل، ولهذا تكثر إعادة العامل في البدل دون سائر التوابع[1]،ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾[2].

وهناك من ذهب إلى أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، وهما جملتان، وهو مذهب الأخفش وأبي علي الفارسي[3]، والرماني، والزمخشري وهو رأي غالبية النحاة[4]، وحجتهم في ذلك ظهور العامل في كثير من المواضع، وأثبتوا ذلك بالسماع والقياس، فأما السماع فنحو:

قوله تعالى:"﴿ وَلَوۡلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلۡنَا لِمَن يَكۡفُرُ بِٱلرَّحۡمَٰنِ لِبُيُوتِهِمۡ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيۡهَا يَظۡهَرُونَ ٣٣ ﴾"[5] (لبيوتهم) بدل من(لمن يكفر) فكرر العامل اللام، وقوله تعالى: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيۡهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٣١ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ ٣٢ ﴾"[6] فكرر العامل "من" (من الذين) بدل (من المشركين).

ودليلهم من القياس أن الثاني كان مقصودًا بالذكر، بدليل عدم اشتراطه مطابقة للأول في التعريف والتنكير، كما هو الحال في النعت، ولهذا فالأولى أن يكون مستقلًا عن الأول.

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك، 3/ 1286، وشرح التسهيل، لابن مالك، 330/3.

(2) سورة الأعراف 75.

(3) ينظر: الإيضاح العضدي، 283/1.

(4) ينظر:المصدر السابق، 283/1، وشرح المفصل، لابن يعيش، 264/2، وشرح التسهيل، لابن مالك 330/3، والارتشاف، لأبي حيان، 1961/4.

(5) سورة الروم الآية 32،31.

(6) سورة الأعراف الآية 75.

قال ابن يعيش:" وقد أكد صاحب الكتاب كون البدل مستقلًّا بنفسه، وأنه ليس من تتمة الأول كالنعت بكونه في حكم تكرير العامل، وذلك أنك إذا قلت: مررت بأخيك بزيد، وإذا قلت: رأيت أخاك زيدًا، فتقديره: رأيت أخاك رأيت زيدًا، فذلك المقدر هو العامل في البدل إلا أنه حذف لدلالة الأول عليه فالبدل من غير جملة المبدل منه"[1].

وأبطل ابن عصفور هذا المذهب بقوله: " والذي يدل على ذلك تكرير العامل مع البدل في نحو: مررت بزيد بأخيك،وقال تعالى:﴿ قَالَ ٱلۡمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسۡتَكۡبَرُواْ مِن قَوۡمِهِۦ لِلَّذِينَ ٱسۡتُضۡعِفُواْ لِمَنۡ ءَامَنَ مِنۡهُمۡ ﴾فأعاد حرف الجر، ولولا أن النية في الأول الطرح لما جاز ذلك، إذ لو كان البدل من كمال الأول كما هو النعت لما ساغ إدخال العامل عليه، لئلا يؤدي إدخال العامل بين شيئين(النعت والمنعوت) جعلا كالكلمة الواحدة، فهو مع كمال المنعوت كما أن الصلة من كمال الموصول[2] .

ويتبين للباحثة أن العامل في البدل هو غير العامل في المبدل منه ؛ لبعد هذا الرأي عن التكلف، ولقوة أدلة أصحاب هذا المذهب .

(1) شرح المفصل، 2/ 264.

(2) ينظر: المقرب، لابن عصفور،321.

الخاتمة:

تتبعت في هذا البحث عالمًا من علماء العربية، وهو (ابن مالك) ومناقشته لآراء السيرافي، وابن خروف بطريقة علمية تنم عن نضجه الفكري، ودرست تعقباته، وبعد رحلة هذا العمل توصلت إلى العديد من النتائج هي:

1. وضع ابن مالك مصنفًا نثريًّا في النحو، سماه (التسهيل) فطُلب منه شرحه، فصنف هذا الكتاب (شرح التسهيل)، وقد طبع المتنُ بخط مميز مسبوقًا بحرف (ص) والشرح مسبوق بحرف (ش)، ويتضح أنه أهم كتبه وذلك لأمرين:
   - لأنه استدرك فيه ما أغفله في بقية كتبه، فنقح، وعدل، وفسر فيه العديد من الآراء.
   - من خلاله اتضح الرقي العقلي الذي وصل إليه ابن مالك، وذلك من خلال عرضه لآراء مخالفيه وكيفية إسقاطها بالأدلة، والبراهين، والتعليلات التي يقدمها.
2. تنوعت أساليب الاعتراض، والتعقب التي استخدمها ابن مالك؛ للرد على السيرافي وابن خروف بين الادعاء، والبعد، والخطأ، والزعم، والوهم، والخلاف، والنظر في الأمر، وعدم الصحة.
3. يكتفي ابن مالك أحيانًا باستعمال مصطلح واحد للتعبير عن رأيه، وأحيانًا يردفه بمصطلح آخر.
4. اتضح من خلال البحث أن ابن مالك كان في أغلب المسائل موافقًا لسيبويه، ويرد بعض التفسيرات الخاطئة لقول سيبويه ويرجعها إلى سوء الفهم للنص، بالإضافة إلى تأييده لجمهور البصريين في أغلب المسائل، سواء صرح بذلك أو لم يصرح به، وأحيانًا يتفق مع مذهب الكوفيين، وأحيانًا ينفرد بآرائه الخاصة.

5. اتسمت لغته بالهدوء، والبعد عن التجريح أثناء مناقشته لآراء مخالفيه، إلا في بعض الأحيان.
6. اتصف منهجه بالموضوعية فهو يطلب الحقيقة أينما وجدت، و يختار رأيًا بدليل، ويرد القول المغاير بدليل، فقد يأخذ بالرأي القليل لصحة الاستدلال، وقد يخطئ رأيًا آخر لضعف الدليل.
7. تميز ابن مالك بنزعته الاجتهادية وبشخصيته الناقدة، فكان متفردًا في بعض الآراء، ولم يكن مقلدًا للنحاة القدامى، مسلمًا بجميع ما يصل إليه.

8. اعتمد في تعقباته على العديد من الأصول النحوية، ومن أهمها السماع بما يحتويه من الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية، وكلام العرب شعرًا ونثرًا، بالإضافة إلى اعتماده على القياس، والتأويل، والتعليل.
9. كانت نقولاته تتسم بالدقة والتحري، وفي بعض الأحيان ينقل النصوص بالمعنى دون النقل الحرفي للألفاظ، أو يتصرف في بعض الألفاظ دون الإخلال في المعنى.
10. قد يتفق ابن مالك مع السيرافي في أصل المسألة، ويختلف معه في توجيهها، كما في مسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل.
11. ليس الغرض من تعقباته تصيد الأخطاء، وإنما الهدف منها البحث عن الحقيقة وتتبع مصدرها، وإثباتها بالأدلة، وتوضيح الشواهد على ذلك، وتقديم التعليلات لإسقاط الآراء المخالفة.
12. اهتم بالتعليل، والتفصيل، والتعريف ببعض المصطلحات أثناء مناقشته للآراء النحوية.
13. من السمات البارزة لمنهجه اعتماده على أسلوب الحوار، فإن قلتَ...، قلتُ كذا...، ويبتعد عن التكرار، ويؤجل الحديث في بعض المسائل إلى بابها المقرر.

14.كان يكثر من النقل عن سيبويه، والفراء، والمبرد، وابن السراج... وغيرهم من النحاة المتقدمين.

اللهم اجعلنا ممن طاب ذكرهم، وحسنت سيرتهم في الحياة وبعد الممات، اللهم احفظ بلاد المسلمين وأزح عنا الوباء، يا كريم يا واسع العطاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرس الآيات القرآنية:

الآيـــــــــــــة	اسم السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾	الفاتحة	2	38
﴿ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنۡعَمۡتَ عَلَيۡهِمۡ غَيۡرِ ٱلۡمَغۡضُوبِ عَلَيۡهِمۡ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾	الفاتحة	7	120
﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ﴾	البقرة	2	135
﴿ وَهُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا مَعَهُمۡۗ ﴾	البقرة	من الآية 91	132
﴿ وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلۡأَسۡمَآءَ كُلَّهَا ﴾	البقرة	من الآية 31	61
﴿ وَلَن يَتَمَنَّوۡهُ أَبَدَۢا ﴾	البقرة	من الآية 95	79
﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴾	البقرة	184	33
﴿ فَبِمَا رَحۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمۡۖ ﴾	آل عمران	من الآية 159	123
﴿ هُمۡ لِلۡكُفۡرِ يَوۡمَئِذٍ أَقۡرَبُ مِنۡهُمۡ لِلۡإِيمَٰنِ ﴾	آل عمران	من الآية 167	128
﴿ فَٱنقَلَبُواْ بِنِعۡمَةٖ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضۡلٖ لَّمۡ يَمۡسَسۡهُمۡ سُوٓءٞ ﴾	آل عمران	من الآية 174	136
﴿ وَأَرۡسَلۡنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولٗاۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا ﴿٧٩﴾ ﴾	النساء	من الآية 79	130
﴿ ٱعۡدِلُواْ هُوَ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾	المائدة	8	68
﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤۡمِنُ بِٱللَّهِ ﴾	المائدة	84	136
﴿ وَمَنۡ أَظۡلَمُ مِمَّنِ ٱفۡتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوۡ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمۡ يُوحَ إِلَيۡهِ شَيۡءٞ ﴾	الأنعام	من الآية 93	137
﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ قَتۡلَ أَوۡلَٰدِهِمۡ شُرَكَآؤُهُمۡ ﴾	الأنعام	من الآية 137	103,22

﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ ﴾	الأنعام	من الآية 151	88
﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾	الأعراف	من الآية 4	135
﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾	الأعراف	من الآية 26	37
﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ مِن قَوْمِهِۦ ﴾	الأعراف	من الآية 75	139
﴿ أَعَجِلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ ﴾	الأعراف	من الآية 150	96
﴿ فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾	الأعراف	من الآية 142	125
﴿ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ﴾	الأنفال	من الآية 42	38
﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَءَامَنَ مَن فِى ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾	يونس	من الآية 99	130
﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾	هود	من الآية 8	54
﴿ فَكَانَ مِنَ ٱلْمُغْرَقِينَ ﴾	هود	من الآية 43	48
﴿ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ ﴾	هود	من الآية 81	115
﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	هود	من الآية 85	130
﴿ فَفِى ٱلْجَنَّةِ خَٰلِدِينَ فِيهَا ﴾	هود	من الآية 108	45، 58
﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ ﴾	هود	من الآية 111	63
﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾	الرعد	من الآية 12	86
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾	النحل	من الآية 124	57
﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَٰقٍ ﴾	الإسراء	من الآية 31	88
﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ ﴾	الكهف	من الآية 18	73
﴿ قَالَتْ أَنَّىٰ يَكُونُ لِى غُلَٰمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِى بَشَرٌ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾	مريم	الآية 20	138
﴿ فَلَنْ أُكَلِّمَ ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴾	مريم	من الآية 26	79

﴿ وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾	طه	من الآية 113	125
﴿ وَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ ﴾	الحج	من الآية 47	80
﴿ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴾	الروم	من الآية 31 والآية 32	141
﴿ وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ ﴾	الأحزاب	من الآية 25	136
﴿ نَعْمَلْ صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ ﴾	فاطر	من الآية 37	121،120
﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ فَإِذَا هُم مُّظْلِمُونَ ﴾	يسن	الآية 37	121
﴿ وَلَوْلَآ أَن يَكُونَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِّن فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ ﴾	الزخرف	من الآية 33	141
﴿ ٱلْأَخِلَّآءُ يَوْمَئِذٍۭ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا ٱلْمُتَّقِينَ ﴾	الزخرف	الآية 67	108
﴿ وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ مِنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْمُهِينِ ﴿٣٠﴾ مِن فِرْعَوْنَ ﴾	الدخان	من الآية 30 و 31	140
﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾	محمد	من الآية 4	77
﴿ وَٱلْأَرْضَ وَضَعَهَا لِلْأَنَامِ ﴾	الرحمن	الآية 10	88
﴿ قَالَ نَبَّأَنِىَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾	التحريم	من الآية 3	62
﴿ ٱلْحَآقَّةُ ﴿١﴾ مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴿٢﴾ ﴾	الحاقة	الآية 1و2	37
﴿ وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾	المدثر	الآية 6	135
﴿ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ ﴾	العلق	من الآية 15	79

الأبيات الشعرية:

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	الصفحة
الهمزة				
من لد	إتلائها	الرجز	مجهول القائل	100
الباء				
سراة	العراب	الوافر	بلا نسبة	49
فأدرك	المثقب	الطويل	زهير بن أبي سلمى	137
فليكن	السالب	الرجز	لأبي طالب	120
وقد كنت	نوح مسلب	الطويل	عنترة بن شداد	137
الجيم				
كأن أصوات	الفراريج	البسيط	ذو الرمة	104
الدال				
إني لعند	معتاد	البسيط	مجهول القائل	25
فزججتها	أبي مزاده	الكامل	مجهول القائل	103
اسكن الى	أنت منفرد	الكامل	بشار بن برد	14
الراء				
أرى أم عمر	كان اصبرا	الطويل	امرؤ القيس	48
يركب كل	المحبور	الرجز	الحجاج	87
تمر على ما	صدورها	البسيط	مجهول القائل	103،27
العين				
منا الذي	الزعازع	الطويل	الفرزدق	86
فإن يك	الدهر أجمع	الطويل	جميل بثينة	45
اللام				
ألا كل شيء	محالة زائل	الطويل	لبيد ابن ربيعه	127

لهنك بين	من يقولها	الطويل	مجهول القائل	59
أنت تكون	شمأل بليل	الرجز	أم عقيل بن أبي طالب	49
لا تأخذني	الأقاويل	البسيط	كعب بن زهير	137،26
بضرب	عن المقيل	الوافر	مرار ابن منقد	75
إن الإمام	أهله	البسيط	سعد الدين	10
الميم				
ألا يا نخلة	السلام	الوفر	للأحوص	45
ولقد خشيت	ابني ضمضم	الكامل	عنترة	137
فكيف	كانوا كرام	الوافر	الفرزدق	49
كأن فتات	لم يحطم	الطويل	زهير بن أبي سلمي	137
عهدتك ما	صبا متيما	الطويل	مجهول القائل	136
فيأبى فما	لست أقدم	الطويل	مجهول القائل	56
فأصبحت	قلما	المنسرح	مجهول القائل	104
ألا يا سنا	علي كريم	الطويل	مجهول القائل	59
النون				
تمنوا لي	يلتقيان	الطويل	الفرزدق	35

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم (مصحف المدينة النبوية) برواية حفص عن عاصم.

1) الاختيارات النحوية لأبي حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب، رسالة دكتوراه، إعداد الدكتور أيوب جرجيس عطية القيسي، إشراف علي جمعة عثمان، دار الإيمان، الإسكندرية.

2) ارتشاف الضرب، لأبي حيان، تح: رجب عثمان محمد، ط1، مكتبة ارتشاف الخانجي، القاهرة، 1418هـ . 1998م.

3) أساس البلاغة، للزمخشري،محمد باسل عيون السود، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت –لبنان 1419 هـ –1998م.

4) أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، ط1، دار الأرقم بن أبي الأرقم،1420هـ .1999م.

5) الأشباه والنظائر، للسيوطي، تح: عبد العال سالم مكرم، الطبعة الأولى.

6) أصول النحو عند ابن مالك، خالد سعد شعبان، دار العلوم، مكتبة الآداب، القاهرة، 2005م.

7) الأصول في النحو، لابن السراج، تح: عبد الحسين الفتلي، ط:3، مؤسسة الرسالة، بيروت 1988م.

8) اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل، علي ابن عصفور، جمعان بن بنيوس بن رجا، إشراف عياد بن عيد الثبيتي، 1415هـ/1995م.

9) اعتراضات الرضي على سيبويه في شرح الكافية، محمد بن صويلح المالكي، إشراف رياض بن حسن الخوام، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1424هـ–1425هـ.

10) الاقتراح في أصول النحو، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، تح: عبد الحكيم، عطية علاء، ط2، دار البيروتي، دمشق، 1427هـ _ 2006م.
11) أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة، المعروف بابن الشجري، تح: محمود محمد الطناحي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة1413 هـ -1991 م.
12) الأمالي، لأبي علي القالي، تح: محمد عبد الجواد الأصمعي، ط2، دار الكتب المصرية،1344 هـ -1926م.
13) الإمتاع والمؤانسة، أبو حيان التوحيدي، الطبعة الأولى، المكتبة العنصرية، بيروت.
14) إنباه الرواة، للقفطي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية -بيروت،1406 هـ -1982م.
15) الإنصاف، للأنباري، ط1، المكتبة العصرية،1424هـ-2003م.
16) أوضح المسالك لابن هشام، تح: يوسف البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
17) الإيضاح العضدي، للفارسي، تح: حسن شاذلي فرهود، كلية الآداب . جامعة الرياض، ط1 ،1389هـ1969م،
18) إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، لأبي البهاء حازم أحمد حسن.
19) البحر المحيط لأبي حيان، صدقي محمد جميل دار الفكر -بيروت 1420 هـ.
20) البسيط، لابن أبي الربيع، تح: عياد بن عيد الثبيتي، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، .1986م .1407 هـ.
21) البغداديات لأبي علي الفارسي، تح: صلاح الدين الشيكاوي، دار إحياء الثرات الإسلامي . بغداد.
22) بغية الوعاة، للسيوطي، تح: أبي الفضل، إبراهيم، المكتبة العنصرية، لبنان صيدا

23) البلغة، للفيروز آبادي، ط 1 دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع 1421هـ-2000م.
24) تاج العروس، للزبيدي، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
25) التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تح: علي محمد البجاوي، الناشر عيسى الحلبي وشركاؤه،308/1.
26) التبيين عن مذاهب النحويين، لأبي البقاء العكبري، تح: د. عبد الرحمن العثيمين، ط1، دار الغرب الإسلامي 1406هـ -1986م.
27) التذكرة والتبصرة، للصميري، تح: فتحي أحمد مصطفى، ط1، دار الفكر دمشق، 1402هـ .1982م.
28) التذييل والتكميل، لأبي حيان، تح: حسن هنداوي، ط 1، دار القلم -دمشق وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا.
29) التعريفات والاصطلاحات، لابن كمال باشا، تح: خالد فهمي، ط1، مؤسسة العلياء، القاهرة، 2009م.
30) تعليق الفرائد، للدماميني، تح: محمد بن عبد الرحمن، ط1، 1403هـ . 1983م.
31) التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ، تح: عوض بن حمد القوزي، ط1، 1410. 1990، 127/2.
32) التكملة لكتاب الصلة، لابن الأبار البلنسي، تح: عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة . لبنان 1415هـ . 1995م، 51/1.
33) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لمحمد بن يوسف بن أحمد ناظر الجيش، تح: علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة القاهرة مصر 1428هـ.
34) توضيح المقاصد، للمرادي، تح: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط 1، 1428هـ . 2007م.
35) جامع الدروس العربية، مصطفى بن محمد، ط/28، المكتبة العصرية، 1993 ،

36) الجمل، للخليل، تح: فخر الدين قباوة، ط5،1995م.
37) الجنى الداني، للمرادي، تح: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1992.
38) حاشية الصبان على شرح الأشموني، للصبان، ط 1، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان 17 14 هـ –1997م.
39) خزانة الأدب، للبغدادي، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط 4، 1418هـ –1997 م.
40) الخصائص، لابن جني، ط 4، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
41) الدر المصون، السمين الحلبي، أحمد محمد الخراط دار القلم، دمشق.
42) دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، تح: التنجي، د ط، دار الكتاب العربي، بيروت، 1415هـ . 1995م،169/1.
43) دور الحرف في أداء معنى الجملة، الصادق خليفة راشد، منشورات جامعة قاريونس بنغازي، كلية الآداب والتربية، دار الكتب الوطنية بنغازي،1996م.
44) ديوان امرئ القيس ، تح: أبو الفضل إبراهيم، ط5، دار المعارف القاهرة.
45) ديوان بشار بن برد، محمد الطاهر بن عاشور، راجع مخطوطه ووقف على تصحيحه محمد شوقي أمين، الناشر لجنة التأليف والترجمة بالقاهرة، 1957م.
46) ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت .
47) ديوان ذي الرمة أبو نصر أحمد بن حاتم الباهلي، تح: عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الإيمان جدة، 1982 م –1402 هـ.
48) ديوان زهير بن أبي سلمى ، دار صادر ،بيروت.
49) ديوان عنترة،اعتنى به وشرحه حمدو طماس، ط2،دار المعرفة، بيروت لبنان،2004م.
50) ديوان كعب بن زهير، تح:علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت . لبنان،1417هـ .1997م.

51) ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به حمدو طماس، ط1، دار المعرفة،2004م.
52) ديوان لطفيل الغنوي، دار صادر، بيروت.
53) الـذيل والتكملـة، للمراكشـي، تـح: إحسـان عبـاس وآخـرين، ط1، دار الغـرب الإسلامي، تونس،2012م.
54) الرابط وأثره فـي التراكيـب العربيـة، حمـزة عبـد الله، الجامعـة الإسـلامية بالمدينـة المنورة،1985م.
55) رصف المباني، للمالقي، أحمد محمد الخراط، مجمع اللغة العربية بدمشق.
56) روح المعاني للألوسي، تح:علي عبد الباري عطية، ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1415 هـ.
57) سـير أعـلام النـبلاء، للـذهبي، حققـه مجموعـة مـن المحققـين بإشـراف شـعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة، 1405هـ .1985.
58) شـذرات الـذهب، لابـن العمـاد العَكري الحنبلـي، محمـود الأرنـاؤوط، وعبـد القـادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، 1406 هـ - 1986م.
59) شـرح ابـن النـاظم، لبـدر الـدين بـن مالـك، تـح: محمـد باسـل، ط/1، دار الكتـب العلمية، 2000م.
60) شرح ابن عقيل، لابن عقيل، ط 20، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث – القـاهرة، دار مصـر للطباعـة ، سـعيد جـودة السـحار وشـركاه 1400 هـ - 1980 م.
61) شرح الأشموني، للأشموني، ط 1، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان،1419هـ-1998مـ.
62) شرح التسهيل، لابن مالك، تح: عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط 1، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان،1410هـ -1990م.
63) شـرح التسـهيل، للمـرادي، تـح: محمـد عبـد النبـي عبيـد، ط1، مكتبـة الإيمـان المنصورة، 2006م .

64) شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان، ط:1421،1هـ .2000م.
65) شرح الجمل، لابن عصفور، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه فواز الشعار، إشراف: إميل بديع يعقوب، ج2، ط1، دار الكتب العلمية بيروت_ لبنان_ 1419هـ_ 1998م.
66) شرح الحدود في النحو، للفاكهي، تح: المتولي رمضان الدميري، ط2، مكتبة وهبة القاهرة 1414هـ . 1993م.
67) شرح الرضي على الكافية، لرضي الدين الاستراباذي، تح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس ليبيا 1395 -1975 م.
68) شرح المفصل لابن يعيش، قدم له: إميل يعقوب، ط:1، دار الكتب العلمية بيروت . لبنان . 1422هـ . 2001م.
69) شرح المكودي للألفية،أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان،1425 هـ - 2005.
70) شرح شذور الذهب لابن هشام، تح: عبد الغني الدقر، الناشر الشركة المتحدة للتوزيع سوريا.
71) شرح قطر الندى، لابن هشام محمد محيي الدين عبد الحميد، ط11، القاهرة،1383هـ.
72) شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، تح: المتولي رمضان الدميري، ط2، مكتبة وهبة، القاهرة،1444هـ .1993م.
73) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان 2008 م.
74) الصحاح، للجوهري، ط 4، دار العلم للملايين، بيروت،2002م.
75) طبقات الشافعية، لابن قاضي شهبة، تح: الحافظ عبد العليم خان، ط1، عالم الكتب . بيروت 1407هـ.

76) الفهرست لابن النديم، دار المعرفة، بيروت، 1978م.
77) فوات الوفيات، لابن شاكر، تح: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت، 1974م.
78) القاموس المحيط، للفيروز آبادي، ط8، تح: مكتب تحقيق الثرات في مؤسسة الرسالة إشراف محمد نعيم، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، 1426هـ - 2005م.
79) قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه، إيهاب عبد الحميد عبد الصادق سلامة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، إشراف الدكتورة أميرة أحمد يوسف، والدكتورة حسنة الزهار، 2016.
80) الكافية في علم النحو، لابن الحاجب، تح: صالح عبد العظيم الشاعر، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب القاهرة، 2010م.
81) الكتاب لسيبويه، عبد السلام محمد هارون، ط3، مكتبة الخانجي، القاهرة ،1408هـ -1988م.
82) الكشاف، للزمخشري، ط 3، دار الكتاب العربي، بيروت، 1407هـ.
83) كشف الظنون، باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة، الناشر: مكتبة المثنى -بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)1941م.
84) الكنّاش، لأبي الفداء عماد الين إسماعيل، تح: رياض بن حسن الخوام، دط، المكتبة العصرية، بيروت . لبنان، 2000م.
85) اللباب في علل البناء والاعراب، لأبي البقاء العكبري، تح: عبد الاله النبهان، ط1، دار الفكر. دمشق ،1416هـ .1995م.
86) لسان العرب، لابن منظور، ط 3، دار صادر بيروت، 1414.
87) اللمع في العربية لابن جني، تح: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت،39/1.
88) ما فات الإنصاف، فتحي بيومي، أبها.

89) مجلة العلوم العربية العدد السابع والعشرون، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، 2013م.
90) المدارس النحوية، لشوقي ضيف، دار المعارف.
91) المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تح: محمد كامل بركات، ط2، جامعة أم القرى، 1422هـ . 2001م.
92) المسائل البصريات، لأبي علي الفارسي، تح: محمد الشاطر، ط1، مطبعة المدني،1985م.
93) المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، د. حسن هنداوي، ط1، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق –دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1407هـ –1987 م.
94) المسائل العسكرية، لأبي علي الفارسي ، تح: محمد الشاطر أحمد، ط1،جامعة الأزهر، مطبعة المدني، المؤسسة السعودية بمصر،1403هـ .1992م.
95) المصباح المنير، للفيومي، المكتبة العلمية – بيروت.
96) معاني القرآن وإعرابه، للزجاج، ط 1، عالم الكتب، بيروت، ط: 1408هـ .1988م.
97) معاني القرآن، للأخفش الأوسط، تح: هدى محمود قراعة، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1990م.
98) معاني القرآن، للفراء أحمد يوسف النجاتي وآخرون، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر.
99) معاني النحو، لفاضل السامرائي، ط/1، دار الفكر، الأردن،2000م.
100) معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تح: إحسان عباس، الطبعة الأولى، دار الغرب الاسلامي، بيروت، 1993م، ج:2.
101) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى . أحمد الزيات . حامد عبد القادر . محمد النجار، مجمع اللغة العربية، دار الدعوة.

102) مغني اللبيب، لابن هشام، د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله، ط6، دار الفكر – دمشق،1985م.
103) المفصل، للزمخشري، تح: علي أبو ملحم، ط1، مكتبة الهلال . بيروت،1993.
104) المقاصد الشافية، تح: عياد بن عيد الثبيتي وآخرين، ط1، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى –مكة المكرمة، 1428 هـ – 2007 م.
105) المقاصد النحوية، لبدر الدين العيني، تح: علي محمد فاخر و آخرين، دار السلام، القاهرة،2010م.
106) المقتضب، للمبرد، تح: محمد عظيمة، عالم الكتب، بيروت ،2009م.
107) المقرب، لابن عصفور، تح: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان،1418هـ .1998م.
108) الموجز في قواعد اللغة العربية، لسعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت لبنان، 1424هـ/2003م.
109) موصل النبيل إلى نحو التسهيل، لخالد الأزهري، تحقيق ودراسة رسالة مقدمة لنيل الدكتوراه، للطالبة ثريا عبد السميع إسماعيل، إشراف الدكتور عبد الفتاح بحيري إبراهيم ، 1418هـ_ 1998م .
110) نتائج الفكر، للسهيلي ط1، دار الكتب العلمية – بيروت 1412هـ –1992 م.
111) النجوم الزاهرة، لابن تغري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، مصر، 2009م.
112) النحو الواضح، علي الجارم، ومصطفى أمين، الدار المصرية السعودية.
113) النحو الوافي، عباس حسن، ط/15، دار المعارف.
114) نفح الطيب، للمقري، إحسان عباس، دار صادر. بيروت لبنان.
115) النكت في تفسير كتاب سيبويه، للأعلم الشنتمري، تح: يحيى مراد، ط 1،دار الكتب العلمية، بيروت_ لبنان،1425هـ_ 2005م.

116) هدية العارفين، للبغدادي، دار إحياء الثرات العربي، بيروت _ لبنان.
117) همع الهوامع، للسيوطي، عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية_ مصر.
118) الوافي بالوفيات، للصفدي، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء الثرات، بيروت، 2000م.
119) وفيات الأعيان، لابن خلكان، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1900م.

فهرس المحتويات:

المقدمة:.....أ

التمهيد:.....1

معنى تعقب:.....2

معنى اعتراضات:.....2

معنى استدراكات:.....2

التعريف بابن مالك:.....4

اسمه ونسبه:..... 4

مكانته العلمية: 4

شيوخه:..... 5

وفاة ابن مالك:..... 8

مصنفاته:..... 8

كتاب شرح التسهيل:.....10

السيرافي (ت368هـ).....13

اسمه ونسبه:..... 13

نشأته:..... 13

رحلته العلمية:..... 14

مكانة السيرافي العلمية:..... 15

وفاته:..... 16
مصنفاته:..... 16
ابن خروف(ت 609 هـ)..... 17
اسمه ونسبه:..... 17
نشأته:..... 17
ثقافته:..... 17
شيوخه:..... 18
منهج ابن مالك في (التسهيل):..... 20
أدلة ابن مالك ومصطلحاته:..... 23
المبحث الأول:..... 35
تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في الجملة الاسمية ونواسخها:..... 35
المطلب الأول: مسألة حذف الخبر بعد واو المصاحبة:..... 36
المطلب الثاني: عامل النصب في الظرف الواقع موقع الخبر:..... 40
المطلب الثالث: الخلاف في مجيء الخبر ظرفا :..... 47
المطلب الرابع: إسناد كان الزائدة إلى مصدر منوي:..... 51
المطلب السادس: تكرار اللام في خبر إن:..... 60
المطلب السابع: حذف أول المفاعيل الثلاثة أو الاقتصار عليه:..... 63
المبحث الثاني:..... 66
تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في الجملة الفعلية وتوابعها:..... 66

المطلب الأول: في الاشتغال(أزيد قام؟) (زيدُ) بين الفاعلية والابتداء: 67
المطلب الثاني:مسألة "أزيد ذهب به؟" (زيد) بين الرفع والنصب:..... 70
المطلب الثالث: عمل اسم الفاعل بمعنى المضي:..... 73
المطلب الرابع: عمل المصدر النائب مناب فعله:..... 78
المطلب الخامس: (لن) مفردة أم مركبة:..... 82
المطلب السادس: نصب المضارع بعد (إذن) بـ(أن) مضمرة:..... 86
المطلب السابع: اشتراط اتحاد المفعول لأجله مع عامله في الوقت الفاعل:..... 89

المطلب الثامن: جواز نصب كلمة (الشام)على الظرفية:..... 93
المطلب التاسع: نصب الظرف مفعولًا بالمتعدي إلى ثلاثة:..... 98
المطلب العاشر: الخلاف في إعمال المصدر مضمرًا في المفعول معه: 103
المبحث الثالث:..... 105
تعقبات ابن مالك على السيرافي وابن خروف في مكملات الجملة:..... 105
المطلب الأول: الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالفاعل:..... 106
المطلب الثاني:العامل في المستثنى بـ(إلا) النصب:..... 111
المطلب الرابع: تنوين (غير) في قبضت عشرة ليس غير:..... 119
المطلب الخامس: تنوين "غير" إذا وقعت بين متضادين:..... 122
المطلب السادس:نصب جملة (ما) وصلتها على الاستثناء:..... 125
المطلب السابع: عمل أفعل التفضيل في الحال:..... 128
المطلب الثامن:العامل في الحال المؤكدة للجملة:..... 133

المطلب التاسع: جملة الحال المضارعة واقترانها بالواو:..... 137
المطلب العاشر: عامل البدل والمبدل منه: 142
الخاتمة:..... 146
فهرس الآيات القرآنية: 149
الأبيات الشعرية:..... 152
المصادر والمراجع:..... 154